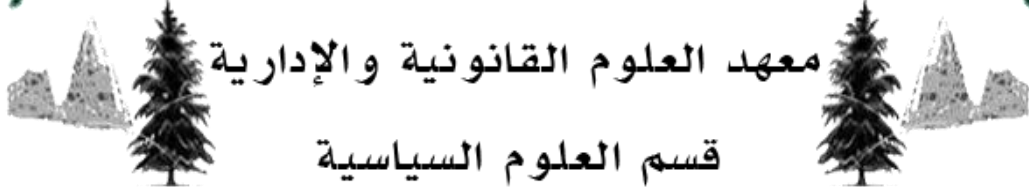


المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت



معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

الأحزاب السياسية الإسلامية ودورها
في الإصلاح السياسي في المغرب :
حزب العدالة والتنمية 2010-2015

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص إدارة محلية

إشراف الأستاذ
بتة الطيب

إعداد طالبة
بغلول زينب

لجنة المناقشة

رئيساً	أ. بوعلي حمزة
مشرفاً مقررأ	أ. بتة الطيب
عضواً مناقشأ	أ. زيتوني محمد

السنة الجامعية : 1439هـ - 1440هـ / 2018م - 2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أحمد الله رب الوجود حمدا بلا حدود ، وصلي اللهم على النبي المصطفى

وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد .

بكل ودٍ وسلام مع حبر رحيقة ليس له ختام ، أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما

الله عز وجل .

((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)) سورة الإسراء (23)

إلى اللذان علمان قهر الصعاب ولقنان دروس الفضائل في زمن الرذائل

وضحيا وتعبا لأجلي "والدايا العزيزان" حفظهما الله وأطال عمرهما .

إلى باقة الورود المشعة وبسمة الأيام وشموع البيت إخوتي : فاطمة زهراء

عبد الرحمن مريم ، جيلالي ، سعاد ، محمد ورشيد ، وزوجات أخوتي والكتكوت

المنتظر محمد صالح .

إلى من شرفني أن يكون مشرفا على رسالتي وعلمني أن العمل صبورا

واتقان أستاذي الفاضل "الطيب بته"

وإلى كل من حمل راية العمل في سبيل التعرف على حدود البحث العلمي

في معهد العلوم القانونية والإدارة قسم العلوم السياسية .

شكر وعرفان

سبحان الله وكف والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد :

لله الشكر الدائم وحده خالق الأكوان ، وخالق الحب والنوى ومصور الإنسان ورازقه بالعقل والإيمان له الحمد والشكر في الأولى وآخره .

ثم الشكر الموصول إلى الأستاذ المشرف "الطيب بته" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته.

إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب خاصة الأستاذ " كرايس جيلالي "

الأستاذ "مولاي بومجوط" بجامعة تلمسان .

إلى الذين كان لهم فضل لا ينسى عمال المكتبة الولائية لولاية تيسمسيلت وإلى كل من سلك طريق العلم سبيلا لنخص بالذكر أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة .

إليكم جميعا خالص الشكر والتقدير .

رحلة الموضوع

مقدمة :

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والإصلاح السياسي

المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية

المطلب الأول : الأحزاب السياسية ونشأتها .

المطلب الثاني : وظائف الأحزاب السياسية ومعايير تصنيفها .

المبحث الثاني : مفهوم الإصلاح السياسي .

المطلب الأول : تعريف الإصلاح السياسي وأهدافه .

المطلب الثاني : مبادئ ومستويات الإصلاح السياسي .

المبحث الثالث : الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي : جدلية العلاقة .

المطلب الأول : علاقة الأحزاب السياسية بالإصلاح السياسي

المطلب الثاني : دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي .

الفصل الثاني :

الأحزاب السياسية الإسلامية والإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 .

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي المغربي .

المطلب الأول : خصائص النظام السياسي المغربي

المطلب الثاني : بنية النظام السياسي المغربي

المبحث الثاني : خارطة الأحزاب السياسية في المغرب

المطلب الأول : الأحزاب السياسية في المغرب

المطلب الثاني : الإطار الدستوري للأحزاب السياسية المغربية .

المبحث الثالث : واقع التعددية السياسية في المغرب وتحدياتها .

المطلب الأول : التعددية السياسية بالمغرب .

المطلب الثاني : تحديات التعددية السياسية في المغرب .

الفصل الثالث :

دور حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 .

المبحث الأول : التعريف بحزب العدالة والتنمية المغربي .

المطلب الأول : نشأة حزب العدالة والتنمية وتطوره .

المطلب الثاني : الرؤية الفكرية والتنظيمية لحزب العدالة والتنمية .

المبحث الثاني : إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات بالمغرب .

المطلب الأول : تصور حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات بالمغرب .

المطلب الثاني : أداء حزب العدالة والتنمية في المغرب .

المطلب الثالث : تقييم أداء حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات بالمغرب .

المبحث الثالث : إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية بالمغرب .

المطلب الأول : تصور حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية بالمغرب

المطلب الثاني : أداء حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية بالمغرب .

المطلب الثالث : تقييم أداء حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية في

المغرب .

المبحث الرابع : تحديات حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسية بالمغرب .

المطلب الأول : التحديات الذاتية .

المطلب الثاني : التحديات الموضوعية .

الخاتمة

مقدمة

مقدمة :

حظي موضوع الأحزاب السياسية بقدر واسع من اهتمام الباحثين وعلماء السياسة والمختصين الباحثين ، رغم اختلاف أفكارهم واتجاهاتهم وإيديولوجياتهم وذلك على اعتبار أن الأحزاب السياسية التي تؤثر بشكل كبير ومباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره ، فهي تؤدي دورا مهما في ما تقدمه من خدمات ووظائف فعالة في المجتمع .

وتعتبر الأحزاب السياسية حلقة في تجسيد الديمقراطية وإقرار التعددية ولهذا أصبحت الديمقراطية مبنية على التعددية الحزبية أكثر أنواع الحكم انتشارا وقبولا ، والمغرب من بين الدول التي أقرت التعددية الحزبية في دستور 1962 ، وأعطت صلاحيات واسعة وامتيازات أكبر للأحزاب السياسية وذلك في المادة (01) من القانون (04-36) .

ولكن اليوم الأحزاب السياسية انتقلت كمرجع ومبدأ أساسي ومحوري واستراتيجي إلى هدف وعامل محرك يقود الإصلاح على نحو وثيق ومؤثر من خلال عدة نواحي ولعدة أسباب فهو من ناحية تعد أحد نتائجه الإصلاح السياسي ومن ناحية أخرى أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيه ولذلك أصبحت تشكل أهم هيئات المشاركة في الشؤون العامة .

فلا يمكن القيام بالإصلاحات دون إشراك الأحزاب السياسية التي تميظ اللثام على التجاوزات والعيوب التي تعيق العمل السياسي بصفة خاصة أو العمل الإداري بصفة عامة كما تسعى السلطات إلى تربية المجتمع في إطار مسعى شامل المتمثل في الإصلاحات من خلال التكفل بانشغالات المواطنين وتقريبهم من الإدارة العامة وتخفيف الإجراءات على المواطنين ولا سيما طول وثقل الملفات .

وتتجسد السلطة السياسية في شخصية "الملك" المخول قانونا بالمبادرة بإرادة سياسية بناءً على الإنشغالات التي تحملها الأحزاب والمجتمع المدني في شكل قرارات حاسمة تأخذ

الطابع الدستوري أو السياسي ، وتهدف الإصلاحات إلى تصحيح البرامج المعتمدة من قبل السلطات والتي يشوبها نقص أو فراغ أو غموض أو عدم تفاعل وتجاوب المجتمع والشعب معه ولتحقيق الإصلاح السياسي يتطلب تدخل عدة فواعل فاعلة منها المجتمع المدني المواطنين ، السلطة ، والأحزاب السياسية ، وهذه الأخيرة هي محل الدراسة التحليلية لدورها في تحقيق عملية الإصلاح السياسي في المغرب .

أولا : أهمية البحث :

نظرا للأهمية البالغة للموضوع الذي سنعالجه ، فقد اختلفت الأهداف التي حفزتنا على إنجاز هذه الدراسة نذكر منها :

أ-الأهداف العلمية :

نسعى من خلال دراسة موضوع الأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي في المغرب إلى إنجاز الدراسة بطريقة موضوعية علمية ، وذلك من خلال معرفة أهمية وحقيقة دور الأحزاب السياسية في أداء دورها المنوط بها في عملية الإصلاح السياسي وذلك باستخدام مختلف المناهج العلمية المختلفة .

ب-الأهداف العملية :

تتمثل في النقاط التالية :

-للموضوع أهمية عملية نظرا لكون الأحزاب السياسية العمود الفقري في الحياة السياسية لما تقدمه من أدوار فعالة في المجتمع .

تشخيص واقع الأحزاب السياسية في المغرب ودورها في الإصلاح السياسي بصورة معمقة في المغرب .

-محاولة معرفة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في الحياة السياسية ومعرفة مختلف القضايا والظواهر .

ثانيا: أسباب ودوافع البحث :

1-الدوافع الذاتية :

لكل باحث مبرراته الذاتية في اختيار موضوع بحثه ، ولعل حجلي في ذلك تتمثل في رغبتني في دراسة موضوع حديث ومواكبة التطورات السياسية الحديثة الحاصلة على مستوى المنطقة العربية عامة ، والمغرب الأقصى خاصة واكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى آخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية ، فرد على ذلك أن مختلف الدراسات لا تقدم لنا الدراسة الشاملة حول الأحزاب السياسية في المغرب وتطورها .

2-الدوافع الموضوعية :

يتم اختيار هذا الموضوع بالتركيز على بلد يقع ضمن محيط جغرافي ، وهو بلد الباحث كما أن لديه ميل لدراسة أثر الأحزاب السياسية ذات المرجعية الاسلامية في عملية الاصلاح السياسي في المغرب ، والبحث فيها مع اختيار حزب العدالة والتنمية كنموذج وهذا ماسمح لنا بدراسة هذا الموضوع .

3-الدوافع العلمية :

يعتبر الدافع العلمي وراء اختيار الباحث لهذا الموضوع هو التركيز على العلاقة النظرية بين المتغيرين :الأحزاب السياسية و الإصلاح السياسي ، وحالة حزب العدالة والتنمية المغربي وأثره في الإصلاح السياسي

ثالثاً: إشكالية البحث :

عرفت المغرب منذ التعديل الدستوري عدة تغييرات أجبرت النظام على إجراء مجموعة من التحولات الديمقراطية في شتى المجالات وهذا على اعتبار أن الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل التي تؤثر على النظام السياسي وتشاركه في عملية الإصلاح السياسي ، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكال التالي :

ما مدى إسهام حزب العدالة والتنمية كنموذجاً للأحزاب السياسية الإسلامية في عملية الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 ؟

الأسئلة الفرعية :

-ما المقصود بالأحزاب السياسية والإصلاح السياسي ؟

-هل نجح حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات بالمغرب بعد 2010 ؟

-هل ساهم حزب العدالة والتنمية ايجابيا في دعم التعددية الحزبية في المغرب بعد

2010 ؟

الفرضية الرئيسية :

-ساهم حزب العدالة والتنمية بشكل ايجابي في دعم الإصلاح السياسي في المغرب بعد

2010 .

الفرضيات الفرعية :

-لم ينجح حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات بالمغرب بعد 2010 .

-ساهم حزب العدالة والتنمية ايجابيا في دعم التعددية السياسية بالمغرب بعد 2010 .



رابعاً: حدود اشكالية البحث :

الحدود الزمانية : سيتم معالجة دراسة الموضوع من خلال دراسة الإشكالية من الفترة الممتدة من 2010م إلى 2015م ، فبعد 2010 عرفت المنطقة العربية أحداث فيما تعرف بالربيع العربي ، مما دفع بصانع القرار المغربي إلى المبادرة بتعديل دستوري لاستباق الأحداث وتقادي ماحدث في تونس ومصر وغيرها ، وهذا من خلال الإصلاحات التي قام بها المغرب ومن أبرزها التعديل الدستوري 2011 وأهم الإصلاحات التي جاء بها وكذا بروز حزب العدالة والتنمية كقوة سياسية حزبية في الساحة المغربية وفوزه بالانتخابات التشريعية 25 نوفمبر 2011 ونهاية العهدة الأولى سنة 2015 .

الحدود الموضوعية : يتمثل الموضوع في دراسة الأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي في المغرب وحزب العدالة والتنمية كنموذج بعد 2010 .

الحدود المكانية : ويتعلق الأمر بالمغرب ، وهي دولة من دول شمال إفريقيا تقع في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية ، تبلغ مساحتها 458.730 كم ، تحدها الجزائر شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً والصحراء الغربية جنوباً ، والبحر الأبيض المتوسط شمالاً نظام الحكم ملكي ، عدد سكانها يفوق 34 مليون نسمة ويشكلون خليطاً من العرب والبربر يدينون غالبيتهم بالإسلام ، واللغة العربية لغة رسمية .

خامساً: الاطار النظري والمنهجي:

ارتأ الباحث الاعتماد على الاطار النظري والمنهجي موضحاً في النقاط التالية:

1/الاطار المنهجي :

إن موضوع الدراسة يركز على حالة محددة (حزب العدالة والتنمية المغربي) ارتأ الباحث الاعتماد على منهج دراسة الحالة:



يعتبر منهج دراسة الحالة من أهم المناهج المستخدمة في عدة علوم ومعارف كعلم الاجتماع وعلم النفس والإقتصاد والإدارة... إلخ .

ويعتبر أيضا كوسيلة تقييمية لمجموع المشاكل التي يواجهها الأفراد عن طريق تحويلها إلى ظواهر رمزية افتراضية أو واقعية في شكل خطابات سردية أو وصفية مقدمة بشكل معقد ومتضمنة للوضعيات الإشكالية التي ينبغي معالجتها بطريقة علمية موضوعية .

كما يعرف على انه " طريقة إجرائية تحليلية لدراسة الظاهرة من خلال التحليل المعمق للإحاطة بحالة معينة ودراستها دراسة شاملة " .

تعتبر دراسة الحالة تحليها موضوعيا تنظيميا لوضعية ما من أجل معالجة المشاكل وإيجاد الحلول لها .

خطوات أسلوب دراسة الحالة : تتضمن مجموعة من الخطوات تتمثل فيما يلي :

- تحديد أهداف الدراسة الذي يتطلب أيضا تحديد وحدة الدراسة وخصائصها .
- إعداد مخطط الدراسة وهي خطوة ضرورية تساعد الباحث في تحديد مساره وتمكنه من تحديد أيضا نوع ومصدر المعلومات والبيانات التي تتعلق بالبحث .
- جمع المعلومات من مصادر بالوسائل المحددة لها .
- تنظيم وعرض وتحليل المعلومات بالأساليب التي يرى الباحث أنها تخدم بحثه وأهداف دراسته .
- توضيح النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث وأهميتها وإمكانية الإستفادة منها في أبحاث أخرى .

مميزات أسلوب دراسة الحالة :

- 1-تقديم معلومات شاملة ومفصلة ومعقدة عن الظاهرة بشكل لا نجده في مناهج أخرى.
- 2-يساعد هذا المنهج في فتح المجال ومنافذ لفرضيات أخرى لم توضع في بداية الدراسة الأمر الذي يسمح إمكانية القيام بأبحاث أخرى كمنطق نتائج البحث ذاته .
- 3-يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة ومفصلة حول الظاهرة المدروسة .¹

ب/الاطار النظري :

تم اختيار مدخل التحول الديمقراطي كمقاربة نظرية للبحث في علاقة تأثير الأحزاب السياسية على عملية الإصلاح السياسي .

مدخل التحول الديمقراطي:²

سنحاول عرض مقارنة التحول الديمقراطي بشيء من الإختصار والإيجاز بوصفها الإطار النظري لمعالجة موضوع " الأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي بالمغرب حزب العدالة والتنمية بعد 2010 "

لعل المتابع لأدبيات التحول الديمقراطي يرى ندرة في الدراسات التي تتناول المنطقة العربية ودولها في إطار مقارن وكحالة تدخل ضمن دراسات مناطق التحول ، على الرغم من تشابه بعض أحوال دول المنطقة مع تلك الموجودة في مناطق أخرى ، إلا أنه سيتم ربط ما خلصت إليه تلك الأدبيات بحالة الإنتقال الديمقراطي .

أكدت "فاليري بنس" Valérie Bunce أحد الباحثات البارزات في دراسات التحول الديمقراطي أنه من بين الكم الهائل من الآراء حول عملية الديمقراطية والتحول الديمقراطي .

¹-محمد يزيد لرينونة ، أسس علم النفس (الجزائر:المحمدية ،الجسور للنشر والتوزيع ،2015)،ص ص 38-40

²-محمد زيتوني ،الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية ،دراسة حالي تونس ومصر 2011-2014 ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم علوم السياسة علوم السياسة علاقات دولية ، ص ص 22-25



هناك خمسة ثوابت رئيسية في نظريات التحول الديمقراطي ، تتمثل بما يلي :

-أهمية الإتفاق على إطار وحدود النظام السياسي "تحديد طبيعة وهوية النظام -هوية الدولة - مسألة المواطنة "

-الحالة الإقتصادية المواكبة لعملية التحول ودرجة النمو الإقتصادي،والقدرة على التعامل مع حالة الركود الإقتصادي التي عادة ما تصاحب حالات الثورات والتحول الديمقراطي .

- أفضلية النظم البرلمانية على النظام الرئاسي كعامل مساعد في نجاح عملية التحول .

- وضوح الإجراءات وثباتها في ما يعرف بمسار التحول والإتفاق على قواعد المسار وعدم تغيير تلك القواعد أثناء عملية التحول .

كما ان هناك العديد من المنظرين من ركزوا على العملية الانتقالية نفسها والخطوات الاجرائية المتعلقة بها .

كما اشارت دراسات التحول الديمقراطي الى ثلاثة مراحل اساسية تمر بها الديمقراطية وهي كالاتي :

المرحلة الاولى: سقوط النظام القديم وسيطرة النظام الجديد على السلطة :تتميز هذه المرحلة بكونها عرضة للاحداث غير المتوقعة والاجراءات الغير المحددة كما تعاني من الاختيارات المتسارعة والتحالفات الهشة .

المرحلة الثانية : مرحلة اقامة النظام الديمقراطي : تتميز بوضع واقامة مؤسسات واليات سياسية جديدة تعبر عن مصالح الاطراف السياسية والقطاعات المجتمعية المختلفة فعملية الديمقراطية تبدأ كقيم ومؤسسات واليات وممارسات .

المرحلة الثالثة :استقرار الديمقراطية :تتميز هذه المرحلة باحترام والتزام القيم الديمقراطية الاساسية كالمساواة المواطنة التعددية سيادة القانون ...

سادسا: أدبيات الدراسة :

إن الدراسات حول موضوع الأحزاب السياسية متعددة ومتنوعة ، وعن دورها في عملية الإصلاح السياسي قليلة ، لكن هناك مواضيع ذات الصلة نذكر منها :

1-مهدي جرادات ، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، (الأردن ، دار النشر أسامة للنشر والتوزيع ، 2010) ، حيث تطرق في كتابه هذا إلى الأحزاب السياسية وكيفية تشكيلها ودور الأحزاب في الوطن العربي عامة والمغرب خاصة وهذا الأخير هو موضوع دراستنا .

2-نبيلة كامل عبد الحليم ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر (لبنان ، بيروت دار الفكر العربي ، 1982) ، حيث تناولت فيه النظرية العامة للأحزاب من ناحية الأصل التاريخي للأحزاب مفهوما وكيفية تكوينها وأنواعها ، كما تطرقت إلى الدراسة القانونية للأحزاب ، كما قدمت تصنيفا معاصرا للأحزاب وهو الجزء المتعلق بدراسة الموضوع .

3-مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب ، حزب العدالة والتنمية كنموذج ، شهادة لنيل ماستر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014 ، حيث تناولت الأحزاب السياسية المغربية وعلاقتها بالنظام السياسي كما تطرقت إلى حزب العدالة والتنمية المغربي من حيث النشأة والتطور وهو موضوع دراستنا .

4-محمد زيتوني ، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية دراسة حالي مصر وتونس 2011-2014 ، شهادة لنيل دكتوراه قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 3 ، علاقات دولية 2016-2017 ، حيث تناول الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية العربية بعد 2011 ، كما تطرق إلى ماهية الإصلاح السياسي وهو متعلق بموضوع الدراسة .

سابعا: تقسيمات الدراسة :

قُسمَ موضوع بحثنا الموسوم بـ : الأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي في المغرب حزب العدالة والتنمية بعد 2010 إلى ثلاثة فصول ، حيث تناول الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والإصلاح السياسي ، وقسم إلى ثلاث مباحث ، الأول : مفهوم الأحزاب السياسية من حيث تعريفها ونشأتها وكذا وظائفها ومعايير تصنيفها أما الثاني : مفهوم الإصلاح

السياسي ، الذي تناول التعريف والأهداف وكذا المبادئ والمستويات أما الثالث تطرق إلى جدلية علاقة الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي الذي تناول علاقة الأحزاب السياسية بالإصلاح السياسي وكذا دور هذه الأحزاب بالإصلاح ، أما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان : الأحزاب السياسية الإسلامية والإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 والذي قسم إلى ثلاثة مباحث ، حيث المبحث الأول تناول طبيعة النظام السياسي المغربي من حيث خصائص النظام السياسي المغربي وكذا بنيته أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى خارطة الأحزاب السياسية في المغرب وكذا الإطار الدستوري لها ، أما المبحث الثالث فقد تحدث عن واقع التعددية السياسية في المغرب وتحدياتها من خلال دراسة تحليلية للتعددية السياسية بالمغرب وكذا التحديات التعددية السياسية بالمغرب .أما الفصل الثالث : الذي عنوان بـ : دور حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 ، تناول أربعة مباحث ، المبحث الأول : التعريف بحزب العدالة والتنمية المغربي من خلال نشأته وتطوره وكذا رؤيته الفكرية والتنظيمية أما المبحث الثاني تناول إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات بالمغرب من حيث التصور ومستوى الأداء وتقييم الأداء ، أما المبحث الثالث تطرق إلى إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية المغربية من حيث التصور ومستوى الأداء وكذا تقييم الأداء ، أما المبحث الرابع تناول تحديات حزب العدالة والتنمية المغربي من حيث التحديات الموضوعية والدراسة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

والإصلاح السياسي

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والإصلاح السياسي :

يتطرق هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية وماهية الإصلاح السياسي وقسم إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تناول فيه مفهوم الأحزاب السياسية من حيث التعريف والنشأة والوظائف ومعايير التصنيف ، أما المبحث الثاني تطرق إلى ماهية الإصلاح السياسي من حيث التعريف والأهداف والمبادئ والمستويات ودوافع الإصلاح السياسي ، أما المبحث الثالث تناول العلاقة الجدلية للأحزاب السياسية والإصلاح السياسي ، من حيث علاقة الأحزاب السياسية بالإصلاح السياسي ودور الأحزاب السياسية بالإصلاح السياسي .

المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية :

لا يستطيع الإنسان بمفرده أن يلعب دورا فعالا في النقد والرقابة والتوجيه في المجتمع فالإنسان ضعيف بنفسه ، أقوى بالجماعة التي ينتمي إليها وكذلك لا يستطيع الرأي العام أن يلعب دوره الفعال في النقد والتوجيه والرقابة إذا لم يكن منظما ، ومن هنا كان ضرورة وجود الأحزاب التي تمثل المعارضة المنظمة رأيا فعالا ، كما يعد وجودها ضرورة تقتضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية فالأحزاب السياسية تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية واجتماعية لدى الأفراد ، فتسهم بذلك في تكوين رأي يسمح للمواطن بالمشاركة في الشؤون ، أو بممارسة الضغط والتأثير على القائمين بتلك الشؤون .

المطلب الأول : تعريف الأحزاب السياسية ونشأتها :

تعريف الأحزاب السياسية :

تعريف الحزب السياسي لغة : جاء في مختار الصحاح (الحزب) الرجل ، والحزب أيضا الورد ومنه (أحزاب القرآن) و(الحزب) أيضا الطائفة ، و(تحزبوا) تجمعوا و(الأحزاب) الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.¹

¹ - محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح (مصر : مطبعة الأميرية ، ط.3. 1911.) ، ص 150 .

وقد جاء في لسان العرب أن الحزب "هو الطائفة من الناس والجمع أحزاب" و (تحزب القوم) صاروا أحزابا ، والحزب الورد يقوم به الشخص من صلاة وقراءة وغير ذلك .¹

وأیضا جاء في معجم متن اللغة أن "الحزب" معناه النوبة في ورد الماء ، و ورد الرجل من القرآن أي حصنه ، وجاء بمعنى الطائفة ، والجماعة من الناس وأحزاب الرجل ، جنده وأصحابه والذين على رأيه ، والأحزاب جمع من تألبوا وتظاهروا على حرب النبي صلى الله عليه وسلم فكانت وقعة الأحزاب .

وكذلك جاء في معجم الوجيز أن (حازبا) فلانا نصره وعاضده و(حزبهم) جعلهم أحزابا ، و (تحزبوا) عليه تعاونوا عليه ، و(الحزب) كل طائفة جمعها الإتجاه على غرض واحد ، وفي القرآن الكريم "كل حزب بما لديهم فرحون"² ، وحزب الرجل أعوانه ، والحزب ما يعتاده المرء في صلاة وقراءة ودعاء والجمع أحزاب .

وبناء على ما تقدم ، فإننا نرى أن كلمة (الحزب) معناها اللغوي تدل على الجمع من الناس وأیضا على الورد وهو الاعتياد على شيء ما .

واستكمالاً لما سبق ، فإنه يتعين بيان المعنى اللغوي لكلمة (سياسي) وقد جاء بالمعجم الوجيز أن (ساس) الناس سياسة تولى رئاستهم وقيادتهم ، وساس الأمور دبرها وقام بإصلاحها ، فهو سائس جمع ساسة ، "السياسة" قادة الأمم ومدير شؤونها العامة ، و "السياسة" تدبير أمور الدولة وكانت مقصورة قديماً على المدينة ثم امتدت على الدولة القديمة والحديثة .

وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها أو الإشتراك فيها، وبالتالي فإضافة وصف سياسي ضرورة للتحديد وعدم الخلط .

¹- حمدي عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي دراسة مقارنة (مصر: دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، ط.1، 2014م) ، ص ، 23 .

²-سورة المؤمنون ، الآية 53

التعريف الإصطلاحي للأحزاب السياسية :

تتصف الأحزاب السياسية بانها ظاهرة سياسية مركبة ، لذلك يصعب النظر على الأحزاب من وجهة نظر واحدة ، ومن ثم تعريفها شاملا .¹

يركز "موريس ديفرجيه" "M.Duverger" على البناء التنظيمي في تعريفه للحزب بقوله : "إن الحزب ليس جماعة واحدة ولكنه يجمع لعدة جماعات أو مجموعات صغيرة منتشرة في أنحاء البلاد من أقسام ، ولجان ، ومجموعات محلية مرتبطة ببعضها بنظم تنسيق فيما بينها .²

كذلك نجد ماكس ويبر "Max Weber" يؤكد أن اصطلاح "الحزب" يستخدم للدلالة على العلاقات الإجتماعية التنظيمية ، تقوم على أساس من الإلتواء الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية زمن أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء .³

ويعرفه أندريه هوريو "Andre Haurio" الحزب السياسي بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي ويهدف إلى الوصول على ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة .

ويعرفه الفقيه الفرنسي بنيامين كونستانت "Benjamin Constant" الحزب بأنه جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً .

كما يركز مجموعة من الباحثين في تعريفهم للحزب السياسي على المدلول الوظيفي للحزب وتتبلور أهم وظائف الأحزاب في تولي الحكم ، السلطة ، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الإحتفاظ بها .⁴

¹ - حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق ، ص.24.

² - Maurice Duverger, *les parties politiques*, librairie Armand colin , Paris,1976,p.62.

³ - Max Weber, *The theory of social and economic organization* , New gorgl the free press 1947,p407.

⁴ - نبيلة عبد الحليم كامل ، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر .(دار الفكر العربي للطباعة والنشر،1982)،ص.95.

وكذلك يؤكد "Shloschmelder" أن الحزب هو "محاولة منظمة للوصول إلى الحكم" حيث لا يمكن تعريف الحزب دون الإلتفاف إلى هذا العامل ، فهذا العامل هو القاسم المشترك بين جميع الأحزاب .

وقد حاول بعض الباحثين تعريف الأحزاب من خلال النظر إلى جوانبها المختلفة التنظيمية والإيديولوجية والوظيفية ، فقد عرف الأستاذ بيردو "Burdeau" الحزب السياسي بأنه "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد وتدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع افكارها موضع التنفيذ ، وذلك بالعمل في أن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم ، وعلى تولي الحكم ، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة " .

وحاول البعض وضع تعريف شامل للحزب السياسي في محاولة لجمع الجوانب المختلفة على النحو التالي : "الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن آرائهم ومصالحهم وإعلائها من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكتملة " ¹.

ويعرفه الدكتور "علي الدين هلال" الحزب السياسي بأنه " هو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على برنامج معين أو أفكار محددة " ².

ويمكن تعريف الحزب السياسي على أنه جماعة منظمة من الأفراد تقوم على أساس من الشرعية ، وتعتنق مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية واحدة وتسعى بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة الناخبين ، بقصد المشاركة في الحكم وممارسة السلطة لتحقيق برنامجها الذي يستهدف الإسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والإقتصادي للدولة .

¹-حمدي عطية ، مرجع سابق ، ص.31 .

²- علي الدين هلال،النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (الهيئة العامة المصرية،ط1982،6)،ص،268

نشأة الأحزاب السياسية :

تعتبر الأحزاب السياسية بالنظر إلى التنظيمات السياسية الأخرى حديثة النشأة ، إذ لم تأخذ صورتهم الحديثة إلا اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر ، ففي سنة 1850م لم يكن أي بلد في العالم باستثناء الولايات المتحد الأمريكية يعرف بالأحزاب بالمعنى العصري للكلمة ، فقد كان يوجد اختلافات في الآراء ، ونواد شعبية ، وتكتلات فكرية ، وكتل برلمانية . إنما لم تكن هذه أحزابا بالمعنى الصحيح ، وفي سنة 1950م أخذت هذه الأحزاب تظهر في غالبية الأمم المتحضرة ، وفي حين كانت الدول الأخرى تجتهد في تقليدها في ذلك.¹

وإذا كان مصطلح الحزب قديما ، فإن مفهوم الحزب السياسي لم يبدأ بشكل حقيقي إلا مع ظهور الكتل البرلمانية حتى القرن التاسع عشر ، مع أن التجمعات السياسية كانت موجودة ، ولكن اعتمدت بشكل جوهري على اعتبارات شخصية تتعلق بالصفات الشخصية لأعضاء هذا التجمع من أجل الحصول على أعضاء أو مناصرين أو على التجانس الفكري والإيديولوجي وقد حصل التجانس والتكتل الإيديولوجي بشكل واضح على سبيل المثال قبيل وأثناء الثورة الفرنسية ، أما في بريطانيا فكان ظهور الأحزاب بعد الإصلاح الإنتخابي 1832م ، وفي فرنسا بقي مصطلح الحزب يستحضر ويذكر باتجاه أو نزعة ، وظهر في عام 1848م ما يمكن أن ندعيه "حزب العمال" والذي يشير حصرا إلى الحزب الذي أخذ على عاتقه الدفاع عن مصطلح العمال ومن هنا ضمن هذه المرحلة من عمر فرنسا وجد العديد من الأحزاب العمالية داخل وخارج فرنسا أيضا .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت الأحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون 1830م ، وفي التاريخ الإسلامي ظهرت الأحزاب أو الفرق والجماعات الإسلامية بمجرد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، والسبب هو الوصول إلى حكم الإمامة أو الخلافة ، وهو خلاف سياسي في الحقيقة "من يحكم" ، حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحد الصورة التي ينبغي أن يرسمها المسلمون في نظام الحكم مما يسبب في ظهور تيارات تطورت بسرعة وتشكل في صورة مذاهب وفرق وجماعات

¹ -موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وعبد المحسن سعد (القاهرة: الهيئة العامة للقصور الثقافية ، ط1

وأحزاب ... إلخ ، وبمقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ومبايعة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه اشتد الخلاف بين أنصار علي وأنصار معاوية .

وقبل نهاية القرن التاسع عشر ، فإن مصطلح الحزب لم يأخذ معناه كتنظيم سياسي مبني بقوة وترتيب سياسي "بنوي" ، والأحزاب السياسية الحالية تشكل نماذج من التنظيم مختلفة جدا عما كانت عليه الأحزاب في القرن التاسع عشر ن خاصة فيما يتعلق بوظيفتها أو قواعد عملها أو تنظيمها والأدوار والمهام التي تقوم بها .¹

فقد أشار "موريس ديفرجيه" إلى أن ظهور الأحزاب يرتبط بظهور البرلمانات القومية ونمو حجم الإنتخابات والأحزاب ، فالزيادة في حجم الجماعات السياسية يرجع إلى وحدة الشعور بين أعضائها ، وإحساسهم بضرورة العمل في تعاون .

ويرى "ديفرجه" أن البرلمانات في تطورها يستند إلى عدة عوامل أهمها

1-قيام جماعات داخل البرلمانات وهي ما تسمى بالجماعات البرلمانية .

2-تكوين أو ظهور اللجان الإنتخابية .

3-حدوث اتصال وتفاعل وتنظيم دائم بين هذه الجماعات واللجان .

وقد أدت هذه العوامل إلى قيام حزب سياسي .²

وقد نشأت هذه الأحزاب في أغلب بلاد أوروبا ، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين

اللجان الإنتخابية وبين الجماعات البرلمانية .³

فقيام جماعات داخل البرلمان وتكوين اللجان الإنتخابية ، والإتصال والتفاعل الدائم بين هذه

الجماعات واللجان لعبت دورا بارزا في إنشاء الأحزاب السياسية .

¹- نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية (دار الأمة: للطباعة والنشر والتوزيع، 2009) ص ص 10، 11 .

²-حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط(مصر:جامعة الإسكندرية ،كلية الآداب، 2008م)، ص.44

³-أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، ص 85 .

كما نجد الأحزاب ذات النشأة الخارجية ، التي يقصد بها الأحزاب السياسية التي تنشأ أو تقوم خارج إطار البرلمان أو الجماعة البرلمانية ، والتي تتطوي على بعض تحدي الحكم القائم وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان وهي تستقر نتيجة لوجود مؤسسة مسابقة عليه في الوجود ، بل وتمارس نشاط خارج عن البرلمان أو عمليات الإنتخاب وذلك كالجمعيات الثقافية والتنظيمات الدينية ، وطلاب الجامعات ، والنقابات ، والإتحادات التجارية ، والجمعيات التعاونية والنوادي ، وهذه المؤسسات تسهم بطريقة أو بأخرى في نشأة وقيام الأحزاب السياسية .

وعملت المؤسسات الإقتصادية الكبرى على تأسيس أحزاب سياسية فكما قام به بنك "مونتر يال" وشركة "جران ترونك ريلوي" ومؤسسة "بيج بيزنس أوف مونتريال" بدور أساسي في تأسيس حزب المحافظة في كندا عام 1854م .

ويرى "ديفرجيه" أن الأحزاب السياسية التي تظهر نتيجة عوامل خارجية تكون أكثر مركزية من تلك التي تظهر نتيجة عوامل داخلية ، وهي أكثر تنسيقاً من الناحية الإيديولوجية ، وتعمل على تنمية المصالح الإقتصادية والصناعية في التنظيم السياسي القائم ¹.

وعليه فإن الأحزاب التي تنشأ عن طريق خارج البرلمان تكون أكثر مركزية من الأحزاب التي تنشأ عن طريق البرلمان ، لأن الأحزاب ذات النوع الأول منطلق من القمة في حين أن النوع الثاني ينطلق من القاعدة ، وكذلك الأحزاب لنوع الأول تنشأ اللجان والفروع المحلية تحت تأثير المركز الموجود سابقاً ، كما يستطيع هذا المركز وكما يشاء الحد من حرياتهما في العمل ، وفيما يتعلق بالأحزاب ذات المنشأ البرلماني فإن اللجان المحلية بها والموجودة سابقاً تعمل على خلق تنظيم مركزي يعمل على تنسيق نشاطاتها وتحد بالتالي من سلطاته لكي تحتفظ لنفسه بأقصى حد من الإستقلال .

وبكل تأكيد تؤثر درجة التركيز في المؤسسة الخارجية التي تسببت في خلق الحزب على درجة اللامركزية فيه ، مثاله أن الأحزاب العمالية أقل مركزية من الأحزاب الشيوعية ، والأحزاب التي عملت على إنشائها الكتل الرأسمالية هي أقل تركيزاً من الأحزاب العمالية ².

¹ - أحمد رشوان، مرجع سابق، ص، ص. 51، 52 .

² - حمدي عطية، مرجع سابق، ص، ص. 45، 46 .

المطلب الثاني : معايير تصنيف الأحزاب السياسية ووظائفها :

معايير تصنيف الأحزاب السياسية :

تعددت الآراء والاتجاهات في وضع تصنيف أنواع الأحزاب السياسية ، ويرجع ذلك إلى تعدد إيديولوجيات الأحزاب ، وتركيبها ، وطبيعتها ، وحجمها ، وغير ذلك من الاعتبارات ، ومع عدم إمكانية تغليب أي نوع منها إلى غيره من الأنواع ، ومع هذا فإن البعض من بينها أكثر شيوعا وتطبيقا لما يؤدي إليه من تحديد لأنماط الأحزاب بالغة الأهمية التي يترتب على قيامها نتائج فعالة ومؤثرة على سير أعمال التنظيمات السياسية للدولة .¹

فهناك من صنف الأحزاب السياسية إلى : نظام الحزب الواحد ، ونظام الحزبين ، ونظام تعدد الأحزاب ، ومنهم من صنفها على أساس حجم الأحزاب : أحزاب كبيرة وأحزاب صغيرة وهناك من صنفها حسب الإيديولوجية إلى أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ، كما نجد تصنيف آخر للأحزاب إلى أحزاب كوادر وأحزاب الجماهير ، وهناك من قال بأحزاب مباشرة ، وغير مباشرة .

أولا : الأحزاب الأيديولوجية أو أحزاب البرامج :

وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة يميزها عن باقي التنظيمات الأخرى ، أي أنها تتمتع بخصوصية لها وحدها لا تشاركها فيها أحزاب أخرى ، ويعد التمسك بها وما نتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب مثال الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية ، ولكن منذ منتصف القرن الماضي بدأ الكثير من الأحزاب الإيديولوجية يصدر برامج تعبير عن مواقف ، فأصبح هناك أحزاب برامج إيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة .

ثانيا : التصنيف الذي أتى به "موريس ديفرجيه" :

فقد تمثل في وجود نوعين هما :

¹-حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق ، ص 218 .

1 أحزاب الأطر أو أحزاب الكوادر أو الصفوة :

وتضم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا في القرن التاسع عشر والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار ، وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة ، ولا تضم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة ، وعلاقتها الداخلية مرنة وتصل إلى درجة الهشاشة ، ومعظم الأحزاب المعروفة اليوم في أوروبا وأمريكا على هذه الشاكلة وترى هذه النخب أنها تملك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشحين إلى كراسي الحكم.¹

2-الأحزاب الجماهيرية :

وتضم أكبر عدد من الجماهير إلى صفوفها ، وتتميز بأنها تقوم على المركزية في كافة أعضاء الحزب مع بعضهم البعض مع القيادة ، ويقوم الأعضاء بتسييد اشتراكات مالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي وتحت هذا النوع من الأحزاب تتدرج الأحزاب الشمولية ، الأحزاب الشيوعية والقومية والدينية وكذلك الأحزاب ذات المضامين الإجتماعية أو الإقتصادية أو البيئية ، يستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية ومالية بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسيا وإعداد النخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة .

ثالثا : الأحزاب المعاصرة :

1-نظام الحزب الواحد : يقصد به أن الجماعة السياسية لا تعرف سوى تنظيم سياسي واحد ويطلق على النظام السياسي التي يجري على هذه القاعدة نظم الحزب الواحد أو النظم الحزبية غير التنافسية ، وإذا كانت الأحزاب السياسية قد بدأت في الظهور منذ القرن التاسع عشر فإن نظام الحزب يعتبر التجديد الذي جاء به القرن العشرين في وسائل الحكم ، بمقتضاه تحتكر حزب واحد لتمثيل الشعب ، ولا يسمح بقيام أحزاب معارضة بجواره .

¹- نور الدين حاروش، مرجع سابق ، ص ، ص . 128-129 .

وأول حزب يمثل فكرة الحزب الواحد في القرن العشرين هو الحزب الشيوعي السوفيتي ، وقد أخذ عنه "موسوليني" (دكتاتور إيطاليا الفاشستية) هذه الفكرة رغم ما بينهما من اختلاف كبير في المذهب السياسي .

كما انتشر هذا النوع بعد الحرب العالمية الثانية في الديمقراطيات الشعبية وخاصة في دول أوروبا الشرقية ، وظهر أيضا في دول العالم الثالث التي حصلت على استقلالها .¹

ومن صور نظام الحزب الواحد نجد الأحزاب الشيوعية التي تقوم على أساس الفلسفة الماركسية التي ترى أن تعدد الأحزاب ليس إلا صدى انقسام المجتمع الرأسمالي إلى حلقات ، كما تجد الأحزاب الفاشية والنازية ، وهذه الأحزاب تنكر الديمقراطية صراحة وتتجه نحو تقديس وعبادة الزعيم .²

2-نظام الثنائية الحزبية : يقصد بها وجود حزبين رئيسيين يسيطران على الساحة السياسية بحيث يتمكن إحدهما من الفوز بأغلبية أصوات الناخبين وتشكيل الحكومة بفرده ، ثم يحدث تناوب بين هذين الحزبين الكبيرين على المدى الطويل .³

ومع ذلك فإن نظام ثنائية الأحزاب لا يمنع من وجود حزب ثالث وأحزاب أخرى بجوار الحزبين الرئيسيين ، ولكن هذا الحزب أو هذه الأحزاب تكون صغيرة الحجم قليلة التأثير في الساحة السياسية ويشترط لكي تظل في نظام ثنائية الأحزاب بالرغم من وجود أكثر من حزبين في الساحة السياسية أن تتوفر هذه الشروط :⁴

1-لا يكون لأكثر من فريق في أي وقت أمل في تولي الحكم .

2-يجب أن يتمكن أحد هذين الحزبين من كسب الأكثرية اللازمة ويبقى في الحكم دون مساندة حزب ثالث .

¹-حمدي عطية ، مرجع سابق ، ص . 238 .

²-حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق ، ص،ص، 252،250 .

³-حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق ، ص،ص، 268 .

⁴-خبيلة عبد الحليم كامل،مرجع سابق،ص.104 .

3 يجب أن يتناوب هذان الحزبان على الحكم خلال سنوات طويلة .

ولاحظ على أن هذه الشروط واقعية سياسيا فهي تعترف بوجود جماعات سياسية صغيرة إلى جانب منظمين سياسيين شعبيتين حباريتين ، بحيث تنحصر لعبة القوى السياسية عمليا في المواجهة بين الحزبين الكبيرين .¹

ومن صور هذا النظام نجد : نظام الحزبين المرن ، ونظام الحزبين الجامد ، ونظام الحزبين الناقص ، ونظام الحزبين التام ، وأخيرا نظام الحزبين البسيط والفعلي .

3-نظام تعدد الأحزاب : توجد التعددية الحزبية في كل دولة بها نظام حزبي يتضمن أحزاب فأكثر ، كما هو الشأن في معظم دول أوروبا ، والهند ، واليابان ، وباكستان ، ومصر ... إلخ .

ويتعين التفرقة بين تعدد الأحزاب ، وتعدد الآراء والاتجاهات السياسية وإذ أن تعدد الأحزاب يبقى وجود أكثر من حزبين سياسيين ، قد تكون ثلاثة أو أكثر من ذلك ، بحيث ينطبق على كل منها تعريف الحزب السياسي ، كتجمع سياسي منظم له برنامجه وأعضاؤه وسعيه للوصول إلى السلطة والمشاركة في الحكم .

يتخذ نظام التعددية الحزبية في الواقع الأنواع الآتية : التعدد الحزبي ذو القطب الواحد ، التعدد الحزبي ذو الأقطاب الثلاثة ، التعدد الحزبي الكامل أو التام ، وأخيرا تعدد الأحزاب المعتدل .²

وظائف الأحزاب السياسية :

يتفق بعض الفقهاء على أن للأحزاب السياسية وظيفية واحدة يتوق كل حزب إلى تحقيقها ، وهي أن يتولى مقاليد الحكم في البلاد ، أما الوظائف الأخرى التي تباشرها الأحزاب السياسية المعارضة فتعتبر بالنسبة لهذه الأحزاب الوسائل التي تمكنها من تحقيق تلك الوظيفة الأساسية ، كما تختلف وظائف الأحزاب السياسية باختلاف الزمان والمكان ، حيث يمكن تصنيف الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية كالاتي :

¹-حمدي عطية ، مرجع سابق ، ص 268 .

²- حمدي عطية مصطفى عامر ، مرجع سابق ، ص،ص 302-308 .

1 وظيفة التجنيد السياسي :

تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية ، ويقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين ، وتجعلهم يعتقدون المشروع السياسي الذي يدافع عنه ويدعوهم للتصويت من أجل مرشحي الحزب .¹

ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي ، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة ، فمن خلال المناقشات الحزبية والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب ، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي ، وبين الأحزاب بعضها البعض ، والإنغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية ، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء ، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر .²

2-التنشئة السياسية :

تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية ، ويقصد بالتنشئة السياسية العملية التي يكتسب بها المواطنين بواسطتها القيم والتقاليد والاتجاهات الإجتماعية ذات الدلالات السياسية ، وتقوم الأحزاب السياسية بخلق ثقافة جديدة ، وذلك بإدخال تغيير هام في انماط الثقافة السياسية القائمة . ويتوقف نجاح الحزب للقيام بهذا الدور على اعتبارات تتمثل في إيديولوجيا الكاريزما ، والبنيان التنظيمي .³

3-المشاركة السياسية :

تساهم الأحزاب السياسية في تشجيع التجمع الإنساني بكل صورة لتحقيق أهداف مشتركة ، مثل التجمع الإنساني ، وتدريب المواطنين على العمل السياسي ، تشجيع المشاركة السياسية في شؤون بلادهم وزيادة الشعور بالتكامل الوطني ، مما يعمل على شعور الأفراد بالأمن السياسي ،

¹- أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص، ص. 112-113 .

²- حاروش ، مرجع سابق ، ص، ص. 113-114 .

³- أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص، ص. 118-119 .

وتحقق توفر الشجاعة في إبداء الرأي في المسائل العامة . وهناك نوعان من الأنشطة التي تمارسها الأحزاب السياسية ، فيما تخص المشاركة السياسية ، وهي :

1-الأنشطة التقليدية : التصويت ، حضور ندوات ، الإشتراك في عضوية الأحزاب السياسية ... إلخ .

2-الأنشطة غير التقليدية : ونجد فيها :

أ-أنشطة قانونية مثل : تقديم شكاوي .

ب-أنشطة غير قانونية مثل : الإغتيال ، الثورة ، وتخريب الممتلكات .

وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة السياسية ، فهي تقدم المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية ، والعامه وهي التي تقدم البرامج السياسية والطرق اللازمة لتنفيذها والوسائل الفعالة لنقد أعمال الحكومة . ولا شك أن الرغبة والميل إلى المشاركة السياسية يزداد مع التحضر ونمو وسائل الإتصال الجماهيري وانتشار التعليم .

4-التحديث والتنمية السياسية :

فالأحزاب السياسية تحقق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على أعراف موروثه وذات طابع قبائلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة وسياسات عقلانية قائمة على الإختيار الشعبي ويرتبط مفهوم التحديث بالتنمية السياسية ، حيث هذه الأخيرة تستند على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي¹:

1 -المساواة .

2 -التميز .

3 -القدرة .

¹ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص 120 .

5 ضمانات انتقال السلطة بطريقة سلمية :

يقدم تعدد الأحزاب سلمية لتغيير القيادات وإحلالها من خلال الإنتخابات العامة ، وبذلك يمكن ضمان الانتقال الشرعي والسلمي للسلطة بالطريق الديمقراطي إلى الحكومة والبرلمان المشكلين من قبل الحزب الذي يحوز ثقة الناخبين .

6-توفير الشرعية السياسية :

والشرعية السياسية هي البناء الدستوري المقبول ، وهي المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطاتها النهائية ، وتقوم الأحزاب السياسية بدور في كل مشكلة في ثلاث جوانب وهي : نشاط الأحزاب في ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري ، ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة ، والتي تجمع بين القطاعات المختلفة وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم .

7-التكامل القومي :

يعني التكامل القومي إدماج العناصر الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة ، ويعمل الحزب على نمو أو زيادة الإحساس بالوحدة القومية ، فقد اهتمت غالبية الأحزاب الحاكمة في كثير من الدول بتحقيق التكامل القومي من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة ، والحد من الولاءات الذاتية الضيقة ، حيث يكون انتماء الأفراد إلى الأحزاب السياسية على أساس البرامج والأفكار والمصالح ، وليس على الأسس العرقية ، أو غيرها من العوامل التي تشيع القومية بين أبناء الوطن الواحد .

8-ضمان الرقابة الشعبية :

يوفر الحزب السياسي وهو خارج السلطة توفير معارضة منظمة تراقب الحكومة وتحاسبها وتنقذها من الإنحراف ، مما يضمن رقابة الشعب على أعمال الحكومة ، فتضع الحكومة في اعتبارها النقد الذي يمكن أن يوجه إليها ، والذي قد يؤدي إلى إسقاطها ، كذلك فإن وجود أحزاب يراقب بعضها البعض ويكشف عن أخطاء الآخرين يؤدي إلى تعرف الشعب على حقيقة الأمور العامة ¹.

¹-حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص،ص 119-121.

المبحث الثاني : مفهوم الإصلاح السياسي :

تشهد العديد من الدول العربية إرهابات ومحاولات للتحوّل الديمقراطي في أعقاب موجة الثورات والانتفاضات التي تشهدها الدول العربية منذ أواخر عام 2010م ، التي أطاحت بنظم عديدة وأجبرت نظماً أخرى على تقديم تنازلات على صعيد عملية الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي كما تستنظر إلى السياق الدولي وموقفه من التحولات والتحرّكات الشعبية في بعض الدول العربية وطبيعة وحدود وتأثير هذه العوامل الخارجية في ظل المطالب الشعبية بالإصلاح والانتقال الديمقراطي فعملية الإصلاح السياسي لا يحدث لمجرد الرغبة في التغيير ، حيث يجب توافر بيئة مناسبة أو ظروف تدفع باتجاهه ، وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه حيث يجب الإشارة إلى النقاط التالية :

1- إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة ، فبداية الإنطلاق هي الأزمة التي تمثل خطر أو تحدياً للنظام القائم ومنه لا بد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية .

2- إن دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية إيديولوجية تساعد في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها .¹

3- إن دعاة الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد واللجنة الحاكمة يحتاج إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح ، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح زادت شرعية الإصلاحات .²

¹-محمد زيتوني ، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية دراسة حاليّة مصر وتونس ، (أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر-3 ، 2011-2014) ، ص 41.

²-أشرف محمد عبد الله ياسين ، "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ع 26 ، 2010 ، ص 70 .

المطلب الأول : تعريف الإصلاح السياسي وأهدافه :

تعريف الإصلاح السياسي :

يعد الإصلاح السياسي من بين أهم الإصلاحات التي تحوز على أهمية بالغة في الدراسات الفكرية عامة ، والسياسية خاصة ، حيث أن كل المجتمعات متفقة على أهميته وضرورته ففي ظل الأزمات والتغيرات الحاصلة في العالم ، لا بد من دراسة موضوع الإصلاح السياسي .

الإصلاح لغة :

يعرف الإصلاح لغة على أنه :

صلح الصلاح ضد الفساد ، صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا .¹

صلح الشيء صلاحا دلالة على خلاف الفساد .²

فالإصلاح هو نقيض الفساد ، وهو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعوا إليه الحكمة ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة الإصلاح تطلق على ما هو مادي وعلى ما هو معنوي ، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية : التغيير ، الانتقال من حال إلى حال أحسن منه أو التحول عن الشيء والإنصراف عنه إلى سواه .

كما ورد الإصلاح في القرآن الكريم كمفرد قرآنية ذات دلالات ومعاني عظيمة وقد جاء في القرآن والسنة بصيغ متعددة .

أما الإصلاح في اللغة الفرنسية " Réforme " ويعني إعادة تشكيل أو إعادة صورة أخرى للشيء .

أما الإصلاح في اللغة الإنجليزية " Reforme " والتي تعني العمل إلى تحسين الظروف أو التغيير الذي يطرأ على الشيء .³

¹- أبو الفضل جمال الدين محمد مكرم ابن منظور ، لسان العرب (القاهرة: دار المعارف ، 1997م) ، ص 2262 .

²-زيتوني ، مرجع سابق ، ص 43 .

³-محمد زيتوني ، مرجع نفسه ، ص ، 45.

أما التعريف الإصطلاحي :

يعرفه قاموس "ويستر للمصطلحات السياسية 1988م" بأنه : "تحسين النظام السياسي من خلال إزالة الفساد والإستبداد " .

كما عرفته الموسوعة السياسية بأنه : " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون المساس بأسسها ، وهو بخلاف الثورة ليس إلا للتحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ، ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها " .

يعرف القاموس "أكسفورد الإصلاح هو تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الإستياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، إزالة بعض التعسف أو الخطأ " .

فالإصلاح يوازي فكرة التقدم وينطوي جوهرها على فكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني ¹ .

ويمكن القول أن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج ، وبمفهوم آخر فهو يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في البيئة المحيطة داخليا وخارجيا .

ويعرفه "عبد الله بلقيز أنه يعني أمور ثلاثة ، الإنتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح والإنتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة ثم الإنتقال من الحياة السياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية ، وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل ² .

¹ -محمد عابد الجابري ، في تقدم الحاجة إلى الإصلاح ، مرجع سابق ، ص 19.

² -زيتوني ، مرجع سابق ، ص 47.

كما أن الإصلاح السياسي هو إطلاق طاقات المشاركة الشعبية لتأكيد دور المجتمع المدني في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع ، واحترام حكم القانون ، والحد من البيروقراطية وتطوير النظام البيروقراطية ، وتطوير النظام القضائي ومكافحة الفساد ، وإعلاء حقوق المواطنة والحريات المدنية وإيجاد شكل من أشكال التمثيل لمنظمات المجتمع المدني¹.

أهداف الإصلاح السياسي :

تتمثل أهداف الإصلاح السياسي فيما يلي :

1-المشاركة السياسية :

يقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثلهم ، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر².

إن نظام الحكم في اغلب الدول العربية نظام مغلق بمعنى أنه مغلق على الخارج الإجتماعي حيث يبدو منفصلا عنه ومنعزلا بسبب أزمة التمثيل الإجتماعي والسياسي التي يعاني منها ، حيث أدى إلى انفصال السياسة عن المجتمع والنتيجة أن الحياة السياسية انتهت إلى الإنسداد .

وأن هذا النمط من الانغلاق هو سمة من سمات الدولة التسلطية ، فقد جاءت المشاركة السياسية نتيجة للتغيرات الحاصلة وزيادة الوعي السياسي وارتفاعه عن ذي قبل في الوطن العربي وأن حكم الناس يغير رضاهم وبالإكراه مهما طال فإنه لا يدوم ، حيث تتجسد ما يعرف بالديمقراطية والإصلاح السياسي .

2-إعادة تنظيم حقل السياسة :

لا يوجد في معظم المجتمعات والدول العربية مجال سياسي بالمعنى الحديث يمارس فيه السياسة وتنعكس فيه التناقضات الإجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبيرا وحشيا ، فنحن أمام

¹-محمد كنوش الشريعة ، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي" ... المفهوم والدلالات بتاريخ 2019.03.19 على الساعة 18:00 ،

²-حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ، ص 118.

مجال منعدم أو مجال تقليدي أو مجال حديث شكليا ، فإن تناقضات المجتمع هي طبيعية وموضوعية لا تعبر عن تقدمها تعبيرا أساسيا بالمعنى الدقيق والحديث للكلمة أي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحتفظ للمجتمع حقوقه وتوازنه في نفس الوقت .

3-تجديد الشرعية :

في معظم الدول العربية مصادر الشرعية هي مصادر تقليدية ، تستند إلى العصبية القبلية أو العائلية أو الطائفية أو الذهبية ، ولقد وجدت إلى جانب هذه الشرعية التقليدية شرعية أخرى هي " الشرعية الثورية . حيث يحكم النخب السياسية في بعض الأفكار باسم الشرعية الثورية ، وقد ثارت عليها الشعوب في ثورات مضادة وقامت بإزالتها كل هذه الأمثلة خير دليل للنخب الحاكمة ، ولهذا فإن الظروف الراهنة تدعوها إلى تعديل مفهوم تلك الشرعية وترميم ما يمكن ترميمه فيها .

الحاجة ماسة اليوم إلى إعادة بناء شرعية نظم الحكم القائمة في الوطن العربي بالانتقال بها من الشرعية التقليدية إلى شرعية حديثة هي الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد والإختيار الحر والتمثيل النزيه ، فهي دعوة إلى تطوير قواعد الشرعية فيها إلى النحو الذي يضمن لتلك النظم قبولا ورضا جماهيريين بها .¹

المطلب الثاني : مبادئ ومستويات الإصلاح السياسي :

مبادئ ومستويات الإصلاح السياسي :

أولا : مبادئ الإصلاح السياسي :

المبدأ الأول : إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء ، سواء كان ولاء القرابة العائلية أو العشائرية أو الزبائنية والمحسوبية أو ولاء شركات المصالح الخاصة في الدولة أو ولاء الإنتماءات الحزبية الضيقة والحاكمة .

¹-عبد الإله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي (بنان:الشركة العالمية للكتاب ، 2007) ص ص 79-80.

المبدأ الثاني : إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الحقل العمومي والحياة السياسية والمدنية ، ليس هناك إصلاح ممكن في أي مجال مع استمرار الضبط الأمني والقانوني والسياسي للمجتمع ، فهو لا يقطع الطريق على كل مبادرة مستقلة عند الأفراد فحسب ، وإنما يقتل أي إرادة فيهم أو حتى الرغبة في التقدم أو العمل أو الإنجاز .

المبدأ الثالث : مبدأ المسؤولية الذي يعني الإحساس بالواجب والعمل بما يقتضيه هذا الواجب فيما يتعلق بالشؤون العمومية ومناصب المسؤولية .

ثانيا : مستويات الإصلاح السياسي :

المستوى الأول : الإصلاح بوصفه إستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها ، فهي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية الثورة أو الإتجاه الثوري في التغيير وتعتمد منهج بناء القوة من الإنتقال بصورة تدريجية وتراكمية وسلمية ، أو بسط الهيمنة الإيديولوجية على المجتمع المدني ومكوناته على حد تعبير "غرامشي" ، إلى أن تتمكن من الإستحواذ والسيطرة السياسية على المجتمع السياسي .

المستوى الثاني : الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية ، وهو ما نطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الإقتصادي¹ .

المستوى الثالث : الإصلاح الفردي وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية ، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها ، وبناء القدرة الفردية على الحكم والتمييز بين ما هو صالح وما هو فاسد ، وتعزيز الثقة في الذات والقدرة على نغدها ، وامتلاك المعرفة والمهارات العملية النافعة ، والقدرة على تمثيل الذات والآخرين للدخول معهم في علاقات تفاعل تطوير هوية مشتركة² .

¹ -محمد زيتوني ، مرجع سابق ، ص ، ص 51-52.

² -تيسير محيسن ، "محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح" ، مجلة رؤية ، فلسطين:السلطة العامة الفلسطينية ، الهيئة العامة للإستعلامات ، السنة الثالثة ، ع ن 29 ، 2018 ، ص 9.

وعلى العموم فإن الإصلاح السياسي مثل ما لديه مقومات نجد في المقابل معوقات تحول دون تحقيقه ، حيث تبقى صلابة الإرادة السياسية وإدراك المخاطر والتحديات وكذا مواجهة المشاكل والأزمات والقدرة على استيعاب الأوضاع والمتغيرات المتسارعة وتوقيت إحداث الإصلاحات والتغيرات من أهم العناصر التي تتطلبها عملية الإصلاح بشكل موضوعي .

عوامل الإصلاح السياسي :

يبدو أن نوعية التغييرات تختلف من باحث إلى آخر ، فقد ركز البعض على دور القيادة في إدراك أهمية إحداث الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي ، في حين أعطى البعض الأولوية لدور النخبة السياسية والاجتماعية في الإصلاح والتوصل إلى التوافق بين مصالحها وارتباطاتها ، بينما اهتم الآخرون بمصادر وعوامل الضعف والتآكل في النظم السلطوية ذاتها التي حفزت نخب وجماعات أخرى في المجتمع من أجل إدخال الإصلاح السياسي .

1-التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية :

بالنسبة لدور القيادة في الإصلاح من داخل النظام السلطوي ، ينطلق أصحاب هذا الإتجاه منهم "مارك تومسون M.Tombson" ، من ملاحظة أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطا متعددة من أجل الديمقراطية مما جعلها تبادر إلى تبوء عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تضطر إلى عمل ذلك مجبرة¹.

فمثل هذه المبادرات حدثت في دول تميزت بوجود مصالح جماعية متبلورة للنخب والفئات الاجتماعية الرئيسية الفاعلة أو النشطة وأيضا ازدياد الطابع المؤسسي للنظام السلطوي ذاته .

ويؤكد كل من "دياموند Diamond" و "لينز Linz" و "مارتن ليست M.list" أيضا على الدور الحاكم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والإلتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال الإصلاح السياسي على النظام السلطوي ، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دورها ، في عملية الإنتقال الديمقراطية .

¹-أحمد ثابت ،"الإصلاح السياسي في العالم الثالث" ، في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل مجد ، اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة : منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ن 1999م) ، ص 61.

2 التغيرات في التطور والتنظيم ووعي المجتمع المدني :

تتميز مؤسسات المجتمع المدني عن مؤسسات المجتمع السياسي كونها تنشأ وتعمل بشكل مستقل تماما عن الدولة وهي تهتم بتهيئة الظروف لنشأة وصناعة الديمقراطية ، وهي الضمانة الكيدة القادرة على حمايتها وصيانتها من غدر الدولة وأعداء الديمقراطية .

ويقصد بالمجتمع المدني : بأنه مجموعة من التنظيمات المستقلة ذاتيا تسعى لتحقيق مصالح المجتمع أو مصالحها ، وهي تمارس سلطة وتضم النقابات والجماعات السياسات كما يعرفه "ريتشارد هو شبكة من التنظيمات والضوابط والممارسات التي تنشأ بصفة طوعية حرة لأعضائها لمصلحة أو تعبير عن قيم أو مشاعر أفراده " .

والهدف من المجتمع المدني هو مشاركة الدولة في كل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، هذه المشاركة تمنح تلك المؤسسات القدرة على المراقبة والضبط والإصلاح مما يؤكد مرة أخرى على ضرورة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة .

للإشارة فإن الحركة الإجتماعية تشغل حيزا مهما ، ونجد المجتمع المدني حاضر بقوة وينجح دوما في أن يضع له مكانا في مسار الإصلاحات دون أن تغفل الدور الحازم لوسائل الإعلام¹ .
ومنه إن انتهاج نمط الحكم يقوي من الإرادة الشعبية ويفرض سياسات تنموية ملائمة ويرسم صورة واقعية لحدود العلاقة مع العالم الخارجي ، يعد مقدمة منطقية للحديث عن المجتمع المدني الفعال .

3-الإصلاح السياسي من خلال الإحلال داخل النظم التسلطية :

يهتم أصحاب هذا الإتجاه بما يحدث من تغيرات داخل النظم السلطوية ليس في إدراك القيادات والنخب الحاكمة والمعارضة وإنما عن طريق ما يحدث من خلال نظم ديمقراطية محل نظم سلطوية تشارك فيه مؤسسات الدولة المختلفة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية وكذلك الأحزاب وقوى

¹-عبد الله ساعف ،"الإصلاح السياسي في العالم العربي" ، القدس العربي ، ع 5843.

المعارضة ويعتبر " صامويل هينغتون S.Himington " من أبرز من كتب في ذلك الإتجاه ، فقد صنف عمليات التحول نحو الإصلاح السياسي تبعا لنوعية القوة الدافعة للتحول وذلك في ثلاث عمليات هي :

1- عملية الإنتقال التي تبادر بها الحكومات السلطية Transition

2- عملية الإحلال التي تتم عبر كل من الحكومة والمعارضة أي التي تشترك فيها القوتان من خلال عمل مشترك Transplacement .

وعليه ينظر للإصلاح السياسي على أنه مجموعة من الممارسات التي تعمل على تحديث الدولة في بعض المجالات الحياتية التي تعرف الأزمة ، كما أنها مؤشر على قدرة النظام السياسي والإستمرارية عن طريق لعبة تبادل الأدوار والتحالفات ، وخلق مصادر مشروعة جديدة وبالتالي فالإصلاح السياسي مصلحة ملحة من أجل تحصين الدولة لمواجهة الإستحقاقات المستقبلية .

كذلك تضاربت الآراء حول عوامل الإصلاح السياسي ، حيث يرى فريق أن العالم حقيقة متغيرة وبالتالي فإن التغيير هو سنة الكون ، والإصلاح عملية طبيعية وحضارية لا بد من الدخول فيها من أجل تغيير الواقع الراهن السيئ بواقع أفضل ، لأنه السبيل إلى مستقبل واعد بالإنفتاح السياسي تسود فيه العدالة والمساواة والحرية .

والحقيقة أنه بغض النظر عما إذا كان الإصلاح السياسي رغبة ومصلحة ملحة أو مرفوض من الخارج إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن الإصلاح السياسي أمر لا بد منه انطلاقا من المسلمات التالية :

1-تشكل ثقافة كونية جديدة يصعب التمرد عليها أو رفضها ، بل يجب التكيف معها ومواكبتها في ظل التطور العلمي .

2-تداعيات العولمة السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية على الدول خاصة تلك التي من هشاشة على مستوى أبنيتها ومؤسساتها ومشاكلها الإجتماعية والإقتصادية .

3 انتشار ثقافة الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم حيث أصبحت الديمقراطية الخيار الأمثل للشعوب .

4-الإصلاح السياسي عملية ديناميكية حيوية مستمرة ينبغي أن تكون نشطة مهما كانت قوية الأمة ورصدها الحضاري¹.

5-اشتغال قيم العدالة والديمقراطية على إجراءات تحقق مصالح عامة للدولة منذ أن تكون أفكار إلى أن تصبح ممارسة طبيعية يشعر بها الناس².

المبحث الثالث : الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي جدلية العلاقة :

يعتبر الإصلاح السياسي إحدى الوسائل المهمة التي تستخدم من أجل إحداث تقدم في العملية السياسية نظرا لوجود عوامل تقتضي إجراء هذا الإصلاح والتحديث في النظم الديمقراطية ، كما يعد من أهم الآليات التي تستخدم من أجل إحداث تغييرات في النظام السياسي بشكل سليم .

وفي هذا المبحث سنعالج العلاقة الجدلية بين الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي من خلال مطلبين : الأول : علاقة الأحزاب السياسية بالإصلاح السياسي والثاني : دور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح السياسي .

المطلب الأول : علاقة الأحزاب السياسية بالإصلاح السياسي :

يعتبر الإصلاح السياسي إحدى الوسائل المهمة التي تستخدم من أجل إحداث تقدم في العملية السياسية نظرا لوجود عوامل تقتضي إجراء هذا الإصلاح والتحديث ، وفي النظم الديمقراطية تعتبر عملية الإصلاح السياسي من أهم الآليات التي تستخدم من أجل إحداث تغييرات في النظام السياسي بشكل سليم ، وهذه العملية تتم بعدة مدة زمنية من الممارسة السياسية ، إذ تحدث تطورات داخل

¹-مناصرة ماركسي ، "حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبيرة ، قراءة في تجربة مجهزة" كنعان ، النشرة الإلكترونية نع ، 703. 2005 ، ص 2.

²-عمارة بركات ، دور الأحزاب السياسية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر 1999م-2016م ، مذكرة لنيل شهادة ماستر قسم العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، 2017-2018 ، ص 28.

المجتمع وهذه الأخيرة تنعكس بالضرورة على الواقع السياسي مما يستدعي معه إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية .

الأحزاب السياسية وعلاقتها بالإصلاح السياسي :

إن عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي يجب أن يشمل جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه السياسي والإقتصادي والفكري والديني والنفسي ، وعليه فهذه العملية تتضمن ثلاثة أبعاد سياسية وهي الجانب التقني والجانب السلوكي والجانب التنظيمي ، حيث أن كل جانب فيه تمايز بين المجتمعات ، فالجانب التقني يتضمن عملية التصنيع وعليه يجب التمييز بين المجتمعات الصناعية ، والجانب التنظيمي يعكس التنوع والتخصص وفيه يتميز بين المجتمعات البسيطة والمعقدة والتفكير العلمي في مواجهة التفكير الغيبي وغير العلمي ، وترتبط هذه الأبعاد بعدد من التغيرات الاجتماعية مثل زيادة الظاهرة الحضرية وانخفاض مستوى الأمية ، وانتشار وسائل الإتصال والإعلام ، ودرجة المشاركة السياسية ونطاقها من أجل إحدى التغيرات اللازمة على النظام السياسي لكي يتلاءم مع الواقع المجتمعي الجديد ، وتشكل المشاركة السياسية جوهر التنمية السياسية بوصفها النشاط السياسي الذي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في تشكيل سياسة الدولة ، وإدارة الشؤون العامة أيضا ، واختيار القادة السياسيين لذا فإن العملية مؤسسة لهذه المشاركة التي تسهم الأحزاب السياسية فيها وتعمل على تفعيل التنمية السياسية سوف تؤدي إلى نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل السياسي المؤسسي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية ومؤدى هذه العملية تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية حول سلطة صنع القرارات السياسية واتخاذها ووضع السياسات العامة بأطر وآليات مؤسسة ، ويتم ذلك عبر احتواء النشاطات السياسية للأفراد والقوى الهادفة إلى المساهمة أو التأطير في عملية صنع القرارات واتخاذها داخل قنوات المؤسسات الحزبية الأمر الذي جعل وجودها بمثابة العمود الفقري بعملية صنع القرارات السياسية واتخاذها ، وهذا مما يدفع بأنه لا وجود للتنمية السياسية إلا بوجود الأحزاب وإيلائها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتميزة والمتناقضة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سلمية .

وعليه فإن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم قواعد التنمية السياسية فهي تلعب دورا مهما في الحياة السياسية المعاصرة ، وإن النظرة البسيطة إلى طبيعة وظائف الأحزاب السياسية من شأنها الإسهام في إبراز الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية ، فالأحزاب تعمل على نوعية الرأي العام وتموجبه من خلال تثقيفه سياسيا وحرزيا بما يضمن رأيه ومصالحه وتعزيز السياسة بين المواطنين وجذبهم عنها ، وإن وجود الأحزاب السياسية ضرورة لتأكيد المعارضة والرأي الآخر وإمكانية تنظيم التعاقب السياسي على السلطة.¹

كما أنها تتخطى ذلك وتتعدى إحدى المؤسسات الأساسية التي تحقق حقوق الإنسان و حرياته السياسية على أن العمل الحزبي يشكل مدرسة سياسية لإعداد القادة السياسيين و تدريبهم و تأهيلهم للعمل السياسي و لتولي المناصب الرسمية كذلك فإن الأحزاب تشكل قنوات اتصال بين الحكومة و الشعب و توفر للسلطة فرصة للتعرف على رأي الشعب و رغباته و اتجاهاته ، و يرتبط مصطلح الإصلاح السياسي دائما بالأحزاب السياسية و الدور المناط بها بما يقود إلى وضع الأسس الراسخة بقيام مجتمع تداول السلطة بين الأحزاب و التيارات المختلفة كما هو سائد في العالم العربي.

المطلب الثاني : دور الأحزاب السياسية في تحقيق عملية الإصلاح السياسي :

من خلال التعاريف و المفاهيم السابقة نجد أن الدور الأساسي للأحزاب السياسية هو المشاركة في الحياة السياسية كما تنص على ذلك معظم و سائر الدول الديمقراطية ، و نلخص دورها في الإصلاح السياسي فيما يلي:

1-توجد بعض التمايزات و الاختلافات في الوظائف و الأدوار التي تؤديها الأحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث مقارنة بالوظائف التقليدية التي تؤديها الأحزاب في الدول الديمقراطية المستقرة في الغرب ، و التي تتمثل في تجميع المصالح و التعبير عنها و المشاركة في صنع القرارات و السياسات و مراقبة تنفيذها الحكم الراشد ، و تجنيد الكوادر السياسية للمناصب الحكومية ، و تنظيم

¹ - مناصرة ماركسي ، "حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبيرة ، قراءة في تجربة مجهزة" كنعان ، النشرة الإلكترونية نع ، 703. 2005. ص 2.

العلاقة بين الحاكم و الحكام أو بين المجتمع و الدولة ، و تحقيق التوافق داخل المجتمع من خلال اشباع مطالب الجماعات و التوفيق بينها .

أما فيما الوظائف الموكلة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث فهي كالتالي :

-تحاول تحقيق التكامل القومي في دول تعاني من الانقسامات على أسس عرقية و لغوية و دينية و طائفية و جهوية و اجتماعية و اقتصادية و ترتيب عملية التكامل القومي بهدف أكبر و هو بناء الأمة من ناحية ، و بناء الدولة من ناحية ثانية ، بحيث يتجه الولاء الأعلى للمواطنين للدولة و ليس لأي كيانات أخرى دونها أو فوقها.

-وظيفة التعبئة السياسية ، هذه الوظيفة تبرز بصفة أساسية في نظم الحزب و خاصة في القارة الافريقية ، فأحد الأدوار الأساسية للحزب تتمثل في حشد المواطنين خلف النظام الحاكم أو بالأحرى خلق الزعامة السياسية التي تتربع على قمة الدول و الحزب معا ، و لقد استخدمت الأحزاب أدوارا عديدة لتحقيق هذا الهدف من شأنه توسيع قاعدة التأييد السياسي للسلطة الحاكمة .

-وظيفة الضبط و السيطرة ، ففي عديد من دول العالم الثالث و خاصة تلك التي أحدثت فيها الحزب الواحد أو الحزب المسيطر في فترات سابقة أو التي لا تزال تأخذ به حتى الآن تحول الحزب تدريجيا أداة تستخدمها الدولة أو بالأحرى قيادة السياسة لممارسة نوع من الضبط و السيطرة على المجتمع .

-وظيفة التي تعتبر أن الأحزاب كعنوان لتوزيع الموارد و المنافع على بعض الفئات أو الجماعات أو المناطق داخل الدولة ، كما أنها بمثابة أدوات تكوين الرأي العام ، كما أن الديمقراطية لا يمكن ممارستها من قبل الشعب ككل ، بل هي بحاجة إلى أجهزة حزبية مؤسسية تنوب عنه و تمثله في ممارسة سلطاته السياسية .

-وظيفة المشاركة في صنع القرار و السياسات العامة و مراقبة تنفيذها إلا أنه اتفاق شبه تام على محدودية و هامشية دور الأحزاب كقنوات لصناعة القرارات و رسم السياسات العامة و البرامج.

وظيفة الوساطة تشمل الوظائف التقليدية ، حيث يعبر الحزب عن الإرادة السياسية لمجموعات مختلفة و يصبح الحزب هو الناطق باسم هذه المجموعات و يدافع عن مطالبها لدى الحكام .

-وظيفة التوفيق الاجتماعي ، يعمل كل حزب و يناضل من أجل بقاءه واستمراره ، و يعمل الحكام على البقاء في الحكم ، و تسعى الفئات الاجتماعية إلى تدمير هذا النظام أو تدمير لمصالحها و الحزب من خلال تعبيره عن مطالب هذه الفئات بشكل سلمي يعمل على تهدئة الصراع الاجتماعي ، و تجعله صراعا ديمقراطيا ، تنافسيا و سلميا و بذلك تحقيق التنافس السلمي على السلطة و بدأ تحقق التوفيق بين الفئات الاجتماعية .¹

و بغض النظر عما اذا كان الاصلاح السياسي رغبة و مصلحة ملحة أو مرفوض من الخارج إلا أنه لا بد من الاشارة إلى أن الاصلاح أمر لا بد منه انطلاقا من المسلمات التالية :

*تشكل ثقافة كونية جديدة يصعب التمرد عليها أو رفضها ، بل يجب التكيف معها و مواكبتها في ظل التطور العلمي .

*تداعيات العولمة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية على الدول خاصة تلك التي تعاني من هشاشة على مستوى أبنيتها و مؤسساتها و مشاكلها الاجتماعية و الاقتصادية .

*انتشار ثقافة الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم حيث أصبحت الديمقراطية الخيار الأمثل للشعوب.

*الاصلاح السياسي عملية ديناميكية حيوية مستمرة ينبغي أن تكون نشطة مهما كانت قوة الأمة و رصيدها الحضاري.

*اشتغال قيم العدالة و الديمقراطية على إجراءات على تحقق مصالح عامة للدولة منذ أن تكون أفكار إلى أن تصبح ممارسة طبيعية يشعرها الناس.

¹-مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية بالمغرب ، مرجع سابق ، ص 28 .

خلاصة واستنتاجات:

خلص هذا الفصل الموسوم بـ "الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والإصلاح السياسي" الذي قسم إلى ثلاث مباحث ، وكل مبحث إلى مطلبين ، إلى مجموعة من النتائج وهي :

-من الصعب إيجاد تعريف شامل جامع ومانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتركيب مثل ظاهرة الأحزاب السياسية ، وهذا راجع إلى اختلاف آراء والخلفية الإيديولوجية للكتاب والباحثين ، إلا أنه يمكن تعريفه بأنه "تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني محلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى السلطة بغية تحقيق سياسة وبرنامج معين "

-كما تختلف معايير تصنيف الأحزاب السياسية من باحث إلى آخر ومن مفكر إلى آخر حسب والخصائص المتوفرة في الحزب وكذا حسب طبيعة النظام السياسي ، إلا أن العديد من الباحثين يتفقون على تصنيف الأحزاب السياسية على ثلاث معايير أساسية وهي معيار المشاركة في حياة حزب ، معيار التنظيم ، معيار القاعدة الإجتماعية للحزب .

-ومن أجل ضبط المعنى الحقيقي للإصلاح السياسي سواء كان من الناحية اللغوية أو الإصطلاحية ، يتطلب الوقوف على العديد من التعريفات والمفاهيم الخاصة به ، ويمكن تعريفه بأنه "تعديل واقع الأنظمة السياسية والانتقال من حالة إلى أخرى أي من بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته وجوهره الحقيقي وهو صون الديمقراطية ، أي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الشعوب " .

-تضاربت الآراء حول دوافع الإصلاح السياسي ، حيث يرى البعض أنه حاجة ملحة ، حيث أن العالم حقيقة متغيرة وبالتالي فإن التغيير هو سنة الكون والإصلاح عملية طبيعية وحضارية لا بد من الدخول فيها من أجل التغيير ، ومن أهداف الإصلاح السياسي نجد المشاركة السياسية ، إعادة تنظيم المجال السياسي للنظم ، تجديد الشرعية .

-للأحزاب السياسية دور كبير في الإصلاح السياسي والحفاظ عليه مما يبين دورها الفعال في العملية السياسية ، فهي بمثابة أدوات تكوين الرأي العام كما أن الديمقراطية لا يمكن ممارستها من قبل الشعب ككل، بل هي بحاجة إلى أجهزة حزبية مؤسسية تنوب عنه في ممارسة سلطاته السياسية .

الفصل الثاني

الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي

في المغرب بعد 2010

الفصل الثاني : الأحزاب السياسية الإسلامية والإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010

نستعرض في هذا الفصل الأحزاب السياسية الإسلامية في المغرب بعد سنة 2010 من خلال ثلاثة مباحث أولهما طبيعة النظام السياسي في المغرب من خلال خصائص النظام السياسي المغربي وبنية النظام السياسي .

أما المبحث الثاني تناول خارطة الأحزاب السياسية في المغرب من حيث الأحزاب السياسية في المغرب وكذا الإطار الدستوري للأحزاب السياسية المغربية أما المبحث الثالث تطرق إلى واقع التعددية السياسية في المغرب وتحدياتها من خلال التعددية السياسية في المغرب (دراسة تحليلية وكذا تحديات التعددية السياسية في المغرب) .

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي في المغرب

تناول هذا المبحث مطلبين ، المطلب الأول : خصائص النظام السياسي المغربي أما المطلب الثاني بنية النظام السياسي المغربي .

المطلب الأول : خصائص النظام السياسي المغربي :

¹-مميزات بيئة النظام السياسي المغربي :

أولا : التطور التاريخي للمملكة المغربية :

وصلت المملكة المغربية إلى ما عليه الآن بعد مرورها بمراحل متعددة على مر التاريخ ، إذ سبق الحكم العائلة العلوية (1666م) إلى يومنا هذا سبعة عائلات متتالية .

*أثناء حكم العلويين خضعت المملكة المغربية للحماية الفرنسية التي استمرت من 1921م إلى غاية 02 مارس 1956 ، أي تولى الحكم السلطان محمد الخامس 05 نوفمبر 1955 إلى 06 فيفري

* المغرب ك متحصل عليه يوم 2019/04/03م متوفر على الرابط : www.wikipedia.org

*حكم الإدريسي(780م-974م) ثم المغراوة (987-1070م) فالمرابطين(1073م-1147م) ليليه الموحدين (1147-1235م) ثم الموحدين(1147-1253م) ثم المرينية(1258م-1420م) ثم الوساطة (1420-1547م) لتأتي فيما بعد العائلة العلوية .

1961 ليخلفه الملك الحسن الثاني 1961-1999م ، بوفاته تولى نجله محمد السادس الملك من 1999م إلى يومنا هذا ¹.

سمحت الفترة الإستعمارية بتشكيل مجموعة من التنظيمات ساهمت في بناء النظام السياسي المغربي على ما هو عليه الآن ، إذ تشكلت أثناء هذه الفترة العديد من الحركات التي تطورت الأحزاب إضافة إلى تكون نقابات عمالية ساهمت في تفعيل ديناميكية المجتمع المدني المغربي .

عرفت المملكة المغربية أيضا الإستعمار الإسباني ، الذي أنهى حمايته على المنطقة الشمالية للمغرب وهي سيدي إفني و طرفاية من خلال المعاهدة التي تم توقيعها في 17 أبريل 1956 إضافة إلى اتفاقية فاس 1969م التي بموجبها أعيد إقليم إفني للغرب .

ثانيا : التعريف بالنظام السياسي المغربي :

نظام الحكم في المغرب هو "نظام ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية" ².

طبقا لنص الدستور ، وتنطلق الملكية في تصورهما لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ ، وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي والدستوري ، معتبرة أن الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه ³.

فيم ينص الفصل التاسع عشر من الدستور المغربي على أن الملك هو أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة رمز وحدتها ، واستمرارها ، وحامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور ، وله صيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد " ، وتحمل عبارة "الممثل الأسمى للأمة " الكثير من الدلالات فعلى سبيل المثال يبدو أن الملك هو الرقيب على الأمة

¹ - عبد الله حسن جوجو، الأنظمة السياسية المقارنة (بدون بلد ، جامعة مقترحة ن 1997م) ، ص 313.

² - الدستور المغربي ، الفصل الأول .

³ - محمد سليمان وآخرون ، النخبة السياسية في العالم العربي (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية ، 1996م)، ص 498.

في حين يستنتج من العبارة الضامن لاستقلال البلاد فكرة أن المغرب مستمر مادامت الملكية مستمرة وقد أضيفت عبارة الممثل الأسمى للأمة ، بموجب تعديل الذي أجراه الملك الحسن الثاني سنة 1972م ، ولقيت معارضة شديدة في الأوساط الحزبية وفي الفصل الثالث والعشرون من ذات الدستور يرد مايلي "شخص الملك لا تنتهك حرمة " ، كما له صلاحية تعيين الوزير الأول ، حل البرلمان ، إعفاء الحكومة من مهامها وهو القائد الأعلى للقوات الملكية المسلحة ، وهناك عدة مرتكزات تاريخية يستند إليها النظام الملكي المغربي والتي من أهمها : فكرة وأسلوب البيعة بين زعماء القبائل وكبار المسؤولين والعلماء للملك كأمر المؤمنين ، وكذلك أن الملك يمارس دوره كحكم بين الفرقاء والقبائل وفئات الشعب وبصرف النظر من الوظائف الكلاسيكية لرئيس الدولة بيدوا أن المكانة السياسية الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيما في الهرم الدستوري برمته ، وتعتبر الثقافة الرعوية مناط يمثل النظام التقليدي أو النظام المخزني العلاقة المؤسسية الملكية بالمجتمع وأيضا بالطبقة السياسية التي تتحول إلى دعامة إسنادية بدلا من أن تكون طرفا وازنا في القرار السياسي (قرار شبه مغلق) ، كما تتحول العلاقة بين الملكية والشعب إلى ارتباط عضوي بما في ذلك المنظمات الواسطة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية .¹

وبناء على ما سبق فقد جسد النظام السياسي استراتيجية سياسية مركزية تتمثل في محاولة ضبط المجال السياسي من خلال ثلاث مستويات فعلى المستوى التنظيمي اعتمد النظام السياسي المغربي في مراقبته للمجال السياسي على الزعامات المحلية غير أن هذه الآلية تقليدية أثبتت عدم فعاليتها ، فتم إتباع عملية ضبط مركزي ومباشر من خلال تكثيف التواجد المركزي في شتى أنحاء المملكة واحتواء المناطق الحساسة وزيادة عدد الأقاليم تحت الهاجس الأمني ، أما على المستوى السياسي فقد قام النظام السياسي المغربي على أساس سلطة احتكار القرار من خلال الملك بمنزلاته الثلاثة : الظهير الشريف (المرسوم الملكي) ، الخطاب السامي (قرارات سياسية) ، الكلمات التوجيهية التي تتمتع بقوة قانونية ، من خلال هذه الأشكال ، يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة احتكار القرار (النظام الملكي ، الإسلام ، وحدة تراب المغرب) .

¹ -حسنيين توفيق إبراهيم ، "التطور الديمقراطي في العالم العربي ، قضايا ومشكلات السياسية الدولية " ، ع.142 ، أكتوبر 2000، ص.23-28

وعلى المستوى الرمزي عمل النظام السياسي المغربي على تكريس ودعم مكونات أيديولوجية من خلال آليات الإصلاح المختلفة .

وفي إطار هذا السياق تعددت الرؤى التي تصنف النظام السياسي المغربي وتتحصر في وصفه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة وأنه نظام يجمع بين أنواع ثلاثة من الديمقراطية هي البربرية الإسلامية ، العربية والتي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا ولكنه في الغالب غير مستقر سياسيا ، ومن ثم فهو يتسم بالطابع التحديثي لمظاهرة الخارجية الشكلية كالدستور والقانون المكتوب وأوجدوا جهاز إدارة الدولة ولكن يستمر الطابع الرعوي يهيمن على أدائه وآلياته وأيضا توظيف الحداثة لخدمة التقليدية والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة وتزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدوا للنظام استمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض ، كما يوصف بأنه نظام يجمع نمطين من الشرعية أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية والثاني مستوحى من الديمقراطية الليبرالية وهنا حاول النظام إضافة مصادر أخرى للشرعية مثل العقلانية القانونية كمصدر آخر للشرعية بهدف زيادة فاعلية النظام .

وبصفة عامة تكمن إشكالية المركزية في المغرب السياسي منذ الحصول على الإستقلال في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية كما متعارف عليها في المنظومة المرجعية ، إذ أن التلازم بين الواقع الأول والمطلب الثاني يكتسي بعدا تنازعا لا جدال فيه وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي الأيديولوجي في المغرب ¹.

المطلب الثاني : بنية النظام السياسي المغربي : نستعرض فيه ما يلي :

أ/البنية المؤسساتية : يقوم النظام السياسي المغربي على مبدئين :

¹مقدم الجليلي ،بهرام مصطفى ،دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في المغرب :حزب العدالة والتنمية نموذجا (جامعة سعيدة :كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم علاقات دولية ، 2016،2015) ، ص.35

1- مبدأ التعاقد : وهو أساس لسلطة الملك ، ويتم تحقيقه وفق آلية البيعة ، فهي عرف دستوري ذو طبيعة تعاقدية ، حيث تقيد الملك وواجباته تجاه الجماعة ، وتكون البيعة من قبل زعماء القبائل وكبار المسؤولين والعلماء .

2- مبدأ السيادة : تخضع الحياة السياسية والتفاعلات الداخلية العلاقات السلطات الثلاث ببعضها البعض بباقي مكونات الحياة السياسية .

السلطة التنفيذية :

وتضم الملك ورئيس الحكومة والحكومة

أ/الملك : تحدد صلاحياته بمقتضى الفصل 19 من دستور 1996م وهي توضح أسس سلطاته فهو :

-الممثل الأسمى للأمة وهذا مصدر الشرعية السياسية .

-حامي حمى الدين الدين وأمير المؤمنين ، كأساس الشرعية الدينية .

-رمز الوحدة الوطنية كدليل على شرعيته التاريخية .

أهم اختصاصاته :

-يعين الوزير الأول .

-يعين باقي الوزراء باقتراح من الوزير الأول باستثناء وزراء السيادة وهم وزير الداخلية وزير العدل ، ووزير الخارجية ، وزير الأوقاف ، وإدارة الدفاع .

-يرأس الملك المجلس الوزاري حسب الفصل 25 من الدستور .

-يصدر الأمير بتنفيذ القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان خلال ثلاثين يوما الموالية لإحالة الحكومة للقانون إلى البرلمان ، بعد تمام الموافقة عليه .

-يمكن له إعلان حالة الإستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس¹

¹ -مقدم الجيلالي بهرام مصطفى ، مرجع نفسه ، ص 35.

النواب ورئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الدستوري وتوجيهه خطاب إلى الأمة
حسب الفصل 35

-يمارس حق العضو .

-يعين رئيس المجلس الدستوري .

-هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية .

-له الحق من التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية .

-له حق تعويض غيره في ممارسة هذا الحق حسبما جاء في الفصل 30 من الدستور .¹

ب/الحكومة : مكونة من الوزير الأول ومجموعة من الوزراء وهم مسؤولون مسؤولية مباشرة
أما الملك .

للوزير الأول صلاحيات لكنها تبقى في سياق اختصاصات الملك المركزية حيث تأخذ أهم
وظائفه شكل اقتراحات ، تبقى خاضعة للقبول أو رفض الملك لها حيث :

-يقترح الوزير الأول وزراء حكومته على الملك ، باستثناء وزراء السيادة .

-يقترح مشاريع القوانين ، لكن قبل طرحها على البرلمان يناقشها المجلس الوزاري الذي يرأسه
الملك .

رغم هذا هناك مهام خاصة بالوزير ممثلة في السلطة التنظيمية حيث :

-يصدر مراسيم تنظيمية .

-ينسق النشاطات الوزارية .

-له حق التفويض بعض سلطات للوزراء .

ومنه نجد أن ازدواجية السلطة التنفيذية في المغرب لا تدل على مشاركة الوزراء في السلطة
والدليل أنه اختصاصات رئيس الوزراء ضمن الفصل من الدستور الذي نص على اختصاصات الملك
المركزية .²

¹مقدم الجليلي وبهرام مصطفى ، مرجع نفسه ، ص.37

²-الملكية : متحصل عليه يوم 2019/05/03 متوفر على الرابط : www.maroc.ma/nr/exeres/21300a

السلطة التشريعية :

أقر أول دستور مغربي بأن السلطة التشريعية تتكون من مجلسين ، ثم جاء دستور 1970م وجعل البرلمان يتكون من مجلس واحد ، و أكد ذلك تعديل دستور 1972م ، بأنه يتولى مجلس النواب مهمة البرلمان وطبقا للتعديلات الدستورية الأخيرة في دستور 1996م و 2011م ثم العودة إلى ثنائية السلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس المستشارين) لتكريس الديمقراطية ، وهذا ما أكده دستور 1962م بنظام المجلسين ثم التغيير إلى نظام المجلس الواحد في دساتير 1970م -1972م و ثم الرجوع إلى العمل بنظام المجلسين في دستور عام 1996م حيث أن البرلمان لم يكن ناتجا عن الانتخابات التشريعية المباشرة لوحدها بل أن الانتخابات كانت بالشكلين المباشر وغير المباشر فينتخب أعضاء مجلس المستشارين يتكون من أعضاء تنتخبهم هيئة ناخبة في كل جهة من جهات المملكة تتألف من ممثلي الجماعات المحلية ، أما خمسه الباقين فيتكون من أعضاء تنتخبهم في كل جهة هيئة ناخبة تتألف من المنتخبين في القرن المهيمنة وأعضاء تنتخبهم على الصعيد الوطني هيئة ناخبة تتألف من ممثلي المأجورين وينتخب أعضائه مجلس المستشارين لمدة تسع سنوات ويتجدد ثلث المجلس كل ثلاث سنوات .

أ/مجلس النواب :

يبلغ عدد أعضائه 325 عضو ينتخبون بالإقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات وللمجلس أن يعقد دورتين في السنة ، كما يعقد دورات استثنائية إما بمرسوم ملكي أو بطلب من ثلث الأعضاء أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين ، تمثلت صلاحياته في اقتراح القوانين والتصويت عليها كما له الحق في مراجعة الدستور.¹ حيث ينص الفصل 127 من الدستور 2011م "أن للملك ورئيس الحكومة وللمجلس النواب وللمجلس المستشارين حق إتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور" ، كما تقر السياسة العامة للدولة في الميادين الإقتصادية والإجتماعية ، كما يصوت المجلس على قانون المالية ويناقش الميزانية العامة للدولة الذي تصفه الحكومة ، وله صلاحيات المراقبة من خلال تقديم الأسئلة

¹ بدر حسن الشافعي ، "الديمقراطية في الوطن العربي " الديمقراطية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية جريدة الأهرام ، ع . 2001، 4، ص،ص ، 253-254.

وتكوين لجان تقصي الحقائق ، كما يحق لثلث أعضاء البرلمان الطلب من الحكومة تقديم حصيلة مرحلية لعملها ويملك المجلس آلية توقيع سحب الثقة وملتزم الرقابة لرقابة الحكومة ، كما يمكن له أن يعارض إتمام الحكومة القيام بمسؤوليتها من خلال الموافقة على ملتزم الرقابة ولا بد ، يوقعه 1/5 من النواب الذين يتكون منهم المجلس ، ويشترط التصويت بالأغلبية المطلقة للأعضاء ولا يتم التصويت إلا بعد ثلاثة أيام من إيداع ملتزم الرقابة وإذا تحقق النصاب تستقيل الحكومة حسب الفصل 104 ، وله صلاحيات استثنائية من خلال استشارة الملك لمجلس النواب قبل اتخاذه للحالة الإستثنائية ، ولا يتخذ الملك إشهار الحرب إلا بعد إحاطة مجلس النواب .

ب/مجلس المستشارين :

يبلغ عدد أعضائه 270 عضو وينتخب خمسي أعضائه من الشعب وثلثه أخماسه من المجالس المحلية ، كما يمارس مجلس المستشارين السلطة التشريعية إلى جانب الغرفة الأولى ويصوت على مشاريع ومقترحات القوانين وله أيضا صلاحيات اقتراح مراجعة الدستور ، كما يستشار رئيس مجلس المستشارين قبل إقرار الحالة الإستثنائية (الحرب) ، كما يقوم بالمراقبة بطرح الأسئلة وتكوين لجان تقصي الحقائق بطلب ثلث أعضاء المجلس ، كما يراقب مجلس المستشارين الحكومة بالتصويت على ملتزم توجيه تنبيهه ، حيث ¹ ينص الفصل 106 من تعديل دستور 2011م "مجلس المستشارين الحق في مسائلة الحكومة " بواسطة ملتزم يوقعه على الأقل خمسة أعضائه ولا يوقع التصويت عليه إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس ، يبعث رئيس مجلس المستشارين على الفور بنص ملتزم المسائلة إلى رئيس الحكومة ولهذا الخير مدة ستة أيام ليعرض أمام المجلس جواب الحكومة يتلوه نقاش لا يعقبها تصويت .

السلطة القضائية :

تتكون من المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الملك ، وهناك أيضا المحاكم العادية والتمثلة في المجلس الأعلى ، محاكم الإستئناف والمحاكم المتخصصة مثل محاكم الجماعات ومحاكم

¹مقدم الجبالي وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص.38

المقاطعات والمحاكم الإدارية والتجارية إضافة إلى المحاكم الإستثنائية كالمحكمة العسكرية والمحكمة العليا .

-الأحكام تصدر وتنفذ باسم الملك الذي يعين بدوره القضاة بظهير شريف* باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء .

-إن القضاء سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية تصدر أحكامها باسم الملك وطبقا للقانون حيث ينص الفصل 107 من دستور 2010م على أن القضاء سلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية ، الملك هو الضامن للسلطة القضائية يتكون المجلس الأعلى للسلطة القضائية (الرئيس الأول لمحكمة النقض) ورئيسا منتدبا (الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض) ورئيس الغرفة الأولى بمحكمة النقض وأربعة ممثلين لمحكمة الإستئناف ، ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم ستة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة ولا بد ضمان تمثيل النساء القاضيات من بين الأعضاء العشرة المنتخبين ويوافق الملك على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية .¹

العلاقة بين السلطات :

إن مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي أدت إلى سيطرة الملك على أهم الوظائف السياسية في النظام فتدخله في السلطة التنفيذية مطلق كما أن تدخله في السلطة التشريعية واسع ، إذ له الحق في اعتراض القوانين الصادرة عن البرلمان وذلك بخطاب ملكي بإعادة مناقشة اقتراح القوانين ، ولا يحق للمجلس رفض المناقشة .

وإذا أصر على موقفه يحق للملك استفتاء الشعب ويحق له حل البرلمان وينتخب من جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ولا يجوز حل البرلمان الجديد إلا بعد سنة .²

*الظهير الشريف هو المرسوم الملكي وهو الشكل الول للقرار السياسي ملكي وأهمها الخطاب وكذلك الكلمات التوجيهية.

¹-عبد الله حسن جوجو ، الأنظمة السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص.323.

²-عبد الله حسن جوجو ، مرجع نفسه ، ص 323

إضافة لما سبق فالملك يلعب دور الحكم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حالة خلافهما حول مسألة دستورية أو سياسية كما يتدخل في حالة عدم وجود نص دستوري وفقا لصلاحيات تشريعية كما له الحق في تأويل النص .

فيما يبرز تأثير البرلمان على الحكومة وليس المؤسسة الملكية من خلال تقديم سؤال ثقة وكذا ملتزم الرقابة أو ملتزم توجيه تنبيه .

يشير توزيع القوة في المغرب إلى تفوق هائل في سلطة الملك ما أدى إلى غياب مؤسسات نوعا ما ، فهي مجرد كيانات شكلية وتتجلى مظاهر الصف في علبة السلطة التنفيذية ، وبالضبط الملك على السلطة التشريعية كما أن الوزارة في حد ذاتها مسؤولة عن الملك .

وعليه ينظم الدستور المغربي العلاقة بين السلطات على أساس نظام برلماني بالأخرى وتقوم بينهم علاقات تعاون والرقابة المتبادلة إلى أن الكثير من نصوصه تظهر أنه رئاسي تبرز هيمنة السلطة التنفيذية بشقيها على السلطة التنفيذية والتشريعية¹.

المبحث الثاني : خارطة الأحزاب السياسية في المغرب :

يعالج هذا المبحث خارطة الأحزاب السياسية في المغرب من خلال مطلبين أولهما : الأحزاب السياسية المغربية وثانيهما الإطار الدستوري للأحزاب السياسية المغربية .

المطلب الأول : الأحزاب السياسية المغربية :

تعد الأحزاب السياسية المغربية من أهم متغيرات النظام السياسي وشكل نظام الحكم إذ ان الإختلاف فيما بين الأفراد تباين المصالح الإجتماعية والإقتصادية والأفكار والمبادئ والتقاليد والدين الإسلامي فضلا عن الظلم الإجتماعي والإستبداد في السلطة وغيرها من الأمور التي ساهمت في نشأة الأحزاب السياسية إذ لا بد من معرفة خارطة السياسة للمغرب ، إذ تقسم إلى ثلاثة تيارات رئيسية وهي : تيار يساري ، تيار يميني ، تيار إسلامي .

¹مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص 40-41 .

أ/التيار اليساري : يضم مختلف الأحزاب بالمعارضة مثل حزب الإستقلال والحزب الوطني للقوات الشعبية وحزب المستقلين ، الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية ، حزب التقدم والإشتراكية الحزب الإشتراكي الديمقراطي ، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، حركة إلى الأمام وغيرها .

ب/التيار اليميني : وقد اشتمل على الأحزاب الموالية للسياسات المؤسسة للمملكة وقد عرفت بأحزاب اليمين الإداري ومنها : التجمع الوطني للأحرار ، الإتحاد الدستوري ، الحزب الوطني الديمقراطي ، الحركة الوطنية الشعبية ، جبهة الوفاق الوطني ، حزب الإصلاح والتنمية وغيرها .

ج/التيار الإسلامي : والذي نشأ عن ظروف إقليمية ودولية ومحلية مثل نجاح الثورة الإسلامية في إيران وانتقال تأثيرها إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي ومن ضمن هذه الأحزاب :

حزب العدالة والتنمية وقد اشتهر بموالاته للقصر على عكس جماعة العدل والإحسان ، أما جماعة السلفية الجهادية فنشاطها محظور .

المطلب الثاني : علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب السياسية :

وقد مرت بالمراحل التالية :

أ/خلال فترة الحماية الفرنسية : خلال هذه المرحلة كانت هناك علاقة تجانس بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية حول مطلب الإستقلال ، لذا كانت الأحزاب السياسية تدعم الملكية وفي هذا السياق قال "جلال الفاسي" ليس في المغرب إلقوات ، قوة الإستقلال ، قوة جيش التحرير وقوة القصر ، وإذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب وإليه كانت هناك قوتان في المغرب لا ثلاثة لهما : قوة حزب الإستقلال وقوة القصر ، حيث كان هناك نوع من التكافؤ النسبي بين مكونات الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية وذلك بسبب تجمع المصالح تحت سقف الإستقلال ، حيث كان هناك تحالف بين الطرفين¹.

ب/بعد فترة الحماية الفرنسية : خلالها حكم التفاعلات الحزبية متغيرين أساسيين هما :

¹-مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 41.

-محافظة المؤسسة الملكية على سلطتها ومركزها المحوري في هرم السلطة¹ السياسية في المغرب ، حيث لم تكن سلطتها محل نقاش في أي التعديلات الدستورية² ، حيث فضل الملك الحسن الثاني وكذا الملك محمد السادس القيام بدور الحاكم السياسي بدلا أن يكون زعيما سياسيا فهذا الأخير يتطلب بدأ في تحقيق برنامج شامل للتنمية كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظام الملكي رمز للحياد بين القطاعات السياسية والاجتماعية والمتعارضة .

-الثقافة السياسية السائدة على المستوى القاعدة والمستمدة من شرعية تقليدية هي مزيج بين الدين والتاريخ .

وعلى هذا الأساس :

-ظهر انقسام ثنائي بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية من جهة داخل الأحزاب السياسية نفسها من جهة أخرى وقد دار بالأساس حول إشكالية بناء دولة بعد الحماية الفرنسية ، حيث كانت الحركة الوطنية تطمح إلى زيادة هامش الحريات السياسية وتمثيلها في أجهزة صنع القرار ، بينما كانت المؤسسة الملكية تحافظ على سلطتها بل توسع منها إضافة إلى محاصرتها نشاط الحزاب السياسية وحضرت في الكثير من الحيات وتخلق نوعا ما من التوازن مع هذه الأحزاب ، أنشأت المؤسسة الملكية أحزاب سياسية موالية³ .

-انكسار وظائف الأحزاب السياسية ، حيث جعلت المؤسسة الملكية مع الأحزاب من التعددية الحزبية مبدأ دستوري ثابت على المستوى التمثيلي ، وتعامل المؤسسة الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الإقتراع ومدى تمثيلها لقاعدة انتخابية معينة أي أن الحزب السياسي في المغرب جرد من وظائفه الأساسية ومنها التمثيلية والوصول إلى السلطة⁴ .

¹ -يونس برادة ، "الفعل الحزبي والسؤال الديمقراطي في المغرب قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية" ، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.2004، 1)، ص.132

² -حمدي عبد الرحمن، المشاركة السياسية للمرأة خيرة الشمال الإفريقي(مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط.1 000)، ص.333

³ -حمدي عبد الرحمن ، مرجع نفسه ، ص 333.

⁴ -طبيعة النظام السياسي في المغرب وجوهر الممارسة الحزبية ، متحصل عليه يوم :18/01/2019م على الرابط:

وعلى هذا الأساس كان تمثيل الأحزاب المعارضة في السلطة متذبذباً تراوح بين الإقصاء والقبول .

المطلب الثالث : الدستور المغربي والأحزاب السياسية المغربية :

-وضع المشرع المغربي مجموعة من التشريعات والقوانين التي تكرس التعددية الحزبية في المغرب ، وأول ما صدر منها قانون الحريات العامة ، في المغرب عام 1958م ثم جاء نص دستور 1962م في فصل الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب وهذا ما جاءت به التعديلات الدستورية المتتالية وآخرها تعديل 2011م

-صدر آخر قانون الأحزاب السياسية في المغرب يوم 20 جوان 2006م ونصت المادة 21 منه على انه "يجب أن ينتظم الحزب السياسي ، ويسير على مبادئ ديمقراطية تسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة العقلية في إدارة مختلف أجهزته ويعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز دافع أو غاية مخالفة الأحكام الدستورية أو القوانين ، أو يهدف إلى الحس بالدين الإسلامي ، أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية للمملكة ويعتبر أيضا باطلا وعديم المفعول كل حزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي ، أو جهوي ، أو يقوم بكيفية عامة على أساس تمييزي ، أو مخالفة لحقوق الإنسان .

-ينص دستور المملكة المغربية على أن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين ، وتمثيلهم ولقد عرفت المادة رقم 01 من القانون الرقم (04-36) الحزب السياسي ، هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم الحديثة والسياسية يتقاسمون نفس المبادئ قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح.¹

¹-محمد الأزهر، قانون الأحزاب السياسية الرقم(04-36) قراءة ونصوص (الرباط: دار النشر المغربية 2006)،ص.11

1- الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1962 :

كان بمثابة الدستور الأول للمملكة وتميز بجملة عكست انقسام الآراء إلى اتجاهين :

أ/اتجاه مؤيد : حزب الإستقلال ، حزب الحركة الشعبية ، حزب الأحرار المستقلون .

ب/اتجاه معارض : حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الحزب الديمقراطي الدستوري ، الحزب الشيوعي ، الإتحاد المغربي للشغل ، الإتحاد الوطني لطلبة المغرب .

وكانت الخلافات بين الأحزاب السياسية حول طريقة إعادة الدستور واضحة فالإتحاد الوطني للقوات الشعبية مثلا كان يرى ضرورة انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور ، بينما كان حزب الإستقلال يرى حصول المغرب على دستور حتى وإن كان معدا من طرف هيئة غير منتخبة ، فهي بمثابة خطوة في طريق النظام الدستوري ، هذا إضافة إلى الخلافات الأخرى حول طبيعة النظام السياسي .

2- الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1970(التعديل) :

يتعلق الأمر بالإستفتاء حول الدستور الثاني للمملكة المغربية الذي عرف حالة الإستثناء من سنة 1965م إلى غاية تاريخ الإعلان عن هذا الإستفتاء من خلال خطاب 8 ماي 1970م ، وكانت الأحزاب السياسية المغربية منقسمة إلى ثلاثة اتجاهات .

أ/الإتجاه المؤيد للدستور : حزب الحركة الشعبية ، الإتجاه الديمقراطي الدستوري

ب/الإتجاه المعارض : حزب الإستقلال ، حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، حزب التحرر والإشتراكية ، النقابات العمالية والطلابية .

ج/الإتجاه الثالث : تمثل في سكوت الحزب الإشتراكي الديمقراطي بزعامة أحمد رضا كديرة .

3- الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1962 (التعديل) :

عقب الخطاب الملكي في 20 أوت 1992 تم عرض مشروع دستور جديد على الإستفتاء الشعبي ، بتاريخ 4 سبتمبر 1992 وكانت ردة فعل كل لحزب الإستقلال ، الحزب الإشتراكي للقوات الشعبية ، الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ، منظمة العمل الديمقراطي (الشعبي)¹

تبنت موقف عدم المشاركة في حين شارك حزب التقدم والإشتراكية بالتصويت بنعم إلى جانب الأحزاب الموالية للحكومة (التجمع الوطني ، للأحرار ، الحزب الوطني الديمقراطي ، الحركة الشعبية الحركة الوطنية الشعبية ، الإتحاد الدستوري) أما حزب الطليعة الإشتراكي فقد اتخذ قرار المقاطعة .

كما شهدت سنة 1991 تقديم كل من حزبي الإستقلال والإتحاد الإشتراكي مذكرة إلى الملك بتاريخ 9 أكتوبر 1991م سجل فيها الخطوط العريضة للمتغيرات التي يريان ضرورتها في الدستور²

4- الأحزاب السياسية المغربية ودستور 1996 (التعديل) :

تم التصويت إيجابيا لأول مرة لصالح الدستور من طرف حزب الإتحاد الإشتراكي إلى جانب حزب الإستقلال وحزب التقدم والإشتراكية إلى جانب الأحزاب التقليدية التي تمت التصويت بنعم وتمثل الموقف المعارض في منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، ولقد ترتب عن موقفها هذا انشقاق جناح التشكيل ، حزب اشتراكي ديمقراطي ، وعليه يتضح منذ أول وضع لدستور البلاد عام 1962م شهد المغرب ستة تعديلات أربع منها أساسية كانت 1970-1972-1992-1996 باستثناء تعديلا عام 1996 التي صوت الإتحاد الإشتراكي ، بزعامة عبد الرحمن يوسف عنها ، فقد ظل الحزب منذ سنة 1962 إلى بداية التسعينات ممتنعا عن التصويت على الدستور بزعامة مهدي بن بركة .*

- عبد الله ابراهيم

- عبد الرحمن بوعبيد .

¹-محمد شقير ، الديمقراطية الحزبية في المغرب (المغرب:دار إفريقيا الشرث،2003)،ص 31.

²-مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 46.

*المهدي بن بركة : ولد في 1920م بالرباط المغرب كان من السياسيين المغاربة وأكبر معارض اشتراكي للملك حسن الثاني وزعيم حركة العالم الثالث والوحدة الإفريقية ، متوفر على الرابط : www.wikipedia.org

حيث وجه هذا الأخير مذكرة دستورية للملك حسن الثاني ، فهم منها أن الحزبين مستعدين للتفاهم على صيغة دستورية تحظى بالتوافق وتتفادى سوء مقاطعة التصويت على الدستور أو التصويت عليه سلبا ، وبهذا ما كان على الملك إلا كسر القاعدة التي حرمت النظام من الإعتراف الجماعي لشرعية الدستور ، وبالفعل فتحت المذكرة الدستورية الطريق أمام تشكيل الكتلة الديمقراطية كما سمحت بالتعديلات الدستورية بتاريخ : 4-9-1992 ..

5- الأحزاب السياسية المغربية والقانون الخاص بالأحزاب من 2004-2007م :

فبالرغم من أن المغرب كان من ينادي بالتعددية الحزبية إلا أنه لم يتم وضع القانون الخاص بالأحزاب السياسية إلا في عام 2006م ولعل السبب يرجع إلى الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية منذ بداية الإستقلال وهو الأمر الذي يصعب معه النقاش بحيث وصل قانون الأحزاب السياسية ورغبة من المؤسسة الملكية في تأهيل العقل الحزبي ، وإعادة الإعتبار له طرحت مسودة مشروع قانون متعلق بالأحزاب السياسية في أكتوبر 2005م الذي تم عرضه 2005 بأغلبية 44 صوتا مقابل صوتين مع امتناع 22 نائبا وعليه أعطى القرار على الغرفة الأولى في البرلمان المغربي لمجلس النواب صادق عليه في 2005/10/21 بأغلبية 44 صوتا مقابل صوتين مع امتناع 22 نائبا وعليه أعطى القرار الصادر بتنفيذ القانون رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية بتصوير جديد لمفهوم الحزب السياسي ، ووظيفته لكن هذا التحديد سيكون من منظور الإستمرارية لأن ، الفصل الثالث هو المكلف بتأطير هذا القانون .

6- الأحزاب السياسية المغربية والإصلاح الدستوري 2011 :

بقراءة نسخة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ممكن رصد المظاهر التالية للتحول المرتقب في المشهد الحزبي ويمكن حصرها كالاتي :

الرفع من القيمة الدستورية المنظمة للأحزاب من القانون العادي للقانون 04-36 إلى القانون التنظيمي المكمل لدستور 2011 والذي ارتقى بالأحزاب السياسية إلى مرتبة المؤسسات الدستورية .

-نقل السلطات المخولة لوزير الداخلية في قانون الأحزاب الحالية وإسنادها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية ، ذلك أن التجربة الحزبية بالمغرب ظلت رهينة إدارة وزير الداخلية كشخص وليس كوزير في الحكومة .

-حتى تكون الأحزاب السياسية ممثلة لكل المغاربة ، سن مشروع القانون التنظيمي تغييرا جوهريا في تأسيس الأحزاب السياسية وذلك برفع نسبة تمثل عدد الجهات سواء بخصوص 300 عضو المطلوبة لوضع طلب التأسيس ، أو 500 عضو المطلوبة لعقد المؤتمر التأسيسي في النصف المنصوص عليها في القانون الحالي للأحزاب إلى الثلثين .

-منع ظاهرة الترحال في أعضاء البرلمان حسب ما نص عليه الفصل الخامس من قانون الأحزاب السياسية الحالي¹ .

المبحث الثالث : واقع التعددية السياسية في المغرب :

تناول هذا المبحث مطلبين أولهما : التعددية السياسية في المغرب "دراسة تحليلية " وثانها : تحديات التعددية السياسية في المغرب .

المطلب الأول : التعددية السياسية في المغرب :

-استقر الوضع في المغرب منذ الأيام الأولى بالاستقلال على التعددية ، وعاشت الحركة السياسية المغربية ميلاد تنظيمات جديدة ساهم فيها عاملين أساسيين² :

أولا : مساهمة القصر في إنشاء مجموعة من التنظيمات الموالية وهي المسماة بأحزاب الإدارة

ثانيا : مجموعة الإنشاقات التي حدثت في صفوف الإستقلال وبروز أحزاب جديدة على الساحة المغربية ، وعموما فإن ذلك لم يخرج بالحركة عن حيزها الأساسي والدور المطلوب من السلطة والمعارضة السياسية التي أضيف إليها الحزب الشيوعي المغربي ، ثم عدد من التنظيمات الأخرى المتعددة الإتجاهات .

¹ -شيلي محمد ، الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب 1989-2012 ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة سعيدة ، 2012-2013 ،ص.129

² -فايز سارة ، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب(المغرب الأقصى:رياض الريس للكتب والنشر،1990) ،ص.11

-وما يلاحظ على واقع الحياة الحزبية المغربية هو تنوع التشكيلات السياسية ، وتنوعها إلى الأحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البلاد وبعضها جديد تولد عن تطورات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية ، ويمكن تقسيم التشكيلات الحزبية إلى :

*الكتلة الديمقراطية : وتضم خمسة أحزاب جمعتها المعارضة في وقت سابق ، وشكلت في وقت الحكومة وأكبر عدد من النواب في البرلمان (102 من أصل 325 نائبا) وأحزاب الكتلة هي :

أ-حزب الإستقلال : هو أول حزب سياسي مغربي ، فقد ظهر سنة 1944م ، على يد جماعة صغيرة من الطلبة ، وقد ظل طيلة هذه الفترة أكبر الأحزاب المغربية وأكثرها تنظيما لنشاطه الفعال في الحركة الوطنية ، مما مكنه من استقطاب الكثير من المواطنين ، وظل حتى بعد الإستقلال نقطة تجمع للوطنيين من مختلف الفئات والقطاعات ، وفي بداية انشغاله بالعمل السياسي أيد الحزب التعريب ورفض استرداد الإيديولوجيات من الخارج وسلم بمحورية دور الملك في العملية السياسية¹.

وقد ساهم في الحكومة منذ 1955 إلى 1958م بقيادة "جلال الفاسي" ثم دخل صفوف المعارضة إلى أن وصل "محمد بوسنه" إلى الأمانة العامة للحزب وأقام علاقات مع القصر ، واشترك في تأييد سياسته من خلال مشاركته في الإنتخابات التي جرت في سنة 1977م ، ومشاركته في حكومة "أحمد عطمان" من 1977م إلى 1983م منهيها موقف المعارضة .

ب-حزب التقدم الإشتراكي : هو وريث الحزب الشيوعي المغربي الذي أسس عام 1943م قاده "علي يعته" منذ 1946م حتى وفاته 1997م ليصبح "إسماعيل العلوي" رئيسا له (تنازع إسماعيل العلوي والخيار التهامي على زعامة الحزب فحسمت لصالح العلوي ، فأسس الخياري جبهة القوى الديمقراطية عام 1997م ، ومنذ عام 1995م تخلى حزب التقدم والإشتراكية عن المنهج الشيوعي وقد حصل في انتخابات 14 نوفمبر 1997م على تسعة مقاعد في مجلس النواب المغربي .

¹-جيلالي مقدم ومصطفى بهرام ،مرجع سابق ، ص.50

ج- منظمة العمل الديمقراطي الشعبي : وأسسها "محمد بن سعيد آيت بدر" عام 1983م وهو امتداد لحركة 23 مارس (ذات التوجع الماركسي) ، ومع أن المنظمة تساند حكومة اليوسفي فإن غير ممثلة في الجهاز التنفيذي .

عرفت المنظمة في منتصف التسعينات انقساماً جذرياً من تيارين داخليين ، أحدهما بزعامة "محمد بن سعيد " الذي أسس عام 1996م الحزب الإشتراكي الديمقراطي ، وقد اتحدت المنظمة في منتصف جويلية 2000م مع ثلاثة أحزاب يسارية في الحركة من أجل الديمقراطية ، والديمقراطيون المستقلون والفعاليات اليسارية المستقلة ، مشكلة ما أصبح يعرف بـ "حزب اليسار الإشتراكي الموحد" .

د- حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية : وهو حزب اشتراكي تأسس عام 1975م وقد انفصلت الجماعة المؤسسة له عن الإتحاد الوطني للقوى الشعبية ، الذي انشق قبل ذلك عن حزب الإستقلال ، ظل الإتحاد الإشتراكي أحد أقطاب المعارضة في المغرب لمدة طويلة ، بل أصبح القوة السياسية المغربية الأولى مع بداية التسعينات .

وقد كان فوزه في الإنتخابات التشريعية يوم 14 نوفمبر 1997م بنسبة 13.9 من الأصوات (أي 57 من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي) سبباً في تعيين الملك للكاتب العام للحزب رئيساً للوزراء منذ 05 فيفري 1998م¹.

*أحزاب الوفاق : ويضم كلا من :

أ- الحركة الشعبية : ظهرت الحركة في أواخر 1958م كتعبير عن عدم ارتياح بعض القبائل الأوضاع الإجتماعية التي تعيش في ظلها القبائل المغربية بالمقارنة مع أوضاع المراكز الحضرية وقد أسسها "المحجوبي أحرضان " و "عبد الكريم الخطيب " قبل أن يختلفا عام 1966م ، فانقسمت الحركة على نفسها حيث احتفظ "المحجوبي" باسم الحزب وانشق عنها "الخطيب" ، وفي أكتوبر 1986م انعقد

¹-ناصر لكسور ، التعددية السياسية بين متطلبات والضغوطات الخارجية ،دراسة مقارنة لتجربة الجزائر والمغرب (1988-2008)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية واعلاقات الدولية(جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012) ، ص ص 136، 139

المؤتمر الإستثنائي للحزب الذي أقال "المحجوبي أحرسان" ليصبح "محمد العنصر" رئيس الحركة الشعبية .

ب-الإتحاد الدستوري : تأسس سنة 1983م تحت قيادة السيد "المعطي بوعبيد" رئيس الوزراء الأسبق وذلك بإيعاز من القصر أثناء التحضير لانتخابات 1984م ، يقيم نهجه على أساس من المحافظة على التقاليد الدستورية للدولة وعلى محورية دور الملك الأمر الذي يفسر دعم القصر له منذ تأسيسه .

ج-الحزب الوطني الديمقراطي : وهو الذي انشق عن التجمع الوطني للمستقلين في عام 1981م فعلى الرغم من أنه يؤمن بنفس مبادئ التجمع إلا أنه يمثل كبار الإقطاعيين في الوقت الذي يتبنى فيه التجمع بشكل واضح الدفاع عن مصالح كبار الرأسماليين في التجارة والصناعة وإن كان يبدي بعض التأييد لمصالح صغار المزارعين .

د-الحركة الديمقراطية الإجتماعية : تأسست في ربيع 1997م برئاسة "محمود عرشان" عن الحركة الوطنية الشعبية برئاسة "المحجوبي أحرسان" ن وحصل على 32 مقعدا في انتخابات 14 نوفمبر 1997م.

*أحزاب الوسط : وتضم الأحزاب التالية :

أ-التجمع الوطني للأحرار : أسسه "أحمد عصمان" رئيس الوزراء السابق وصهر الملك الحسن الثاني في أكتوبر 1978 وهو حزب موال للقصر ويمثل البرجوازية الصناعية والتجارية حصل في انتخابات نوفمبر 1997م على نسبة 8% أي (46 من مقاعد مجلس النواب) ، وهي أكبر نسبة حصل عليها الحزب في هذه الإنتخابات ، يشارك التجمع في حكومة التناوب (التي تجمع بين أحزاب الكتلة وأحزاب الكتلة وأحزاب الوسط) برئاسة السيد اليوسفي¹.

ب-الحركة الوطنية الشعبية : أسسها "المحجوبي أحرسان" عام 1991م بعدما تمت إقالته من زعامة الحركة الشعبية في أكتوبر 1986م ، وتمثل 10% الأصوات في انتخابات نوفمبر

¹-ناصر لكسور ، مرجع سابق،ص.138

1997م (أي 40 مقعدا من مقاعد مجلس النواب) ، شاركت الحركة الوطنية الشعبية في حكومة النواب .

*الأحزاب الإسلامية : ومنها :

حزب العدالة والتنمية : وكان يعرف سابقا بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية وهو حزب إسلامي معتدل يطلق عليه المراقبون "إسلاميو القصر" ، وذلك أن أعضاء من "حركة الإصلاح والتجديد" وهي الحركة الإسلامية المغربية ، قرروا الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما فشلوا في ماي 1992م في تأسيس "حزب التجديد الوطني" ذي التوجه الإسلامي ، وقد سمح الدكتور "عبد الكريم الخطيب" الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من "الإصلاح والتجديد" بالعمل في إطار حزبه المذكور شريطة دخولهم كأفراد وليس كتتنظيم ، ومع دخول تلك الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد ، وفي نهاية عام 1998م أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية "حزب العدالة والتنمية" ، ويركز الحزب على قيم عامة في الأصل قيم إسلامية ، مثل العدالة ، الحرية ، الديمقراطية وحقوق الإنسان .

*الأحزاب اليسارية : وتضم كلا من :

أ-جبهة القوى الديمقراطية : تأسست في نطاق انشقاق عرفه حزب التقدم والإشتراكية بعد وفاة زعيمه التاريخي "علي يعته" ، ويعتبر المراقبون الجبهة حزبا تقدما يساريا يمتاز على المستوى التنظيمي بتقليص صلاحيات وفترة انتداب الكاتب العام للجبهة ومساعدته ن والكاتب العام للجبهة هو التهامي الخياري .

ب-حزب الطليعة الديمقراطية والإجتماعية : انشق هذا الحزب عن الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية عام 1991م مشكلا حزبا من أقصى اليسار ، وقد نادى بمقاطعة الإنتخابات يوم 14 نوفمبر 1997م ، مما أدى إلى اعتقال بعض أعضائه ، ويمثل الحزب المعارضة الراديكالية ويرأسه "أحمد جلول"¹.

¹-ناصر لكسور ، مرجع سابق ، ص139

ج- النهج الديمقراطي : وهو اتجاه سياسي يساري متشدد يتبع نهج المنظمة المغربية القديمة "إلى الأمام" وهي حركة انشقت من حزب التقدم والإشتراكية منذ 1970م ، والمنسق العام هو "عبد الله الحريف" .

كما تشمل الساحة السياسية المغربية حركات أخرى مثل : حزب العمل الذي أسسه "عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي" سنة 1974 ، حزب التجديد والإنصاف الذي أسسه "شاكر أشيهار" يوم الثالث أبريل 2002 ، الحزب المغربي الليبرالي الذي تأسس في مارس 2002 م ، برئاسة "محمد زيان "

1

الجدول رقم 01: يوضح قائمة أغلب الأحزاب السياسية في المغرب (*)

الرقم	أسماء الأحزاب السياسية	تاريخ التأسيس	التوجيه السياسي	الأمين العام
01	الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	1975م	حزب اشتراكي	عبد الوحيد راضي
02	حزب الإستقلال	1943م	حزب وطني محافظ	عباس الفاسي
03	الحركة الشعبية	1957م	حزب ليبرالي	أمحمد العنصر
04	حزب الشورى والإستقلال	1946م	حزب وطني	عبد الواحد ماش
05	حزب التقدم والإشتراكية	1974م	حزب اشتراكي تقدمي	محمد نبيل بن عبد الله
06	حزب العمل	1974م	حزب اشتراكي	محمد دريسي
07	التجمع الوطني للأحرار	1978م	حزب ليبرالي	صلاح الدين مزوار
08	حزب الوسط الإجتماعي	1982م	حزب اشتراكي	مديح لحسن
09	الإتحاد الدستوري	1983م	حزب ليبرالي	محمد عبيد
10	حزب الطليعة الديمقراطية الإشتراكي	1983م	حزب اشتراكي	أحمد بن جلول
11	حزب النهج الديمقراطي	1995م	حزب اشتراكي	عبد الله الحريف
12	الحركة الديمقراطية الإجتماعية	1996م	حزب ليبرالي	محمود أرضان
13	جبهة القوى الديمقراطية	1997م	حزب اشتراكي	التوهامي الخياري

¹ناصر لكسور ، مرجع سابق ، ص139

*ناصر لكسور ، مرجع نفسه ، ص 139

14	حزب العدالة والتنمية	1998م	حزب إسلامي محافظ	عبد الإله بن كيران
15	حزب الأمل	2001م	حزب ليبرالي	محمد بني ولد براكه
16	حزب القوات المواطنة	2001م	حزب ليبرالي	عبد الرحيم المحجوبي العلمي
17	حزب الإصلاح والتنمية	2001م	حزب ليبرالي	عبد الرحمن الكوهن
18	المؤتمر الوطني الإتحادي	2002م	حزب ليبرالي	عبد السلام العزيز
19	الحزب المغربي الليبرالي	2002م	حزب ليبرالي	محمد زيان
20	حزب التجديد والإنصاف	2002م	حزب ليبرالي	شاكير أشبهار
21	حركة النهضة	2003م	حزب ليبرالي	شكيب بن سودة
22	حزب الحركة والعدالة الإجتماعية	2004م	حزب وطني	مولود موساوي
23	الحزب الإشتراكي الموحد	2005م	حزب اشتراكي	نبيلة هوينب
24	الحزب العمالي	2005م	حزب اشتراكي	عبد الكريم بن عتيق
25	حزب النهضة والفضيلة	2005م	حزب إسلامي	محمد خاليدي
26	الحزب الإشتراكي	2006م	حزب اشتراكي	عبد المجيد بوزوبه
27	الإتحاد المغربي للديمقراطية	2006م	حزب ليبرالي	عبد الله عزماتي
28	حزب المجتمع الديمقراطي	2007م	حزب اشتراكي	زهور شكافي
29	حزب الأصالة والمعاصرة	2008م	حزب تقدمي محافظ	مصطفى بكوري

تابع الجدول رقم 01 : يوضح قائمة أغلب الأحزاب السياسية في المغرب (*)

لقد كان نظام تعدد الأحزاب في المغرب اختيارا استراتيجيا للمملكة حيث يسمح للأحزاب السياسية أن تنتظم ويكون لها وجودا شرعيا ، بشرط أن تكون مدعومة للنظام الملكي ، فزيادة على تعدد هذه الأحزاب وتنوعها الإيديولوجي ودعمها للملك ، تتميز ببرامج سياسية وموقف مختلفة إزاء المؤسسات القائمة ومشاكل المجتمع المغربي ، ففي حين تقبل بعضها المؤسسات كما هي ، ترفض الأخرى الطابع المطلق لها وتناضل من أجل ديمقراطيتها .

مما سبق تبرز جليا أن تجربة التعددية في المغرب أخذت مسارات مختلفة وعرفت عدة أزمات وهذا ما تدل عليه كثرة الأحزاب السياسية وتفككها ، وهذا ما يقودنا إلى البحث في نمط وطبيعة التعددية في هذا البلد .¹

¹ -مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 55

التعددية السياسية المفيدة في المغرب :

تعتبر الظاهرة الحزبية في المغرب أصلية ، فالمغرب منذ الإستقلال تجنب اختيار الحزب الواحد الذي ساد الأنظمة السياسية حديثة العهد بالإستقلال ، هذا الإختيار السياسي عكسته كل الدساتير التي توّطر دستوريا للتعددية الحزبية المغربية .

ومن حيث الممارسة يتتبع نمط التعددية المغربية ، التي ظلت إلى حدود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي منطقية وعقلانية من خلال اعتبارها انعكاسها لضروريات سياسية وقوى اجتماعية محددة ، كما أن متابعة الإنشقاقات الأولى التي عرفتها الحركة الوطنية تظهر أن هذه الإنشقاقات كانت بمثابة ردود فعل اجتماعية تخضع للقوانين الإجتماعية ، فهذه الإنشقاقات نابعة من تطور المجتمع الذي تترك في نطاقه ، ولم تكن انشقاقات مصنوعة ، وإنما كانت نتيجة لتطور المجتمع .

إلا أن المفارقة في التعددية المعاصرة في المغرب فمع انطلاق المسلسل الديمقراطي الذي من المفروض أن يضع الديمقراطية على مسارها الصحيح ، وأن يرمي بالممارسة والسلوك السياسي بزغت ظاهرة التطور غير الطبقي للتعددية الحزبية ، بحيث أخذت الأحزاب في التناسل إما من الفراغ وإما من خلال اللجوء إلى آلية الإنشقاق ، إلى الحد الذي صارت هذه التعددية تشكل عبئا على الحياة السياسية وشاهدا على التطور السلبي الذي تم على هذا المستوى ، وفي إطار هذه التعددية صارت الأسماء والألوان والرموز تتكدس إلى الحد الذي أصاب هذا الجانب من الحقل السياسي بالتضخم وهو ما لا يمكن اعتباره ظاهرة صحية بقدر ما يعتبر تجسيد الأزمة وعي وسلوك وثقافة .

فالمشهد السياسي الحزبي في المغرب حاليا ، يضم ما يقارب 38 حزبا ، هذا ما يقودنا إلى البحث وفي طبيعة ونمط التعددية في المغرب ، للإجابة على هذا التساؤل لابد من الإشارة إلى أن التعدد يعد وسيلة للبناء الديمقراطي والتنمية ن وهو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الإجتهدات والتصورات السياسية.¹

¹زين العابدين حمزاوين"الأحزاب السياسية وأزمة الإنتقال الديمقراطي في المغرب" المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع.16

لكن من العيوب التي تسيء إلى التعددية نجد تقاوم النزعة الإستنزافية داخل الأحزاب السياسية التي لا يوجد ما يبررها ، في غالب الأحيان سوى ضعف الحوار أو انعدامه ، والعجز عن التدبير الديمقراطي للإختلاف الطبيعي في الآراء وطغيان نزعة الإقصاء في حين أن العمل الحزبي بديل لغة الإقصاء والتهميش ، يجب أن تسود ثقافة الإختلاف التي تعتبر ركنا أساسيا من أركان التدبير المجتمعي ، وفي هذا الإطار يلاحظ أن الإنشقاقات أصبحت أحد المعالم المميزة للمشهد الحزبي المغربي .

وإذا بحثنا في الخلفيات المغذية لظاهرة الإنشقاق في الأحزاب المغربية تنحصر في ثلاثة أقسام :

*الإنشقاقات ذات المرجعية الإنقسامية .

*الإنشقاقات ذات المرجعية الإنفصالية .

*الإنشقاقات المدبرة .

وفي ظل هذا الواقع تصفنا الوثيرة العالية لتنازل الأحزاب إمام مشهد تبدوا فيه التعددية الحزبية عبارة عن ترجمة للتعددية في الطموحات السياسية لقادتها أكثر منها تعددية لا تترجم الإنتماءات الطبقية بقدر ما تترجم إرادات احتلال مواقع الصدارة والزعامة .

أن نمط التعددية الحزبية المغربية يتميز بطابعين :

أ-الطابع النسبي الذي يلمس من خلال عدد الأحزاب .

ب-الطابع الوهمي لهذه التعددية .

وبالتالي يمكن القول أن الأحزاب المغربية لا تتوفر في أغلبها على أيديولوجية واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب ، الأمر الذي يسمح بنعت هذه التعددية بكونها شكلا من أشكال التوحد الإيديولوجي نظرا إلى تقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها .

زيادة على ذلك ، نجد هشاشة التحالفات وعدم خضوعها لمنطق عقلاني ، الأمر الذي يسمح بتشكيل تحالفات سياسية محورية ، ومن ثم تكون تحالفات تخضع لمنطق سياسي مقبول تكون نتيجة

وضع برامج سياسية منسجمة ورؤى إصلاحية موحدة ، ومن ثم بروز مشاريع مجتمعة واضحة ومحددة تسهل على المواطن الإختيار العقلاني ، هذا مع الإشارة إلى أن الخطاب السياسي يوهم بوجود أقطاب سياسية كبرى ومنسجمة تتجسد في الكتلة والوفاق والوسط .

ولتنفيذ هذا الخطاب ، يمكن القول إن الكتلة الديمقراطية لم تصل قط إلى مستوى القطب المنسجم ، كما بينت الممارسة أنها ليست إلا آلية توظف في تكتيك سياسي ظرفي وضيق الأفق زيادة على دخولها في حالة من التعطيل وانعدام الفاعلية ، ومن الأمثلة على ضعف وهشاشة هذا الكيان السياسي نذكر الصراع الذي نشب بين حزبي الإستقلال والإتحاد الإشتراكي عقب انتخابات 2002م التشريعية حول الطرف الذي يجب أن يعين منه الوزير الأول ، زيادة على الخلافات بخصوص التعديلات الدستورية (1992-1996) ، كما أن حالة من التشطي طالت مكونات الكتلة حيث طالت الإنشقاقات كل من الإتحاد الإشتراكي الذي انشق عنه حزب المؤتمر الوطني الإتحادي وتيار الوفاء للديمقراطية ، ومنظمة العمل التي انشق عنها الحزب الإشتراكي الديمقراطي ، وحزب التقدم والإشتراكية الذي انشقت عنه جبهة القوى الديمقراطية.¹

من خلال ما تقدم تبرز الإستراتيجية الملكية اتجاه التعددية ، من خلال الحفاظ على التعددية وتشجيع هذا التشرذم الحزبي ، ووضع الحدود التي لم تسمح للتعددية أن تتجاوزها وحافظت الملكية على موقعها المركزي في تدبير أزمات التعددية بدون أن تظهر قوة سياسية قادرة على مناقشتها في هذا المجال .

وعليه يمكن القول أن المغرب لم توفر ظروفًا لتطوير الأنظمة الحزبية والمشهد الحزبي في المغرب يعبر عن تعددية الحاجة للنظام أكثر منها تعبر عن وعي وحس ديمقراطي نابع عن إدارة جماعية.²

¹ -زين العابدين حمزاوي ، مرجع سابق ، ص 112.

² -مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية ، مرجع سابق ، ص 59.

المطلب الثاني : تحديات التعددية السياسية في المغرب :

إن المشهد التعددي المؤسس غداة الإستقلال لم يكن يخلو هو الآخر من مجموعة الإشكالات في هذا السياق سنحاول عرض لأهم التحديات التي واجهت التعددية في المغرب في المقاربات الآتية:

أولاً : المقاربة السوسيو تاريخية :

ويتبى هذا المنظور الباحث المغربي "محمد ظريف" الذي يرجع أزمة التعددية السياسية في المغرب إلى منظومة سلوك وأفكار تبلورت خلال فترة الحماية الفرنسية منذ تأسيس أول تنظيم سياسي مغربي سنة 1934م (كتلة العمل الوطني) حيث نجد الأحزاب السياسية المغربية نشأت من أجل الإستقلال وتمت التضحية بالمشروعية الديمقراطية لصالح المشروعية الوطنية ، حيث أن أهمية الثقافة الحزبية الموروثة عن فترة الحماية جعلت الأحزاب السياسية المغربية منذ البداية تفتقد للمشروعية الديمقراطية ، وغياب الديمقراطية الحزبية هو أحد الإستراتيجيات الإقصائية ، تستخدم بشكل سيء مبدأ المركزية الديمقراطية حيث تحولت التشكيلات الحزبية إلى تنظيمات مغلقة تركزت لديها ثقافة الخضوع .

ويؤكد الباحث "محمد ظريف" بان تاريخ الأحزاب السياسية المغربية هو تاريخ انشقاقاتها المتتالية ، فهذه النتيجة مرتبطة بعوامل تاريخية أهمها طبيعة النظام السياسي المغربي حيث هيمن حزب الإستقلال على الساحة السياسية وحاول إقصاء منافسيه ، فكان الإنشقاق داخل الحزب اللبنة الأولى في مسار إقرار التعددية السياسية في المغرب .

ويؤكد هذا الإتجاه الباحث المغربي "زين العابدين حمزاوي" على أن ما يسجل على الحزب السياسي المغربي هو انغلاق بنيته التنظيمية وعدم الإنفتاح ليس فقط على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها ، وإنما على النقاشات الداخلية سواء كانت فردية أو جماعية ، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء والإقصاء المضاد الأمر الذي ترك تأثيرا سلبيا في إنتاج الأفكار والمفاهيم¹.

¹ - مقدم الجبلاي وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 60.

وبالتالي تعود أزمة التعددية في المغرب من هذا المنظور إلى الموروث التاريخي للأحزاب السياسية المغربية التي نشأت في سياق وطني تحرري جعلها غير قادرة على تطوير ممارسة فاعلة بناء قادرة على المساهمة ايجابيا في إنتاج معركة التغيير الديمقراطي .

ثانيا : المقاربة السوسيوثقافية :

يمكن تفسير إشكالية التعددية السياسية ، وفق هذه المقاربة بربطها بسلوكات المواطنين السياسية في مقدمتها ، ثقافة الانتخابات والمشاركة السياسية التي تعتبر مؤشرا على صحة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع فهي تعتبر أحد مؤشرات الوعي بالحس الديمقراطي .

فالثقافة الانتخابية في المغرب كجزء من المشهد الانتخابي في المغرب ينهض على جملة من الإختلالات الذاتية والموضوعية ، والتي تشكل عوائق في وجه كل إستراتيجية إصلاحية يمكن أن يعرفها الحقل السياسي خاصة ما تعلق بالأحزاب السياسية ، في هذا الصدد تصبح دراسة السلوك الانتخابي كامتداد للثقافة الانتخابية مدخلا رئيسيا للتعرف على مكونات محتوى الثقافة التي أفرزها هذا السلوك وأوصلها إلى مدارج السلطة .

فالتصويت كسلوك انتخابي يقوم في المغرب على معطيات عملية ورؤى تقيمه البرامج الحزبية المطروحة في حلبة التنافس الانتخابي ، بل تتبلور وفقا للمعايير "العقل الجمعي" وبصمات التنشئة الإجتماعية المثقلة بالقيم النبيلة والزبونية ، إلى درجة أن الإقتراع لا يكون على المؤسسة الحزبية ولا على برامجها واختياراتها الأيديولوجية إنما يكون أساسا على الأشخاص واتصالا بقوة القيم التقليدية في فهم وإدراك بل ممارسة السلوك الحزبي الانتخابي مغربيا وبالتالي لا يمكن أن تساعد إلا في صناعة المزيد من التخلف والتتمية على جميع الأصعدة .

تعمق سيادة هذه الثقافة الانتخابية في المغرب أزمة الأحزاب السياسية إذا تحوله إلى أندية مغلقة لا علاقة لها بالشرائح الإجتماعية التي تدعي تمثيلها والدفاع عن مصالحها ، كما أن عجز أغلبية الأحزاب السياسية عن توفير التأطير السياسي والثقافي للمواطن ، وأن تكون على قيم وسلوكيات المواطن والمسؤوليات وثقافة الحق والواجب والمشاركة والإهتمام بالشأن العام .

وتعليقا على هذه الأسباب ، نقول أنه عندما تحتكر جماعة طبقية ما مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإدارة وميكانيزمات وقنوات العمل السياسي بوجه عام ، يتشوه نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين ، ويؤدي إلى الخلل في العلاقة بين المواطن والنظام من خلال تهميش الوساطة من أحزاب و جمعيات ومنظمات مدنية حيث أن ضعف المشاركة السياسية التي أثبتت التجارب أنها آلية المجتمع في التغيير ، ومن ثم فضعفها يعتبر أحد العوائق أمام تحقيق الانتقال الديمقراطي.¹

ثالثا : المقاربة القانونية :

في هذا الإطار يرى الباحث المغربي "زين العابدين حمزاوي" أن التضييق الدستوري على هامش نشاط الأحزاب في المغرب أحد أكبر التحديات التي تواجه التعددية في المغرب فالسنوات الأولى من الإستقلال ميزها الحضور القوي للخطاب الدستوري في الحقل السياسي المغربي باعتباره يشكل إحدى واجهات الصراع السياسي والاجتماعي حول السلطة السياسية ، بين الملكية والقوى السياسية ، التي شكلت ما يسمى بالمعارضة التاريخية .

وإذا كانت التجربة الدستورية المغربية قد عرفت خمسة دساتير مابين 1962م - 1996م بمعدل دستور لكل سبع سنوات فإنها لم تستطع الإجابة عن الإشكاليات المرتبطة أساسا بتوزيع السلطات الدستورية .

وبالرجوع إلى الدستور المغربي (1996م) نجد أن الفصل الثالث يحصر وظيفة الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ، شأنها في ذلك شأن المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية ، وهذا التقليل الدستوري لوظيفة الأحزاب السياسية في المغرب ، يعتبر ترجمة لجوهر السلطة السياسية المجسدة في السلطة الملكية ، فالحضور الشامل للمؤسسة الملكية في المجالات المتصلة بالسلطة السياسية المجسدة في السلطة الملكية ، التي تعود إلى الملكية ، دستوريا وسياسيا وحرصها على فرض نوع من الإكتساح المجالي ، وهو ما يحول الأحزاب السياسية إلى أطراف غير فاعلة من زاوية إمكانية تقاسم السلطة أو المشاركة فيها وبالتالي هذا التصور يحكم على

¹ -ناصر لكسور ، مرجع سابق ، ص. ص. 161-162

الأحزاب السياسية أن تكون في أساسها دعامة النظام ولاختياراته الإستراتيجية وهو ما يجرّد الحزب السياسي من وظيفة التأيير السياسي والإصلاح السياسي إلى وظيفة إنتاج نخب تكنوقراطية قابلة للإندماج والإنصهار والدفاع عن المصالح وأفكار السلطة السياسية والتخلي عن شعاراتها السياسية مقابل إغراءات مادية.¹

إن إفساح المجال للأحزاب السياسية لتحقيق إصلاح سياسي حقيقي يتطلب توحيد الجهود في بناء منظومة حزبية قوية في تركيبها وشكل نخبها ، محمية بتأيير قانوني وتنظيمي وفق منطق نظام ديمقراطي ، والتوجه نحو تحقيق ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية التي جعلها من دون شك منتجة للفعالية السياسية وفي مقدمتها تقديم إسهاماتها في مجال بناء إصلاح سياسي .

¹- ناصر لكسور ، مرجع نفسه ، ص.ص. 160-163

خلاصة واستنتاجات:

خلص هذا الفصل الذي كان تحت عنوان "الأحزاب السياسية الإسلامية والإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010" ، الذي قسم إلى ثلاثة مباحث كل مبحث قسم إلى مطلبين ، وأهم الإستنتاجات مستعرض كآتي :

إن طبيعة نظام الحكم في المغرب هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية طبقا لنص الدستور ، حيث مرت المملكة بعدة مراحل متعددة على مر التاريخ ووصلت إلى ما هي عليه ، أما من ناحية بنية النظام فالجانب المؤسساتي يقوم إلى مبدئين هما مبدأ التعاقد ومبدأ السيادة كما نجد السلطة التنفيذية متمثلة في الملك والحكومة والسلطة التشريعية والقضائية .

تعد الأحزاب السياسية من أهم متغيرات النظام السياسي وشكل نظام الحكم ويمكن تقسيم الأحزاب المغربية إلى ثلاثة تيارات رئيسية ، التيار اليساري ويضم المعارضة مثل حزب الإستقلال والتيار اليميني الذي اشتمل على الأحزاب الموالية لسياسات المؤسسة الملكية مثل حزب الإصلاح والتنمية أما التيار الإسلامي مثل حزب العدالة والتنمية الذي اشتهر بموالاته للقصر .

وضع المشرع المغربي مجموعة من التشريعات والقوانين التي تركز التعددية الحزبية في المغرب ، وأول ما صدر منها قانون الحريات العامة في المغرب عام 1958م ، ثم جاء نص دستور 1962م في الفصل "الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب" وهذا ما جاءت به التعديلات الدستورية المتتالية وآخرها تعديل 2010 ، وآخر قانون الأحزاب سن في المغرب صدر يوم 20 جوان 2006م .

إن التعددية السياسية في المغرب لم تضع الديمقراطية على مسارها الصحيح والرقى بالممارسة والسلوك السياسي ، بزغت ظاهرة التطور غير الطبيعي للتعددية الحزبية ، بحيث أخذت الأحزاب في التنازل إما من فراغ ، وإما من اللجوء إلى آلية الإنشقاق إلى الإنشقاق إلى الحد الذي صارت فيه التعددية شكل عبئا على الحياة السياسية وشاهد على التطور السلبي وهذا يجسد أزمة وعي وسلوك وثقافة .

الفصل الثالث

دور حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي

في المغرب بعد 2010

الفصل الثالث : دور حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 :

تناول هذا الفصل دور حزب العدالة والتنمية بعد 2010 ، من خلال أربع مباحث : يندرج تحتها مطلبين :

المبحث الأول تطرق إلى التعريف بحزب العدالة والتنمية المغربي يحتوي على : نشأة حزب العدالة والتنمية وتطوره كذا الويا الفكرية والتنظيمية لحزب العدالة والتنمية أما المبحث الثاني : إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم بناء المؤسسات في المغرب من خلال تصور حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات في المغرب وكذا مستوى أداء حزب العدالة والتنمية في المغرب وأخيرا تقييم أداء الحزب في بناء المؤسسات في المغرب .

أما المبحث الثالث تناول إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية في المغرب من خلال تصور حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية في المغرب وكذا مستوى أداء هذا الحزب وأخيرا تقييمه لأدائه .

أما المبحث الرابع : فقد تطرق إلى تحديات حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي بالمغرب من خلال التحديات الذاتية والموضوعية .

المبحث الأول : التعريف بحزب العدالة والتنمية المغربي :

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أولهما نشأة الأحزاب وتطورها و ثانيهما الرؤية الفكرية والتنظيمية لحزب العدالة والتنمية .

-تأسس حزب العدالة والتنمية سنة 1997م وذلك بعد انشقاق داخل الحركة الشعبية قاده زعيم الحزب آنذاك ورئيس البرلمان المغربي الدكتور "عبد الكريم خطيب" يوم امتنع عن موافقة ملك البلاد لإعلانه حالة استثناء وهو الأمير الذي برق للقصر فقام بالتضييق على الخطب ، وبالتالي حصول الإنشقاق وبعدها عرف الحزب مسار مسدود بحيث مورست حوله مجموعة من العراقيل دفعته للإنسحاب من الساحة السياسية .

-يعرف حزب العدالة والتنمية المغربي نفسه بأنه " حزب سياسي وطني يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة الممنين إلى الإسهام في بناء المغرب حديث وديمقراطي ، ومزدهر ومتكافل مغرب معتر بأصالته التاريخية ومسهم ايجابي في مسيرة الحضارة الإنسانية " وهو تحت قيادة عبد الإله بن كيران *

المطلب الأول : نشأة حزب العدالة والتنمية وتطوره :

تأسس حزب العدالة والتنمية في فبراير 1967 من قبل المناضل المرحوم الدكتور "عبد الكريم الخطيب" رفقة ابن عبد الله الكوتي ، وكان يعرف بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقا وهو حزب إسلامي معتدل يطلق عليه المراقبون "إسلاميو القصر" ذلك أن أعضاء من "حركة الإصلاح والتجديد" وهي حركة إسلامية مغربية قرروا الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما فشلوا في مايو 1992م في تأسيس "حزب التجديد الوطني" ذي التوجه الإسلامي¹، هاتان الشخصيتان اللتين قررتا الانسحاب من الحركة الشعبية وتأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية ، وهو حزب سياسي وطني ، يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية ، وذلك من خلال منهج سياسي مرتكز على الإلتزام والشفافية والتدرج ، وإشراك المواطنين ، والتعاون مع مختلف الفاعلين ساعيا إلى تمثيل ذلك من خلال ممارسته اليومية ، وبرامجه النضالية ، ووضعا المصالح الوطنية العليا فوق كل اعتبار².

وقد سمح الدكتور عبد الكريم الخطيب الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من "الإصلاح والتجديد" بالعمل في إطار حزبه المذكور شريطة دخولهم كأفراد وليس كتتظيم ، ومع دخول تلك الجماعات في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد .

* عبد إله بن كيران (ولد في 1954) رئيس الحكومة للمملكة المغربية منذ 29 نوفمبر 2011 وأمين العام لحزب العدالة

والتنمية المغرب منذ 20 جويلية 2008 ، متوفر على الرابط : <https://ar.wikipedia.org/wiki>

1-حزب العدالة والتنمية، متحصل عليه يوم ك10/05/1995 متوفر على الرابط : <https://ar.wikipedia.org/wiki>

2-وثائق الحزب المرجعية ، الرسالة www.pjd.ma

رفضت الإدارة الترخيص لحركة الإصلاح والتجديد تشكيل حزب التجديد الوطني ، ولرابطة المستقبل الإسلامي ، تأسيس حزب الوحدة والتنمية ، وفتح الحوار مع الدكتور الخطيب ، من انضمام فصيل من الحركة الإسلامية إلى الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية ، وبعد مشاور التوصل قبل الأمين العام للحزب ، شريطة احترام الأسس التالية :

الإسلام - الملكية الدستورية - نبد العنف .

وفي يونيو حزيران 1996م نظم حزب الحركة الشعبية الدستورية مؤتمرا استثنائيا دشنه بالتحاق عدد من أطر حركة التوحيد والإصلاح التي أصبحت إسما جديدا اتحاد رابطة المستقبل وحركة الإصلاح والتجديد بصفوفه ، وأعاد هيكلته التنظيمية ، وانتخب الخطيب أمينا عاما والدكتور سعد الدين العثماني نائبا له ، وفي مجلسه الوطني عام 1998م قرر الحزب تغيير إسمه إلى حزب العدالة والتنمية ، وأخذ المصباح التقليدي رمزا انتخابيا له .¹



حزب العدالة والتنمية

ⴰⴽⴰⴳⴰⴷⴰ ⴰⴽⴰⴳⴰⴷⴰ ⴰⴽⴰⴳⴰⴷⴰ ⴰⴽⴰⴳⴰⴷⴰ

Parti de la Justice et du Développement

*التوجه الإيديولوجي: أكد الحزب في ورقته المذهبية ، كما سبق وأن أشرت أنه حزب سياسي وطني يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين

¹-المصدر الجزيرة متحصل عليه يوم : 2019/05/12 ،متوفر على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/mouvmentsparties/2014/11/11>

إلى الإسهام في بناء مغرب ديمقراطي حديث ، مزدهر ومتكامل ، مغرب يعتز بأصالته التاريخية ويسهم إيجابا في مسيرة الحضارة الإنسانية .

*مبادئ الحزب ومنطلقاته :¹

ينطلق الحزب في برنامجه الإصلاحية من ضرورة الإرتكاز على أرضية توافقية صلبة مبنية على ثوابت وطنية ، تكون ضمانا للإستقرار وحفظ المصالح العليا للبلاد ، ويتم على أساسها التنافس السياسي الشريف والتداول على السلطة ، حيث أن من مصلحة الجميع أنظمة وحركات سياسية ومجتمعية ، الإسراع في إنشاء هذه التوافقات لقطع الطريق عن أي تدخلات أجنبية أو أي صفات مفروضة ، أثبتت التجارب العديدة عقمها وعجزها عن إطلاق ديناميكية الإصلاح فالثوابت التي تشكل الأرضية التوافقية هي الإسلام والوحدة الوطنية والملكية الدستورية .

*يرتكز فهم المرجعية الإسلامية للحزب على عدة أسس ومقومات أهمها ثلاثة :

الوسطية باجتنباب كل مظاهر العلو في الفكر والتطرف في الممارسة والتجديد والتحديث بالتفاعل الخلف والإيجابي مع الحداثة الفكرية والسياسية والتكنولوجية والمعرفية ، والإفتتاح والتعارف مع الآخرين .

*يستمد الحزب إيمانه ونضاله في سبيل الخيار الديمقراطي من مرجعيتين :

-المرجعية الأولى تاريخية ، ترجع إلى كون تأسيسه سنة 1967م انتصارا للديمقراطية ودفاعا عنها ، لذلك حمل إسم : الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية .

-المرجعية الثانية يستمدتها من حركة التوحيد والإصلاح التي عززها لنظام بعض أفرادها إلى الحزب تشبه بالديمقراطية وزاد قوة وصلابة .

¹مهدي جرادات ، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص ص 307-308.

*يتميز الحزب من بين الأحزاب الأخرى بسيادة قدر جيد من الديمقراطية الداخلية و من الشفافية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية منها والآتية :

*يعتبر حزب الإصلاح الناجع يخضع لقاعدة التدرج والتراكم ، فالتدرج سنة تحكم الظواهر الطبيعية والإنسانية والإجتماعية ن ولكن التدرج في الإصلاح السياسي لا يتعارض مع وضوح الرؤية ووضوح الأهداف فيما يتعلق بإقامة الديمقراطية والعدالة الإجتماعية والتنمية الشاملة .

*عرف الحزب عمليا في الساحة السياسية بانفتاحه على مختلف القوى السياسية ، حيث قام ببلورة قضايا فلسطين والعراق مع أطراف إسلامية ويسارية وليبرالية .¹

أهم إسهامات الحزب وإنجازاته :

*أسهم الحزب بفاعلية في الطرح المنظم لقضايا الحريات وحقوق الإنسان ، وعندما طرحت الحكومة القانون الخاص بالإرهاب كان حزب الجبهة السياسية الأكثر اعتراضا عليه ن كونه يحد من عدد من الحقوق والحريات .

*أصدر الحزب في سبتمبر 2001م مذكرة تحت عنوان "من أجل انتخابات نزيهة وشفافة" طالب فيها بتخفيض سن التصويت من 18 سنة ، وتعميم بطاقة التعريف الوطنية على المواطنين كلهم واشتراط تقديمها شخصا عند كل تقييد لسد الباب أمام التسجيلات غير القانونية .

*أسهم الحزب في رفع مستوى العمل البرلماني ، وقد ساعد على ذلك كونه أهم معرضة فعلية في مجلس النواب للفترة (1997-2002) .²

وفي مؤتمره الأخير انتخب "عبد الإله بن كيران" خلفا أميننا عاما للدكتور "سعد الدين العثماني" وهذا الأخير الذي انتخب أيضا خلفا للمرحوم الدكتور "عبد الكريم الحطيب" الذي أصبح في موقع الرئيس المؤسس .

¹ -مهدي جرادات ، مرجع نفسه ، ص ص 307-308

² -مهدي جرادات ، مرجع نفسه ، ص 308.

المطلب الثاني : الرؤية الفكرية والتنظيمية لحزب العدالة والتنمية:

يعالج هذا المطلب فكار ومبادئ واتجاهات ورؤى وآفاق التي يتبناها حزب العدالة والتنمية المغربي من أجل استمراره ونجاحه وسعيه إلى السلطة .

أولا : الرؤية الفكرية لحزب العدالة والتنمية المغربي :

من أجل مقارنة الموضوع سنركز على مجموعة من المحاور التي نوجزها في ما يلي :

أولا : بالنسبة للمنهج السياسي لحزب العدالة والتنمية فهو يعتمد على مجموعة من المبادئ أهمها : الإلتزام والشفافية ، والتدرج ، وإشراك المواطنين والتعاون مع الفاعلين ، والنضالية ، ومراعاة المصلحة الوطنية العليا ، والممارسة اليومية .

وللإشارة فقد تأسس هذا الحزب سنة 1967م باسم الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية برئاسة المرحوم الدكتور "عبد الكريم الخطيب" رحمه الله ، الذي بداية أسس مع السيد "محجوبي أحرسان" الحركة الشعبية حوالي سنة 1958م ، ألحق في سنة 1977م ونظرا للظروف السياسية الجائرة توقف الحزب عن المشاركة في الإنتخابات التي كانت غالبا مفبركة حتى سنة 1996م ، حيث انعقد لقاء تاريخي جمع بين قيادي حركة التوحيد والإصلاح والحركة الشعبية الديمقراطية .

توافق في الطرفان عبي الإنضمام إلى مجموعة من الحركة الإسلامية إلى هذا الحزب التاريخي الذي قيادات من جيش التحرير على رأسهم الدكتور "عبد الكريم الخطيب" ، و "عبد الله الكوكشي" رحمهم الله ، ومنذ ذلك الحين اتخذ الحزب مسارات مشرفة رغم الإكراهات التي اعترضت طريقه ، وفي سنة 1998م تم تغيير اسم الحزب من الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إلى حزب العدالة والتنمية ، وهذا الإسم في طياته يحمل منهاج عمل ، لذلك رفع شعارا معبرا ومازال نحو نهضة حضارية : أصالة ، عدالة ، تنمية ، وهذه المعالم المنهجية أثمرت مجموعة من الأهداف¹.

¹ خور الدين قريال ، "المنهاج الفكري لحزب العدالة والتنمية"، الخميس 23 أكتوبر 2016 ، متحصل عليه يوم :

<https://m.hespress.com/writers> : متوفر على الرابط :

ثانيا : أهداف الحزب :

إذن من خلال الأصالة والعدالة والتنمية ، رسم الحزب لنفسه الأهداف التالية :

1-المساهمة في بناء دولة الحق والقانون ، وتعزيز الإحتيار الديمقراطي وتنمية الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة .

2-المساهمة في تدبير الشأن العام اعتمد على النزاهة والشفافية وحسن التدبير .

3-تكوين المواطنين على التنمية الشاملة .

4-اعتماد الديمقراطية الوسطية والإعتدال والمسؤولية والإلتزام والشفافية .

5-الحفاظ على الوحدة الوطنية والتعاون مع الجميع .

6-مناصرة قضايا الشعوب المستضعفة خاصة فلسطين .

-ومن أجل تكريس هذه الرؤية ركز الحزب على محاور متعددة أثناء تقديمه مذكرته المتعلقة بالإصلاحات الدستورية السياسية .

ثالثا : القضاء الدستوري :

إن الدستور أسمى تشريع من حيث التراتبية القانونية الوصفية ، لذلك حزب العدالة والتنمية أهدافه بوضوح أثناء تقديم المذكرة المؤطرة لرؤيته الإصلاحية انطلاقا مما يلي :

-التركيز على المرجعية الإسلامية وتعزيز مقومات الهوية المغربية .

-العمل في إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين .

-الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان .

-فصل السلطة والتوازن بينهما وبرلمان بصلاحيات واسعة وحكومة منتخبة ومسؤولة.

-إصلاح القضاء في إطار الإستقلالية .

جهوية متقدمة بضمانات دستورية واسعة .

-الحكامة الجيدة المبنية على التنافسية والفاعلية في تدبير الشأن الإقتصادي ، انطلاقا مما ذكر ، سنختم هذا السرد المتواضع ، اعتمادا على أهم معالم الأطروحة التي صادق عليها المؤتمر الأخير للحزب .

رابعا : الرؤية الإستشرافية :

رفع الحزب شعار "شراكة فعالة في البناء الديمقراطي" ، اعتمد على الكرامة والتنمية والعدالة الإجتماعية مع مراعاة مايلي :

-الوضع الدولي .

-الربيع الديمقراطي عربيا ومغربيا .

-الإصلاح في ظل الإستقرار .

-ترتيب مجالات وأولويات البناء الديمقراطي ، والتي تتجلى في مقاومة الإستبداد والبرامج الإنتخابية ، والإنسجام مع الأغلبية ، مظاهر الريع السياسي ، والمساهمة في التنزيل الديمقراطي واعتبار إنجاح الإنتقال الديمقراطي والبناء استكمالا للنضال الديمقراطي والشعور بالمسؤولية التاريخية خاصة على مستوى تنزيل القوانين التنظيمية والإحتكام إلى الشعب والحكامة واللامركزية واللاتركيز¹

ثانيا : الرؤية التنظيمية للحزب :

إن التركيبة البشرية لأعضاء الحزب تنتمي في غالبيتها إلى الحركة الإسلامية هذه الأخيرة التي منذ تشكلها كانت تتحفظ عن دخول الحقل السياسي والعمل من خلال المؤسسات القائمة غير أنه بعد جهد ومخاض داخليين تم الإقتناع بالمشاركة السياسية وتم توظيف نصوص من المنظومة التراثية ، الدينية المؤيدة للمشاركة وضرورة التدافع السياسي ، ولعل مهندسي دخول الإسلاميين للعمل السياسي لم يجيبوا إلا عن سؤال واحد ، حيث هيئوا مستندا

¹-جيلالي مقدم وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 83.

مرجعيا نصيا لإقناع فئة ظلت بعيدة عن أحوال السياسة بوجود المشاركة السياسية ثم توقفت الأجوبة الأخرى الضرورية ، فدخل الحزب المعتزك السياسي ليجد نفسه أمام أورش متعددة للإصلاح فتحته الدولة على مقاسها بل وتتحكم فيها ، وإشكالات تنظيمية تتعلق بالحزب تتطلب تدبيرا جيدا وعاجلا لها ، وبدأت تتنازل أسئلة مابعد المشاركة السياسية وميلان الإنخراط في اللعبة السياسية الشيء الذي غيبه مسار الحزب في المشاركة .

وإذا كانت الورقة المذهبية للحزب تشكل بعض ملامح توجهاته السياسية ، لكنها لا تفي بالمطلوب كما متداول في المجال السياسي ، فضلا عن عموميتها وضبابيتها ، إذ ثمة مثلا مواقف وآراء لقيادات الحزب تختلف جذريا عما ورد فيها ، وهذا يعني أنه لم تتبلور معالم ثقافة سياسية حزبية متجانسة أو متكاملة تصطبغ بهوية هذا الحزب الذي يوسم بكونه "إسلاميا" ، ثم إن الآراء المتضاربة لقيادة هذا الحزب لا ترقى إلى أن توصف بتيارات من داخله بما تحمله هذه الكلمة من معنى ، إنما هي مجرد تخبطات ثقافية كثيرا ما تكون ذات نزوعات شخصية تنافسية أو تدافعات تنظيمية موروثية من تجربة التوحيد والإصلاح أو قضايا الهيكل القديم للحزب .¹

إذا كان الحزب يعتبر نفسه من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية ، التي ظلت معلقة غير واضحة ، فهل هذه المرجعية مرجعية نصوص ؟ أم مرجعية قيم ؟ أم مرجعية فقهية ؟ أم ماذا ؟ كما أن صفة "الإسلامية" أو "الإسلامي" ما المراد منها تحديدا ، أهو الإسلام بمعناه "الهوياتي" أم الإسلام كتعاليم ونصوص ومعاملات ؟.

رغم أن اسم الحزب لا يحمل هذه الصفة ، ولا زال تصنيفه ضمن الأحزاب الإسلامية قائما من لدن المحللين وصناع القرار بل حتى من محبيه .

والمراد بالشرعية هل هو إنتاج الفقهاء الذي يشمل أدق تفاصيل الحياة اليومية ؟ أم الشريعة هي سياسة كيانية أو سلطة فعلية منتجة لقوانين الحياة ؟ أم الشريعة مبادئ وقيم ومثل ؟ أم هي الشريعة التي يختزلها البعض في الحدود والأحكام الواردة في القرآن ؟

¹-عزيز الهلالي ، في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره .

إن الإجابة عن هذه الأسئلة من شأنه صياغة منظومة من المفاهيم تحمل في ثناياها مشروع نظرية سياسية بغض النظر عن الاختلاف أو الإتفاق بشأنها ، وأشير هنا إلى أن امتلاك حزب ما مرجعية معينة مظهر صحي ومطلوب مهما كان بعد هذه المرجعية الفلسفي والثقافي ، لأن المرجعية بالنسبة إلى الحزب فهي شأن يخصه هو ، أما المواطن فيعنيه أكثر البرنامج السياسي ، كما إن تحديد ماهية "الإسلام" سيوضح طبيعة العلاقة بين الإسلام والسياسية ، كما أن السؤال الأهم من ذلك هو : من الذي يملك السلطة الكاملة لتقرير ما هو الإسلام ؟

أما مفهوم الشريعة فبناء عليه ستتضح قيمة وجدانية الديمقراطية وحدود الحرية الإنسانية والسؤال الأهم : من الذي يشرع ؟ إلى جانب ذلك ثمة أسئلة بمعالم العلاقة بين الدولة والمجتمع والإسلام والسلطة والدين والملكية وما سيتفرع عنها من قضايا .

وهنا نتساءل، بأي مفاتيح يمكن أن يقارب الحزب بعض القضايا والإشكالات المطروحة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ؟ طالما كانت هذه الأسئلة معلقة إلى حين ، لأن الملاحظ أن الحزب في تعاطيه مع بعض ملفات الشأن العام "الإقتصاد، السلفات الصغرى" ، الإعلام العمومي التظاهرات الاجتماعية "مهرجانات ، السياحة ، قضايا المرأة ن مدونة الأحوال الشخصية " ... بدأ أنه يفتقر إلى فرش نظري سياسي لبناء مواقف واضحة وثابتة ولم يحدد ثابتته في المجال السياسي ومتغيره نتيجة غياب إستراتيجية واضحة من شأنها التركيز على السند المرجعي والقيمي والثقافي للمجتمع المغربي ، وقد لاحت من خلال أدبيات الحزب ومعاركه التي خاضها مع الخصوم السياسيين ، صورة مهلهلة لملامح مشروع مجتمعي بديل قد لا يحظى بإجماع المغاربة ، وهذا سيؤدي بالحزب تحت ضغط الواقع إلى مراجعة خطابه وشعاراته ومسائله (ميتافيزيقيا نموذجية السياسي) وربما يفقد مصداقية ويفرط في طهرانيته .

ولعل أكبر تحول عرفه العدالة والتنمية وبشكل مفاجئ هو توجهه إلى الواقع وانشغاله به أكثر مما يلزم ، بدلا من اهتمامه بتثوير (المرجعية الإسلامية) لتلائم المستجدات ، فضغط الواقع وإكراهاته جعلت ممارسته ومواقفه تتسم ب (البراغماتية) ، فمن هنا نلاحظ أن قادة الحزب تفاعلوا مع معطيات الممارسة الواقعية دون تنظير لهذا التفاعل ، فالنظرية السياسية لديه متأخرة ولا تسبق العمل

والممارسة ، ومن ثمة اتخذ سلوكه السياسي وممارسته العملية نزعة نفعية مغرقة انعكست سلبا على أدائه السياسي ومشاكله الداخلية .¹

فعندما تكون الرؤية السياسية ملتبسة ، تنعكس على الخطاب السياسي ، وعندما يرتفع سقف الشعارات فهذا لا يؤشر على صحة البرنامج السياسي ، فالحزب يستمد قاموسه السياسي من نواة "التنظيم الإسلامي" الذي يشكل قاعدته الأساسية وخزان أفكاره ، وقد أثرت قضايا من قبيل قضية المرأة ، والحريات ، وحقوق الإنسان ، وملكة الجمال ... فبعضها سكت عنه وبعضها حسمه بخندقة الآخر في زاوية التشكيك في نواياه ، بدلا من تحطيم أطروحته بالمناقشة والمحاورة والمناظرة وبنظرنا يعتبر هذا تجليا من تجليات غياب نظرية سياسية متماسكة تؤسس للفعل والممارسة السياسيين .²

المبحث الثاني :إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات في المغرب :

سيعالج هذا المبحث إسهام حزب العدالة والتنمية المغربي في دعم وبناء المؤسسات من خلال ثلاث مطالب أولها : تصور حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات في المغرب وثانيها : مستوى أداء حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات المغربية وبناءها وثالثها : تقويم أداء حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات المغربية .

المطلب الأول : تصور حزب العدالة والتنمية في بناء دعم المؤسسات في المغرب :

-يشارك حزب العدالة والتنمية في بناء ودعم المؤسسات في ظل ظروف متباينة بعضها يفرضها الحكم الملكي النافذ وحلفاؤه فيما يعرف بالمغرب بـ"المخزن" أي المؤسسة الحاكمة ، والبعض الآخر يتشكل من وضعه في الحزب في إطار أطراف التيارات الإسلامية ، وفي سيق خاصة إلى الحفاظ على ولاء قواعده الشعبية ، فيما يخص الظروف التي يسأل عنها الحكم الملكي ، فهي إما مؤسسة مقننه أو تعسفية ، يفرضها النظام الحاكم سعيا منه إلى احتواء المعارضة السياسية ، بما فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي ، في المقابل فإن الظروف التي تشكل على يد القواعد الشعبية

¹-عزيز الهلالي ، في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية ، مرجع سبق ذكره .

²-حسين الوزاني ، "حزب العدالة والتنمية المغربي وأزمة النظرية والممارسة" ، يومية المساء بتاريخ : 2008/02/26 ، ثم

الإطلاع عليه بتاريخ 2016/03/10 متوفر على الرابط : <http://www.maghress.com/almassae/6611>

وخياراتها هي حصيلة تفكك ألوان الطيف الإسلامي في المغرب ، وأيضا في نتاج ديناميكيات التنافس بين مختلف الحركات الإسلامية على سبيل المثال وخلافا لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن ، لا يستطيع حزب العدالة والتنمية المغربي أن يضمن ولاء الناخبين المعبئين دينيا له ، لأنه يجد نفسه مضطرا إلى التنافس مع حزب العدل والإحسان الأكثر شعبية مع الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى ، مما يفرض عليه التقيد ببعض المرجعيات التي يجب أن لا تنتهك حرمتها إذا ما أراد الحفاظ على الدعم الشعبي وتوسيعه .¹

-يتميز المغرب عن دول عربية أخرى بباع طويل في مجال التعددية الحزبية تحت قبة البرلمان ، الأمر الذي حدا بالعديد من المراقبين إلى التكهن بأن الهيئات التشريعية المغربية في موقع أفضل يتيح لها المساهمة بشكل ملموس في مسيرة الإصلاح ، إذ سهلت هذه الميزة بروز ثقافة الحوار والجدل السياسي التي تسمح بمشاركة قوى المعارضة بشكل فعال ، وإن كانت هناك مبالغيات في الحديث عن مبدأ التأثيرات العامة لهذه الثقافة .

قبل تعديل الدستور في العام 1996 ، لجان البرلمان المغربي مؤلفا من مجلس تشريعي واحد يتكون من 333 عضوا ينتخبون لمدة ستة أعوام ، كان ثلث النواب ينتخبون بالإقتراع المباشر (نائب واحد عن كل دائرة في إطار نظام انتخابي يتسم بالغالبية البسيطة) فيما يتم اختيار الثلث المتبقي (111 عضوا) بالإقتراع غير المباشر بواسطة خمس هيئات ناخبة (انتخبت المجالس المحلية المغربية البالغ عددها 1544 مجلسا ، 69 نائبا في الإقتراع غير المباشر ، فيما اختارت الحكومة النواب الـ 42 المتبقين) ، وعادة ما يكون هؤلاء مقربين من الطبقة الحاكمة ، وبالتالي غالبا ما يتم استخدامهم لإعاقة المبادرات الإصلاحية .

سمح دستور عام 1996 المعدل بالانتخاب المباشر لكل أعضاء المجلس التشريعي الأدنى (مجلس النواب) وهذا ما كان مطلبا مزمنا لأحزاب المعارضة يؤدي المجلس التشريعي وظيفة بجوار المجلس الأعلى المنتخب بشكل غير مباشر من جانب نقابات مهنية واتحادات عمالية ومجالس بلدية

¹-عزيز الهلالي، "في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية" جريدة المساء ، ع 139 ، الخميس 2007/03/01

متحصل عليه 2019/05/11 على الرابط التالي : <http://almassaa-journal.org/ar/mode/132>

وغيرها من مجموعات أصحاب المصالح ، وقد أسندت إلى المجلس الأعلى إصلاحات رقابية واسعة هدفها موازنة المجلس الأدنى ، بالإضافة إلى هذا يسند الدستور إلى هيئات غير منتخبة ، مثل البلاط الملكي والحكومة والمجلس الدستوري ، صلاحية نشر القوانين أو عرقلتها إذا ما اعتبرتها مثيرة للجدل تهدف هذه المؤسسة الساعية إلى ضمان عدم تنازل المشروع الإصلاحي الذي يتبناه الملك عن سلطات كثيرة لصالح قوى المعارضة.¹

يعاني النظام المؤسسي المغربي من مشاكل جدية أخرى ، يعيق مسيرة التقدم الديمقراطي فالمادة 19 من الدستور تنصب الملك الممثل الأسمى للأمة والدستور يمنح الملك صلاحيات واسعة لا تظاهيها لا السلطة التحفيزية ولا السلطة التشريعية ، فالملك يعين عقب الانتخابات التشريعية ، رئيس الوزراء ، وزراء العدل والدفاع والشؤون الخارجية والشؤون الدينية والداخلية وحكام الأقاليم الـ 16 أيضا يستطيع الملك أن ينهي وظيفة أي وزير ، ويقيل رئيس الوزراء ويحل البرلمان ويدعو إلى انتخابات جديدة ، ويصدر المراسيم ويعلن حالة الطوارئ من دون تفسير ، ويعدل أكثر من ذلك الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والزعيم الديني للبلاد ، ومن صلاحياته أيضا تعيين حكام المناطق الإقتصادية كلهم ووزراء الدولة في كل وزارة ومدراء الأجهزة العامة والقضاة ونصف أعضاء المجلس الدستوري العلى ، بمن فيهم الرئيس ، والجدير ذكره أن كل هذه القرارات لا تخضع لرقابة أي هيئة أخرى .

يعتبر النظام القضائي في البلاد ضعيفا ، فبالرغم من أن الدستور المغربي يقر بمبدأ الفصل بين السلطات ، إلا أن وزارة العدل لا تزال تضطلع بدور جوهري في المسائل القضائية ، فهي تشرف على المسائل الإدارية المتصلة بعمل المحاكم ، بما في ذلك موازاتها.²

من جهتها تدير وزارة الداخلية معظم الأجهزة الأمنية وهي معنية بتخصيص الموازنات المحلية والإقليمية ومسؤولة عن منح التراخيص لل نقابات والأحزاب السياسية والإشراف عليها ، وتتولى إدارة الانتخابات المحلية والوطنية ، فلا عجب من أن يمارس وزير الداخلية صلاحيات واسعة في المغرب

¹مقدم الجليلي وبهرام مصطفى ، مرجع سابق ، ص 70 .

²-عمرو حمزاوي ، حزب العدالة والتنمية في المغرب : المشاركة ومعضلاتها ، المرجع السابق ، ص ص 04-06

وعلى سبيل المثال تربع إدريس البصري على عرش وزارة الداخلية في الفترة 1979م و 1999م واعتبر آنذاك أقوى شخصية في البلاد بعد الملك.¹

تسري في المغرب عدة قوانين تتسم بأنها تقييدية ومناقضة بشكل كبير لمسيرة الإصلاح وخير دليل على ذلك قانون الإنتخابات الحالي ، فبالرغم من أنه يبقى على نظام التمثيل النسبي ، إلا أنه يحول دون استئثار حزب واحد بغالبية المقاعد في البرلمان ، كما أن وزارة الداخلية تدير الإنتخابات وتحدد الدوائر الإنتخابية وتسجل الناخبين وتدقق في النتائج وتعلن عنها ، أما تقسيم الدوائر الإنتخابية فيعد مجحفاً ، حيث تمنح أكثرية المقاعد إلى الأرياف مما ينسف وزن الأصوات في المدن ويترك تأثيرات سلبية على الأداء الإنتخابي في الأحزاب المعارضة ، لا سيما حزب العدالة والتنمية .

في تشرين الأول /أكتوبر 2005م أقر قانون جديد للأحزاب السياسية ، بعد جولات مكثفة من المداولات شارك فيها ممثلون عن السلطتين التنفيذية والقضائية وعدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، وقد تقدمت وزارة الداخلية بهذا القانون في العام 2004 م ليحل محل قانون المنظمات الوارد في مدونة لمجموعة قوانين الحريات العامة للعام 1958م ، والواقع أن قانون العام 1958م كان يحظر على منظمات المجتمع المدني الإنخراط في الأنشطة السياسية وفوض وزارة الداخلية حجب التراخيص عن المنظمات التي تنشط في مجالات يعتبرها النظام حساسة ، أما قانون عام 2005م فينظم الشؤون الداخلية للجمعيات والأحزاب السياسية ويطلب من الأحزاب الإعلان عن أهدافها جنباً إلى جنب مع نشر ملخصات مفصلة عن قاداتها و أعضائها و الإفصاح عن جميع أصولها المالية و ممتلكاتها ، يحظر القانون العام 2005م تأسيس الأحزاب على أسس دينية و عضوية ، أو على قواعد قبلية ، و يفرض عليها تخصيص حصص تمثيلية للنساء و الشباب في مختلف هيئاتها التنظيمية .

سجلت بعض الأحزاب تخوفها من أن القانون الجديد يمنح وزارة الداخلية سلطات كثيرة ، و طالبت بتفويض السلطة القضائية المسؤولة الكاملة فيما يتعلق الأمر بإجراءات إسقاط أهلية الأحزاب و في المسودة النهائية للقانون استجابت الحكومة لهذه المخاوف فوسعت دور السلطة القضائية و

¹-عمرو حمزاوي ، مرجع نفسه ، ص 06.

نصبها الحكم الأخير في كل ما يتعلق بالإجراءات العقابية للأحزاب السياسية ، و رغم ذلك ما زالت الداخلية تتمتع بصلاحيات واسعة تحول عبرها دون منح الترخيص لإقامة أحزاب سياسية جديدة .

أثار بعض الأحزاب اليسارية مسألة الفصل بين الدولة و الدين ، و حضوا الحكومة على إلقاء أي إشارة إلى الدين في برامج الأحزاب السياسية ، و بموجب المسودة النهائية للدستور لا يمكن للدين أن يكون العنصر التأسيسي لقيام أي حزب سياسي ، و هو ما يجعل الأحزاب الإسلامية على وجه الخصوص عرضة لتأويلات واسعة للقانون أنها تستخدم الدين كإطار مرجعي في برامجها السياسية .

و هذا يبرز عوائق مؤسسة أخرى على الساحة المحلية ، فبالرغم من جهود تكريس اللامركزية التي اتسعت بها المبادرات الإصلاحية التي تبناها النظام المغربي مؤخرا إلا أن المجالس البلدية لا تزال محدودة الصلاحيات التدقيق و مصادقة وزارة الداخلية عليها ، و هي تطل الشؤون المالية و الاستثمارية و القرارات الخاصة بالموازنة ، الأمر الذي يحد من قدرة الأحزاب على إدارة هذه الأجهزة يرغم فوزها بهذا الحق عبر الانتخابات المحلية.¹

-القرارات التعسفية ، إضافة إلى الاجراءات و التدابير المؤسسية توجد تدابير تعسفية تهدف أيضا إلى إحتواء ، إن لم يكن تقييد المعارضة الحقيقية ، فتزوير الإنتخابات و شراء الأصوات و التدخل الإداري ، و شيكات المحسوبية المكثفة كلها تضمن نتائج إيجابية لإتباع النظام الحاكم و حلفائه في الانتخابات الوطنية و المحلية .

-ومع أن المراقبين الدوليين أشادوا بالإنتخابات التشريعية عامي 2002م و 2007م بوصفها حرة و شفافة نسبيا ، مقارنة بالانتخابات السابقة ، إلا أن المشاكل آنفة الذكر شاعت خاصة في المناطق الريفية إضافة إلى ذلك تعاني أحزاب المعارضة من إشكاليات الوصول إلى وسائل الإعلام المحلية التي تحتكرها الأحزاب و المرشحون المقربون من النظام الحاكم ، أما الطعن في نتائج الانتخابات في ضوء المخالفات المسجلة ، فهي مسألة شاقة و فوضوية لا تقضي في غالب الأحيان إلى أي نتيجة تذكر من المهم أن نشير إلى أن الأجهزة الأمنية التي لا تزال تخضع لسيطرة وزارة الداخلية ، بعيدا عن المسألة عن إجراءاتها القمعية التي تمارسها ضد المناوئين السياسيين للنظام

¹مقدم الجبالي وبهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية ، مرجع سابق ، ص 71

ففي فبراير 2008 حظرت السلطات المغربية " البديل الحضاري" و هو حزب اسلامي وسطي معارض يدعو قاداته إلى تبني الديمقراطية الحقة و الفعالة و المساءلة و الانفتاح من دون التفریط بالأسس الوطنية و الدينية .

زعمت وزارة الداخلية أن قادة الحزب انخرطوا في نشاطات نفذتها شبكة إرهابية خطيرة فاعتقلت نحو 32 شخصا ، بمن فيهم الأمين العام مصطفى المعتصم و نائبه محمد الأمين إلى جانب آخرين ، منهم صحافي و سياسي يساري و مسؤول في حزب العدالة و التنمية ، أثارت هذه الاعتقالات موجة من النقاشات المكثفة بين المحليين ، ففسرها البعض بأنها تعكس تحولا في موقف الحكومة و يتجه نحو المزيد من التقييد حيال الإسلاميين المعتدلين .

و بغض النظر عما إذا كانت الحادثة تشير إلى تحول سريع واسع في السياسة المتبعة إلا أنها كشفت بالفعل عن أن السلطات المغربية مستعدة و قادرة على قمع المعارضة تحت شعار " محاربة الإرهاب" أضف إلى ذلك أن النظام السياسي المغربي غير متسامح على وجه الخصوص مع أي انتقاد يوجه للبلاد الملكي ، فمؤخرا تحدثت فضائية الجزيرة عن اتصالات أجريت بين الملك الراحل " الحسن الثاني " و جهاز استخبارات الاسرائيلي " الموساد" و ما هي الا أيام حتى أجبر مكتب الفضائية على وقف بث برنامج " أخبار العرب" من الرباط ، و أحيل مديره إلى المحاكمة ، و في السياق عينه اعتقلت الحكومة في السنوات القليلة المنصرمة عددا من الصحافيين المغربيين و وجهت لهم تهما مماثلة .

المطلب الثاني: أداء حزب العدالة و التنمية في بناء و دعم المؤسسات المغرب :

صحيح أن حزب العدالة و التنمية شارك في العملية السياسية ، إلا أن هذه المشاركة في حد ذاتها لم تؤد إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد ، كما أنها لم تدفع المغرب للاقتراب نحو هذا النظام ، و أي تقييم موضوعي يكشف النقاب عن أن الدور المحدود للإسلاميين و المضاعفات المتواضعة لمشاركتهم هي مجرد انعكاس لمواطن الضعف الكامنة في الأدوات الديمقراطية في المنظومة السياسية للحزب سوى تأثيرات ضئيلة على السياسات المغربية إلا أنه كان لها عظيم الأثر على الحزب داخليا .¹

¹ -مقدم الجيلالي ومصطفى بهرام ، الأحزاب السياسية ودورها في التنشئة السياسية ، مرجع نفسه ، ص 73.

-شارك حزب العدالة و التنمية في الانتخابات التشريعية سنة 1997 م ، لكن بعدد محدود من المترشحين ، حصل فيها على تسعة مقاعد ، و التي تطورت الى 14 مقعدا خلال الولاية النيابية (1997 م -2002 م) ، و كان شعار الحملة الانتخابية هو " من أجل نهضة شاملة - أصالة - عدالة - تنمية "

و خلال سنة 1998 م تم تغيير اسم الحزب من الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية إلى حزب " العدالة و التنمية" و في سنة 2002 حصل الحزب على 42 مقعدا ، مما أثار انتباه المهتمين و المتتبعين ، لكن الأحداث الارهابية التي عرفها المغرب سنة 2003 م ، كادت أن تخلق متاعب للحزب لولا رؤيته الاستباقية التي انطلقت من التنديد بما وقع ، و حكمة الملك الذي ألقى خطابا ساميا يوم 22 ماي 2003 منددا بالتطرف الديني و اللاديني ¹.

و في سنة 2007 م ، شارك حزب العدالة و التنمية في الإنتخابات التشريعية ، و حصل على 46 مقعدا ، مما تأكد للجميع أن هذا الحزب في تطور مطرد رغم الإكراهات ، مما بدأ التفكير في المصادمة عليه ، لكن دون التفريط فيه ، لأنه أصبح معادلة صعبة في المشهد السياسي خاصة و أنه تربى في المعارضة لمدة 14 سنة إلا أن انطلاق الربيع الديمقراطي في تونس و غيرها غير المعادلة - كيف ذلك ؟

عرف المغرب على منوال مجموعة من دول منطقتنا ، أحداثا و احتجاجات خلال 20 فبراير تطالب باصلاحات سياسية و دستورية ، تفاعل الملك المغربي من خلال خطاب 9 مارس 2011 حيث رسم خريطة طريق لدستور جديد ، اعتمدت فيه المقاربة التشاركية ، و هي سابقة في التاريخ السياسي المغربي ، مما ترك انطبعا و ارتياحا لدى أغلبية المغاربة .

و تمت المصادقة على الدستور يوم 1 جويلية 2011 ، بنسبة 9.909,356 " نعم" و 067.154 " لا" ².

¹- بيان صادر من المملكة المغربية ، الجريدة الرسمية 2003/05/17 العدد 5964، متحصل عليه يوم : 2019/05/11

متوفر على الرابط : <https://www.hespress.com>

²-المملكة المغربية ن الجريدة الرسمية ، 28شعبان1432هـ/30يوليو2011 ، العدد 5964 مكرر، السنة المائة .

- و من خلال المقترحات الجديدة ، توسعت اختصاصات السلطة التشريعية من خلال مايلي:
- المعارضة مكون أساسي في المجلسين.
 - مجرد مناصفة عضو في أحد المجلسين ، كل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه .
 - ينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات
 - يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية
 - تشكيل لجان نيابية لتقصي الحقائق .
 - يصوت البرلمان على القوانين ، و يراقب عمل الكومة ، و يقيم السياسات العمومية .
 - لرئيس الحكومة و لأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين .
 - تخصيص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين و من بينها المقدمة من قبل المعارضة .

*انتخابات 25 نوفمبر 2011:

شكل فوز حزب العدالة و التنمية في انتخابات مجلس النواب بتاريخ 25 نوفمبر 2011 حدثا هاما ما نفتت إليه الأنظار من الداخل و الخارج من حيث عدد المقاعد التي فاز بها و لا من حيث الفرق الشاسع في عددها عدد بينه و بين حزب الاستقلال بالإضافة إلى مرجعية الأساسية لحزب السيد " بن كيران" و خصوصا أن الدستور الجديد يفرض قيادة الحكومة على الحزب الحاصل على أول رتبة كما تعددت عوامل فوز هذا الأخير بين الموضوعية و الذاتية ، فالعوامل الموضوعية تمثلت في السياق السياسي للانتخابات 25 نوفمبر نجد منها أن الحركة : 20 نوفمبر " كسرت الجمود السياسي في المغرب و جعلت شرائح من المغاربة من بينها الطبقة الوسطى تصوت على حزب العدالة و التنمية و التي كانت ترى فيه أنه يمثل وجه التغيير مع أي استقرار عكس الفوضى و العنف التي قد تنتج من الحراك الميداني - ثاني موضوع تمثل في احتمالات تطور حركة " 20 فبراير " فدفق بالنظام السياسي القبول بحزب أغلبية ذي مرجعية إسلامية و خصوصا أن الحراك الشعبي قد

عبر عن رفض قوي للحزب الأغلبية الذي كان معدا في ظروف عادية و هو حزب الأصالة و المعاصرة ، كما لم يكن من الممكن التدخل في النتائج الانتخابية.

و عن العوامل الذاتية منها انضباطية الحزب و ديمقراطيته مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى مما ساعده على ذلك تجربته المحلية بحيث كانت لصالحه بالإضافة إلى مرجعيته الأساسية التي تستميل الكثير من الناخبين ، و العامل الثاني تمثل في حسن إداري حملته الانتخابية.¹

و قد يعد فوز حزب العدالة و التنمية على انفتاح النظام السياسي و خاصة تنصيبه لرئيس حكومة في ظل ما نص عليه الدستور - كما أنه قد يعد دليلا على ديمقراطية الانتخابات ، و من خلال تتبع مسار الانتخابات نجد استمرار انفراد وزارة الداخلية في إدارة الاقتراع و الإشراف عليه .

و إذا كانت بعض الهيئات المجتمع المدني طالبت انطلاقا من تجربتي 2002-2007م بإصدار قانون يضمن الحريات و ملاحظة الانتخابات ، إلا أنه لوحظ أن القانون الذي صدر بهذا الخصوص أسهم طريق الانتخابات.²

كما وعدت الإصلاحات الدستورية التي طرحها الملك محمد السادس و التي أتت إستجابة لاحتجاجات العام 2011 بضخ حيوية أكبر في شرايين السياسات المغربية القابلة للتموقع ، كما وفرت فرصة للطبقة السياسية فائدة عددية ، بين أن هذه التطورات الأخيرة تشي بأن هذه القصة باتت تقف الآن أمام منعطف في البدء فتحت الإصلاحات الدستورية الفضاء السياسي ، و وفرت فرصة للأحزاب كي تلعب دور كبير في حكم البلاد ، و هذا ما مهد الطريق أمام حزب العدالة و التنمية الإسلامي المغربي باقتطاع دور أكبر للحكومة في الفترة بين 2012 و 2016 م و هكذا بعد إحراز بعض التقدم الملحوظ في حقوق إصلاحية رئيسة ، انطلق الحزب الذي كان بقيادة رئيس الوزراء آنذاك عبد الإله بن كيران إلى حصد أغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2016 م و

¹-عبيدات أحمد وآخرون ، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق ،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية ن جويلية 2012) ، ص ص.560-562

²-مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية ، مرجع سابق ، ص 75.

هذا لأن الشعب اعتقد أن الحزب بات قادرا على ممارسة السلطة لكن القصر سرعان ما بدأ يعتبر نجاحات الحزب بمثابة تهديده.

قاد حزب العدالة و التنمية المغربي الحكومة في فترة اتسمت بالاصلاحات و الانخراط السياسي المتنامي غداة التعديلات الدستورية التي شهدها عام 2011 م إذ سعى الحزب إلى إعادة تعريف العلاقة بين الأحزاب السياسية و القصر و الرأي العام و قد أثبت فوزه بالولاية الثانية تأكيده على أهمية إقامة الروابط مباشرة مع الشعب.¹

*انتخابات 4 سبتمبر 2015:

شهد المغرب يوم 4 سبتمبر 2015 م انتخابات محلية و مجالس جهات ، عنوانها الأكبر صعود حزب العدالة و التنمية الإسلامي ، الموضوع على رأس الحكومة الواجبة ، و لا شك على ضوء واقع البلدي السياسي ، أيا كان الطابع الثانوي لعمليات انتخابية ، تمثل الانتخابات في البلدان الديمقراطية البرجوازية مرآة تعكس على نحو مشوه المشاعر الحقيقية الجماهير المضطهدة ، فالتمثيل الانتخابي لطبقة مضطهدة يكون دائما دون قوتها الحقيقية ، و العكس بالنسبة لتمثيلية البرجوازية التي تظل حتى عشية سقوطها ، مظهرا كان بالقوة خيالية ، هذه المرآة المشوهة زادت الملكية بالمغرب تشويها ، بفعل تحكمها في اللعبة السياسية الانتخابية ، فالقوة المشاركة بتلك اللعبة هي المقبولة لدى تطويعها ، و المصنوعة من طرفه ، في تقاسم أدوار غايته تنمية حكم الفرد يواجهه " ديمقراطية" تقيه في الآن ذاته غضب ضحايا الاستبداد و القهر الطبقي ، و مع ذلك لا بد لهذه التطورات في عمق المجتمع أن تنعكس في تلك المرآة ، مما يجعل إحصاءات الانتخابات مساعدة على إدراك المحتمل و اتجاهات تطوره يتعين إذا على مناضلي الطبقة العاملة النظر في نتائج الانتخابات ، و ربطها بإشارات أخرى من الواقع الاجتماعي السياسي لإدراك إمكانات الوضع للتدخل بأقصى فعالية.²

¹ -متحصل عليه ،مركز كارنيغي للشرق الأوسط يوم :2019/05/11 على الرابط : <https://carnegie-mec.org/2018>

² -عبيدات أحمد وآخرون ، الثورة والانتقال الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص ص 560-562.

نتائج انتخابات 4 سبتمبر 2015 على المشهد السياسي المتحكم به :

تتقسم القوى التي تستوعبها لعبة النظام الديمقراطي إلى :

- صنائع النظام : و هي أحزاب أشرفت وزارة الداخلية على بنائها أدوات للتدخل في الساحة السياسية ، وفق مصلحة الملكية في مواجهة المعارضة التاريخية منها المستجد لحزب الأصالة و المعاصرة الذي أسسه على الهمة ، مستشار الملك حاليا ، و أخرى لحزب التجمع الوطني للأحرار (أسسه صهر للحسن الثاني) ، و الاتحاد الدستوري و الحركة الشعبية (أسسها المحجوبي آحرضان أحد أكبر خدام الحسن الثاني ، و السباق إلى الاستعمال الرجعي للمسألة الأمازيغية)
- أحزاب المعارضة التاريخية : حزب الاستقلال ، و الاتحاد الاشتراكي و حزب التقدم و الاشتراكية .

ناوشت تقاسم السلطة الملكية (مايسمى استراتيجية النضال الديمقراطي ، وألقى بها الإفلاس السياسي إلى تحولات يزداد معها امحاء الفروق بينها وبين صناعات النظام .

حزب العدالة والتنمية : وهو نتاج دمج الملكية لقسم من الحركة الإسلامية في اللعبة الديمقراطية .

وكل هذه القوى المستوعبة مجمعة على ثوابت النظام (حكم الفرد ، الرأسمالية التابعة ، سياسته في تنافس في خدمة ، وحول الإمتيازات التي تتيحها مقاعد المؤسسات "المنتحبة " و"الإستشارية " يفرغ هذا الإجماع الحملة الإنتخابية من أي مضمون سياسي ، حق قضايا إخلاف الثانوية التي تهز المؤسسات البورجوازية بين قوى لا تصنع الرأسمالية موضع النقاش ، من قبيل درجة تدخل الدولة أو سياستها الإجتماعية ، غائبة كليا ، فيتسع في هذا الخواء السياسي سوق شراء أصوات الفقراء بالمال وشبكات الزبانية السياسية .

تقاسمت هذه الأحزاب أصوات 54% من 14 مليون مسجل في قوائم الناخبين ، وهي نسبة مشاركة معادلة لسابقتها في العام 2009م ، علما بأن التعبير عن النفور عن الإنتخابات يكون أيضا بالإمتناع عن التسجيل في قوائم الناخبين ¹.

¹-جيلالي مقدم مبهرام مصطفى ، دور الأحزاب في التنشئة السياسية ، مرجع سابق ، ص 79

جدول رق (02) يوضح أعضاء الفريق النيابي * لحزب العدالة والتنمية في البرلمان *

الرقم	اسم ولقب العضو	اسم الدائرة التي يمثلها/العمالة أو الإقليم
01	سعد الدين العثماني	الدائرة: الحي الحسني/العمالة أو الإقليم: عمالة مقاطعة الحي الحسني
02	المصطفى الرميد	الدائرة: عين الشق/العمالة أو الإقليم: مقاطعة عين الشق
03	عبد الله بها	الدائرة: الرباط-شالة/العمالة أو الإقليم: الرباط
04	عبد الإله بن كيران	الدائرة: سلا المدينة/العمالة أو الإقليم: سلا
05	لحسن الداودي	الدائرة: فاس الشمالية/العمالة أو الإقليم: فاس
06	الحبيب شوياتي	الدائرة: أغريس-تسليت/العمالة أو الإقليم: الرشيدية
07	بسمة الحقاوي	الدائرة: الوطنية/العمالة أو الإقليم: الوطنية
08	أبو زيد المقرري الإدريسي	الدائرة: الجديدة-أزمور/العمالة أو الإقليم: الجديد
09	عبد القادر أعمار	الدائرة: سلا الجديدة/العمالة أو الإقليم: سلا
10	عزيز رياح	الدائرة: القنيطرة/العمالة أو الإقليم: القنيطرة
11	محمد يتيم	الدائرة: بني ملال/العمالة أو الإقليم: بني ملال
12	محمد الرضا بن خلدون	الدائرة: الرباط-المحيط/العمالة أو الإقليم: الرباط
13	فطمة بن الحسن	الدائرة: الوطنية/العمالة أو الإقليم: الوطنية
14	رشيد المدور	الدائرة: الفداء مرسى السلطان/العمالة أو الإقليم: الفداء مرسى السلطان
15	عبد الواحد بناني	الدائرة: بني أحسن/العمالة أو الإقليم: القنيطرة
16	عبد اللطيف بروحو	الدائرة: طنجة أصلية/العمالة أو الإقليم
17	عبد الجبار القسطلي	الدائرة: تيزنيت/العمالة أو الإقليم
18	سميا بن خلدون	الدائرة: الوطنية/العمالة أو الإقليم: الوطنية
19	محمد بن عبد الصادق	الدائرة: مولاي رشيد/العمالة أو الإقليم: مولاي رشيد
20	عيسى أمكيكي	الدائرة: أكادير إدوتان/العمالة أو الإقليم: أكادير
21	أحمد أيتونة	الدائرة: شفشاون/العمالة أو الإقليم: شفشاون
22	محمد العيادي	الدائرة: العرائش/العمالة أو الإقليم: العرائش
23	نزهة الوفي	الدائرة: الوطنية/العمالة أو الإقليم: الوطنية

* نقلا من الموقع ar.wikipedia.org/wiki

24	سليمان العمراني	الدائرة: خريبكة أولاد البحر الكبار والصغار/العمالة أو الإقليم: خريبكة
25	عبد الكريم لهوايشري	الدائرة: سيدي البرنوصي/العمالة أو الإقليم: سيدي البرنوصي
26	جميلة المصلي	الدائرة: الوطنية/العمالة أو الإقليم: الوطنية
27	عبد الله صغيري	الدائرة: خريز-تاقيالت/العمالة أو الإقليم: الرشيدية
28	سعید خيرون	الدائرة: العرائش/العمالة أو الإقليم: العرائش
29	موح رجذالي	الدائرة: المسيخرات تمارة/العمالة أو الإقليم: المسيخرات تمارة
30	نور الدين قربال	الدائرة: المحمدية/العمالة أو الإقليم: المحمدية
31	إبراهيم اعبيدي	الدائرة: تارودات الجنوبية/العمالة أو الإقليم: تارودات
32	اخويديجة حنين	الدائرة: الوطنية/العمالة أو الإقليم: الوطنية
33	إدريس صقلي عدوي	الدائرة: حمرية-أحواز مكناس-زرهون/العمالة أو الإقليم: مكناس
34	عبد الله عبدلاوي	الدائرة: ناس الجنوبية/العمالة أو الإقليم: فاس
35	عبد الصمد أبو زاهير	الدائرة: الرباط-المحيط/العمالة أو الإقليم: الرباط
36	بوعزة فاسيني	الدائرة: وادي حزم-أبي الجعد/العمالة أو الإقليم: خريبكة
37	عبد العزيز عماري	الدائرة: عين السبع-الحي المحمدي/العمالة أو الإقليم: عين السبع-الحي المحمدي
38	مصطفى إبراهيم	الدائرة: بركان/العمالة أو الإقليم: بركان
39	عبد الرحمن نور الدين	الدائرة: إتركان آيت ملول/العمالة أو الإقليم: إتركان آيت ملول
40	الأمين بوخبرة	الدائرة: تطوان/العمالة أو الإقليم: تطوان
41	عبد العزيز الصافي	الدائرة: وجدة-أنكاد/العمالة أو الإقليم: وجدة-أنكاد
42	صالح جمالي	الدائرة: القنيطرة/العمالة أو الإقليم: القنيطرة
43	عبد الكريم النماوي	الدائرة: بني موسى-بني عسير/العمالة أو الإقليم: بني ملال
44	محمد نجيب بوليف	الدائرة: طنجة أصلية/العمالة أو الإقليم: طنجة أصلية
45	عبد الله بو وانو	الدائرة: الإسماعيلية-كروان/العمالة أو الإقليم: مكناس
46	محمد الزويتن	الدائرة: سلا المدينة/العمالة أو الإقليم: سلا

تابع للجدول رقم (02) يوضح أعضاء الفريق النيابي * لحزب العدالة والتنمية في البرلمان .

المطلب الثالث : تقييم مستوى أداء حزب العدالة و التنمية في بناء و دعم المؤسسات:

رغم مشاركة حزب العدالة و التنمية في العملية السياسية ، إلا أن هذه المشاركة في حد ذاتها تؤدي إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في مؤسسات البلاد ، كما أنها لم تدفع بالمغرب للاقتراب نحو هذا النظام ، و أي تقييم موضوعي يكشف النقاب من أن الدور المحدود للإسلاميين و المضاعفات المتواضعة لمشاركتهم هي مجرد انعكاس لمواطن الضعف الكامنة في الأدوات الديمقراطية في المنظومة السياسية المغربية (الأنظمة الانتخابية و المؤسسات التشريعية) .

إن الفصل الحزب في مستوى العضوية هي مسألة جوهرية ، أثرت على أدائه في بناء المؤسسات و دعمها ، فبالرغم من أن أعضاء الحركة يشكلون الغالبية الساحقة من أعضاء الحزب و قيادته ، إلا أن هناك أنظمة عدة تمنع رئيس المكتب التنفيذي للحركة و نائبه من تبوؤ أي منصب في الحزب ، لذلك استقال محمد الحمداوي من حزب العدالة و التنمية فور انتخابه رئيسا للمكتب التنفيذي في الحركة.¹

كما أن تجميد الحوار الاجتماعي و تسجيل تماطل ملحوظ في تنفيذ اتفاق أفريل 2011 مع النقابات العمالية و الزيادات في أسعار البنزين و بعض المواد الأساسية إلى انخفاض القدرة الشرائية للعديد من المواطنين ، و كذا احتجاجات السياسية من خارج المؤسسات هي مجموعة من المعوقات في مقدمتها وجود جهات من داخل النظام تقاوم و ترفض التغيير ، و خاصة إذا كان التغيير سيحسب للإسلاميين .

بالإضافة إلى غياب تجربة سابقة في العمل الحكومي عند الطرف الأساسي في الحكومة (حزب العدالة و التنمية) هناك عدم انسجام حكومي ، بحيث أن الحكومة تألفت من أربع أحزاب سياسية بينها اختلافات إيديولوجية و سياسية (العدالة و التنمية ، الحركة الشعبية ، التقدم و الاشتراكية ، الاستقلال و هذا قبل أن يقرر هذا الأخير الانسحاب من الحكومة) ، و هذا ما أثر سلبا على العمل الحكومي و على أداء حزب العدالة و التنمية في دعم المؤسسات المغربية .

¹-عمرو حمزاوي ، حزب العدالة والتنمية في المغرب ، المشاركة ومعضلاتها ، مرجع سابق ن ص 18.

إن المنهجية التي رسمها حزب العدالة و التنمية في البناء الديمقراطي ، التي انطلقت من الاستفتاء المغربي و المشاركة السياسية من داخل المؤسسات ، و نزاهة الاستحقاقات الانتخابية و اعتماد منطقي للشراكة مع المؤسسة الملكية من أجل علاقة متوازنة و منتجة و شراكة مع الأحزاب السياسية و المؤسسات المنتخبة ، ثم مع المجتمع المدني ، و سائر الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين ، لم يعطي نتيجة كبيرة و لا تحيين العلاقة بين الحزب و المؤسسات الدولة .

و بالتالي تعود عدم قدرة و فاعلية حزب العدالة و التنمية ، و عدم تطوير ممارسة الفعالة في بناء و دعم المؤسسات المغربية ناتج عن الصلاحيات الضيقة الممنوحة له و كذا الدعم الممنوح له من قبل الأحزاب الأخرى .

المبحث الثالث: إسهام حزب العدالة و التنمية في دعم التعددية السياسية بالمغرب :

سنعالج في هذا المبحث إسهام حزب العدالة و التنمية في دعم التعددية السياسية في المغرب من خلال ثلاثة مطالب : الأول : تصور حزب العدالة و التنمية في دعم التعددية السياسية في المغرب ، و الثاني نتناول فيه مستوى أداء الحزب في دعم التعددية السياسية في المغرب و أخيرا سنعرض تقييم أداء الحزب في هذا الخصوص.

المطلب الأول : تصور حزب العدالة و التنمية في دعم التعددية السياسية في المغرب :

وضع المشرع المغربي مجموعة من التشريعات و القوانين التي تركز التعددية الحزبية في المغرب ، و أول ما صدر منها قانون الحريات العامة في المغرب عام 1958 م ، ثم جاء نص دستور 1962 م في العمل الأحزاب السياسية ، تساهم في تنظيم المواطنين و تمثيلهم ، و نظام الحزب الواحد ممنوع في المغرب ، و هذا ما جاءت به التعديلات الدستورية المتتالية و آخرها تعديل 2011 حيث صدر آخر قانون للأحزاب السياسية في المغرب يوم 20 جوان 2006م ، و نصت المادة 21 منه على أنه يجب أن ينظم الحزب و يسير على مبادئ ديمقراطية تسمح لجميع الأعضاء بالمشاركة الفعلية في إدارة مختلف أجهزته ، و يعتبر باطلا و عديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يركز على دافع أو غاية مخالفة لأحكام الدستور أو القوانين ، أو يهدف إلى المس بالدين

الاسلامي أو النظام الملكي أو بالوحدة الترابية للملكة ، و يعتبر أيضا باطلاة عديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي ، أو يقوم بكيفية عامة على أساس تمييزي أو مخالف لحقوق الانسان¹.

كانت الخلافات بين الأحزاب السياسية حول طريقة إعادة الدستور واضحة ، فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان يرى ضرورة إنتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور بينما كان حزب الاستقلال يرى حصول المغرب على دستور حتى و إن كان معدا من طرف هيئة منتخبة هي بمثابة خطوة في طريق النظام الدستوري هذا إضافة إلى الخلافات الأخرى حول طبيعة النظام السياسي المغربي خاصة بالجانب التعددي السياسي .

فبالرغم من أن المغرب كان ينادي بالتعددية الحزبية إلا أنه لم يتم وضع القانون الخاص بالأحزاب السياسية إلا في عام 2006 م ، و لعل السبب يرجع إلى الصراع بين المؤسسة الملكية و أحزاب الحركة الوطنية منذ بداية الاستقلال و هو الأمر الذي يصعب معه أي نقاش بخصوص قانون الأحزاب السياسية.

استقر الوضع في المغرب منذ الأيام الأولى للاستقلال على التعددية ، و أخذت الحركة السياسية المغربية تعيش ميلاد التنظيمات جديدة ساهم فيها عاملين أساسيين².

أولا : مساهمة القصر في إنشاء مجموعة من التنظيمات الموالية وهي المسماة أحزاب الإدارة .

ثانيا: مجموعة الانشقاقات التي تحدث في صفوف الاستقلال و بروز أحزاب جديدة على الساحة المغربية ، و عموما فإن ذلك لم يخرج بالحركة السياسية من الحيز الأساسي و الدور المطلوب من السلطة و المعارضة السياسية التي أضيف إليها الحزب الشيوعي المغربي ثم عدد من التنظيمات الأخرى المتعددة الاتجاهات .

¹-محمد الأزهر ، قانون الأحزاب السياسية ،الرقم(04-36) قراءة ونصوص، (الرباط: دار النشر المغربية، 2006)، ص.11.

²-فايز سارة ، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب ، مرجع سابق ، ص 11.

ما نلاحظه على واقع الحياة الحزبية المغربية هو تنوع التشكيلات السياسية و تنوعها إلى أحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البلاد ، و بعضها جديد تولد عن تطورات سياسية أو أفرزته عوامل اجتماعية ، و يمكن تقسيم التشكيلات الحزبية إلى :

*الكتلة الديمقراطية : و تضم خمسة أحزاب جمعتها المعارضة في وقت سابق ، و شكلت في وقت سابق الحكومة و أكبر عدد من النواب في البرلمان (102 من أصل 325 نائبا) و هذه الأحزاب هي :

- حزب الاستقلال
- حزب التقدم و الاشتراكية
- حزب العمل الديمقراطي
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات المسلحة

*أحزاب الوفاق و تضم كلا من :

- الحركة الشعبية
- الاتحاد الدستوري
- الحزب الوطني الديمقراطي
- الحركة الديمقراطية الاجتماعية

*أحزاب الوسط :

- التجمع الوطني للأحرار
- الحركة الوطنية الشعبية

*الأحزاب الاسلامية و منها :

حزب العدالة و التنمية : و كان يعرف سابقا بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية ، و هو حزب إسلامي معتدل يطلق عليه المراقبون " إسلاميو القصر " ذلك أن أعضاء من حركة الإصلاح و

التجديد و هي حركة إسلامية مغربية قرروا الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعد ما فشلوا في ماي 1992 في تأسيس " حزب التجديد الوطني " ذي التوجه الإسلامي ، و قد سمح الدكتور " عبد الكريم الخطيب " الكاتب العام للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لمجموعة من " الإصلاح و التجديد " بالعمل في إطار حزبه المذكور شريطة دخولهم كأفراد و ليس كتنظيم ، و مع دخول تلك الجماعة في الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية جرت محاولات لتغيير اسمها حتى تعبر عن الوضع الجديد ، و في نهاية عام 1998 م أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية " حزب العدالة و التنمية "¹ و يركز الحزب على قيم عامة هي في الأصل قيم إسلامية ، مثل العدالة و الحرية و الديمقراطية و حقوق الانسان و التوزيع العادل للثروة .

*الأحزاب اليسارية و تضم كلا من :

- جبهة القوى الديمقراطية

- حزب الطليعة الديمقراطية و الاجتماعية

*النهج الديمقراطي :

لقد كان نظام تعدد الأحزاب في المغرب اختيارا استراتيجيا للملكية ، حيث يسمح للأحزاب السياسية أن تنظم و يكون لها وجودا شرعيا ، بشرط أن تكون مدعومة للنظام الملكي ، فزيادة على تعدد هذه الأحزاب و تنوعها الإيديولوجي و دعمها للملك ، تتميز ببرامج سياسية و مواقف مختلفة إزاء المؤسسات القائمة و مشاكل المجتمع المغربي ، ففي حين تقبل بعضها المؤسسات كما هي ، ترفض الأخرى الطابع المطلق لها و تناضل من أجل ديمقراطيتها .

مما سبق تبرز جليا أن تجربة التعددية في المغرب أخذت مسارات مختلفة و عرفت عدة أزمات و هذا ما تدل عليه كثرة الأحزاب السياسية و تفككها ، و هذا ما يقود إلى البحث في نمط و طبيعة التعددية في هذا البلد.²

¹ ناصر لكسور ، التعددية السياسية بين المتطلبات بالخارج وضغوطات الداخلية ، مرجع سابق ، ص 138.

² -أحمد مالكي ، "العدالة والتنمية ...حزب يقاوم الخريف العربي" ، الأناضول ، نشر بتاريخ 2015/09/09 على الرابط :

و في ظل هذا الواقع تضعنا الوتيرة العالية لتنازل الأحزاب أمام مشهد تبدو فيه التعددية التعددية الحزبية عبارة عن ترجمة التعددية في الطموحات السياسية لقادتها أكثر منها تعددية سياسية أو إيديولوجية تعددية لا تترجم الإنتماءات الطبقية بقدر ما تترجم إرادات احتلال مواقع الصدارة و الزعامة .

زيادة على ما ذكر فإن المشهد الحزبي المغربي يعرف تشرذما حزبيا على اعتبار أنه لا يمكن تمييز الخطاب و برامج مجموعة من الأحزاب من أحزاب أخرى ، مع ضرورة الإشارة إلى بعض الاستثناءات التي تجعل بعض الأحزاب و هي قليلة مميزة من حيث الخطاب و البرامج و التوجهات و الأهداف ، ففي التجارب الديمقراطية الغربية تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية ، بحيث يكون الحزب تأطير التوجه سياسي معين و قوة اجتماعية متميزة.

المطلب الثاني : أداء حزب العدالة و التنمية في دعم التعددية السياسية :

يسعى حزب العدالة و التنمية انطلاقا من المرجعية الإسلامية ، و في إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين إلى إسهام في بناء مغرب حديث و ديمقراطي ، و مزدهر ، و متكامل مغرب معتر بأصالته التاريخية ، و مسهم إيجابيا في مسيرة الحضارة الإنسانية ، و يعمل على تأطير المواطنين ، و المشاركة في تدبير الشأن العام و ترسيخ قيم الاستقامة ، و الحرية ، و المسؤولية ، و العدالة و التكافل¹.

بعد ان حملت رياح الربيع العربي بعض الأحزاب الإسلامية إلى سدة الحكم في عدد من الدول العربية بدأت أوراق بعضها تتساقط ، إلا أن حزب " العدالة و التنمية " الذي يقود الحكومة المغربية خلق المفاجأة ، و بقي محافظا على تدابير الشأن العام ، ليعزز موقعه خلال الانتخابات المحلية الأخيرة ، و حسب باحثين مغاربة فإن استمرار حصول " العدالة و التنمية " على مراتب متقدمة في الانتخابات رغم تراجع أحزاب إسلامية عربية يعود إلى قوة بيته الداخلي ، و اعتماد " سياسة واقعية" بحثا عن سياسة التدرج في عالم السياسة.

¹ -مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية ، مرجع سابق ، ص 308 .

عرف الحزب عمليا في الساحة السياسية بانفتاحه على مختلف القوى السياسية حيث قام ببلورة قضايا فلسطين و العراق مع أطرف إسلامية و يسارية و ليبرالية كما أسهم الحزب بفاعلية في الطرح المنظم لقضايا الحريات و حقوق الإنسان ، و عندما طرحت الحكومة القانون الخاص بالارهاب كان الحزب الجهة السياسية الأكثر اعتراضا عليه كونه يحد من عدد من الحقوق و الحريات .

كما أصدر الحزب في سبتمبر 2001 مذكرة تحت عنوان " من أجل انتخابات نزيهة و شفافة " طالب فيها بتخفيض سن التصويت إلى 18 سنة ، و تعميم بطاقة التعريف الوطنية على المواطنين كلهم واشتراط شخصا عند كل تقييد لسد الباب أمام التسجيلات غير القانونية ، كما أسهم الحزب في رفع مستوى العمل البرلماني و قد ساعده على ذلك كونه أهم معارضة فعلية في مجلس النواب للفترة (1997 - 2002) .

و الجدير بالذكر مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية 1997 م ، لكن بعدد محدود من المرشحين حصل فيها على تسعة مقاعد ، و التي تطورت إلى 14 مقعد خلال الولاية النيابية (1997-2002م) ، و خلال سنة 2002 حصل الحزب على 42 مقعدا ، مما أثار انتباه المهتمين و المتتبعين ، لكن الأحداث الإرهابية التي عرفها المغرب سنة 2003 كادت أن تخلق متاعب للحزب لولا رؤيته الاستباقية التي انطلقت من التنديد بما وقع ، و في سنة 2007 شارك حزب العدالة و التنمية في الانتخابات التشريعية و حصل على 46 مقعدا¹.

مما تأكد للجميع أن هذا الحزب في تطور مطرد رغم الإكراهات ، مما بدأ التفكير في المضايقة عليه ، لكن دون التفريط فيه ، لأنه أصبح معادلة صعبة في المشهد السياسي خاصة و انه تربي في المعارضة لمدة 14 سنة ، إلا أن انطلاق الربيع الديمقراطي في تونس و غيرها غير المعادلة .

كما شكل فوز حزب العدالة و التنمية في انتخابات مجلس النواب 25 نوفمبر 2011 حدثا هاما في حصوله على المرتبة الأولى ، حيث يعد مؤشرا على انفتاح النظام السياسي و خاصة

¹-مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية بالمغرب ، مرجع سابق ، ص 75.

تنصيبه كرئيس حكومة في ظل ما نص عليه الدستور ، كما يعد دليلا على ديمقراطية الانتخابات و من خلال تتبع مسار الانتخابات تجد استمرار انفراد وزارة الداخلية بإدارة الاقتراع و الاشراف عليه .

كما شهد المغرب يوم 4 سبتمبر 2015 انتخاب مجالس محلية و مجالس الجهات عنونها الأكبر صعود حزب العدالة و التنمية الإسلامي ، الموضوع على رأس الحكومة الواجهة ، فهو حدث يلغي و لأشك فيه ، ضوء واقع البلد السياسي ، أيا كان الطابع الثانوي لعمليات انتخابية حيث نتج عنها قوى صانعة للنظام و أخرى معارضة بالإضافة إلى حزب العدالة و التنمية ، فقد كانت مجتمعة على ثوابت النظام (حكم الفرد ، الرأسمالية التابعة ، سياسة في الصحراء) تتنافس خدمة الملكية .

و يفرع هذا الإجماع الحملة الانتخابية من أي مضمون سياسي ، حتى قضايا الخلاف الثانوية التي تهز المؤسسات البرجوازية بين قوى لا تضع الرأسمالية موضوع نقاش ، من قبيل درجة تدخل الدولة أو سياستها الاجتماعية غائبة كليا ، فيتسع هذا الفضاء السياسي سوق شراء أصوات الفقراء بالمال و شبكات الزبانية السياسية ، حيث تقاسمت هذه الأحزاب أصوات 54 % من 14 مليون مسجل في قوائم الناخبين .

المطلب الثالث : تقييم أداء حزب العدالة و التنمية في دعم التعددية السياسية:

إن نمط التعددية الحزبية المغربية يتميز بطابعين :

أ-الطابع النسبي الذي يلمس من خلال عدد الأحزاب

ب-الطابع الوهمي لهذه التعددية

و بالتالي يمكن القول إن الأحزاب المغربية لا تتوفر في أغلبها على إيديولوجية واضحة المعالم يستق بها كل حزب عن غيره من الأحزاب ، الأمر الذي يسمح تبعت هذه التعددية بكونها شكلا من أشكال التوحد الإيديولوجي نظرا إلى تقارب الأفكار و البرامج لعدد كبير منها ، بالإضافة إلى هشاشة التحالفات و عدم خضوعها لمنطق عقلاني ، الأمر الذي يسمح بتشكيل تحالفات سياسية محورية ، حيث تخضع لمنطق سياسي مقبول تكون نتيجته وضع برامج سياسية منسجمة و رؤى إصلاحية موحدة.

تبرز الإستراتيجية لحزب العدالة و التنمية اتجاه التعددية ، من خلال المحافظة على التعددية و تشجيع استمرارها ، و في نفس الوقت تشجيع هذا التشرذم الحزبي و وضع الحدود التي لم تسمح للتعددية أن تتجاوزها ، و حافظ الحزب على موقعه المركزي دون أن يظهر قوة سياسية قادرة على منافسته في هذا المجال ، و هذا المشهد الحزبي يحقق مجموعة من الأهداف المترابطة للقصر :

-إعطاء صورة للعالم الخارجي بأن المغرب يضمن التعددية الحزبية

-بناء ديمقراطية شكلية تركز على حضور الواجهات ، دون تحقيق المبدأ الأساسي و الجوهري للديمقراطية و هو سلطة الشعب.

-تسويق صورة نمطية و هي أن الأحزاب متشابهة ، و كلها ضعيفة و منقسمة و أن الجهة الوحيدة التي لها مصداقية هي السلطة العليا في البلاد.¹

و بالتالي يلاحظ أن نمط التعددية المغربية يتميز بخصوصية عن التعددية التي قامت في الدول التي عرفت موجة التحول الديمقراطي لا تتناسب أمام نظام الحزب الواحد ، و لا حالة ملكية مطلقة ، بل أمام تعددية حزبية محدودة و مترددة تلعب المؤسسة الملكية الدور المركزي و الحاسم في تدبيرها ، مما يجعلها تعددية مقيدة و تسلطية .

إن الحزب السياسي المغربي يسجل على أنه منغلق في بنيته التنظيمية و عدم الانفتاح ليس فقط على المجتمع و طبيعة التحولات التي يعرفها ، و إنما على النقاشات الداخلية سواء كانت فردية أو جماعية ، و هي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء و الإقصاء المضاد ، الأمر الذي ترك تأثيرا سلبيا في إنتاج الأفكار و المفاهيم و بالتالي عدم قدرتها على الإنتاج إيجابيا في معركة التغيير الديمقراطي.²

إن الثقافة الانتخابية التي يتميز بها الحزب لها علاقة بالشرائح الاجتماعية التي تدعي تمثيلها و الدفاع عن مصالحها ، إلا أنه تم تسجيل عجز في توفير التأييد السياسي و الثقافي للمواطن .

¹-زين العابدين حمزاوي ، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 112 .

²-ناصر لكسور ، التعددية السياسية بين المتطلبات في الداخل والضغوط الخارجية ، مرجع سابق ، ص 161.

أكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ، أن المغرب حريص على التعددية السياسية و النقابية ، و يتوفر على مؤسسات للوساطة تسعى إلى تحقيق حد معقول من السلم الاجتماعي و ذلك لضمان إستقرار البلاد و تحقيقا لمصالح المواطنين .

و ذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن العثماني أبرز خلال استقباله وفدا عن الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مبادرات عدد من المركزيات النقابية بتوقيع اتفاقيات شغل جماعية و اتفاقيات قطاعية ، أو ببعض المعامل و الشركات باعتبارها تسهم في تحقيق الحوار ، و التفاهم بين الأطراف المعنية و الحد من التوترات الاجتماعية مؤكدا حرص جلالة الملك على ضمان الأمن الاجتماعي.

من جانبه أشاد أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، السيد غسان غصن بتجربة المغرب في مجال مؤسسة الحوار الاجتماعي بين الحكومة و المركزيات النقابية و ممثلي أرباب العمل ، معتبرا أن المغرب كان سباقا في بناء مجتمع متفاهم من خلال إرساء قواعد الحوار الاجتماعي و من خلال إحداث المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي.

و أورد البلاغ أن الجانبين تابحا أيضا خلال هذا اللقاء الذي حضره على الخصوص الأمين العام للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب و مسؤول العلاقات الخارجية و المدير المركزي لهذه النقابة بشأن التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم بأسره ، و العالم العربي تحديدا ، و أهمية إرساء قواعد الحوار داخل البلدان و بين المؤسسات لأرب الصدع و تفادي الصراعات المجتمعية.

المبحث الرابع : تحديات حزب العدالة و التنمية في الاصلاح السياسي في المغرب:

يعالج هذا المبحث تحديات حزب العدالة و التنمية المغربي في الإصلاح السياسي من خلال مطلبين ، أولهما : التحديات الذاتية لحزب العدالة و التنمية ، و ثانيهما : التحديات الموضوعية التي تواجهه.

المطلب الأول: التحديات الذاتية لحزب العدالة و التنمية في الاصلاح السياسي في المغرب:

تجددت الخلافات بين قيادات حزب العدالة و التنمية (الحزب الحاكم) في المغرب من شأنه أن يؤثر سلبا على موقع الحزب في المشهد السياسي بالبلاد ، حيث تجسدت الخلافات في انقسام الحزب داخليا إلى تيارين رئيسيين ، أحدهما مؤيدا لـ " عبد الإله بن كيران" الذي يرغب في تغيير القوانين الداخلية للحزب من أجل تمديد لولاية ثالثة لبن كيران ، و آخر رافض له يقف في صف تجديد الدماء بانتخاب شخصية جديدة لتولي منصب الأمين العام للحزب خلفا لبن كيران .

لقد انعكست هذه الخلافات على النتائج الأخيرة للانتخابات الحزبية التي خاضها الحزب و فقد مقاعد هامة لصالح أحزاب سياسية أخرى ، و كل ذلك يدفع في اتجاه التراجع تصاعد أزمة الداخلية لحزب العدالة و التنمية الأمر الذي سينعكس حتما على أداء الحكومة برئاسة سعد الدين العثماني ، و في الوقت نفسه يضع مستقبل الحزب على المحك بسبب انشغال قياداته بمسألة تولي مناصب دون الإجماع على شخص بعينه.

إن خلاف حول تعديل المادة 16 من النظام الأساسي للحزب بما يقر للأمين عبد الإله بن كيران على أداء الحكومة التي على رأسها سعد الدين العثماني التي تواجه الكثير من المشكلات التي من ضمنها ملفات ضاغطة ، كان بن كيران ذاته قد فشل في حلها و منها التنمية ، التشغيل المفاوضات الاجتماعية و هي ملفات ثقيلة أورثها رئيس الحكومة السابق المنتمي للحزب .¹

¹نورالدين قريال، "التحديات الداخلية لحزب العدالة والتنمية"، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات ، 17 ماي 2019، متوفر على : <https://Fikercenter.com/studies>

و تعتبر سنة 2013 مثقلة بالتحديات على المستويات الخارجية و الداخلية و كاد تعميمها أن يقصف بالحكومة ، و جعلت المراقبين و عموم المواطنين يستقبلون سنة 2011 بالكثير من الآمال و المحاذير.

واجهت الحكومة في هذه السنة عدة تحديات ، و هي إن كانت تعني البلد ككل إلا أن المتابعين نظروا إليها على أنها تحديات لحزب العدالة و التنمية بالأساس و امتحان لكيفية إدارته للمرحلة.

لقد كان أكبر تحد سياسي واجهته حكومة العدالة و التنمية بعد تغيير قيادة حزب الاستقلال في 23 سبتمبر 2012 ، هو بدء أزمة في الأغلبية الحكومية عمرت حوالي عشرة أشهر و خصوصا بعد قرار المجلس الوطني لحزب الاستقلال في 11 ماي 2013 الانسحاب من الحكومة مما جعل المغرب يعيش حالة من الركود السياسي في انتظار التشاور حول ما ستؤول إليه الأمور و كان امام الحكومة حلا ممكنا :

إما الاستقالة و الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة ، أو تشكيل تحالف جديد يحظى بالأغلبية المريحة التي تمكنه من إعادة قيادة الحكومة من جديد.

و يبدو أن الخيار الأول كان مطلبا لشريحة من المنتمين لحزب العدالة و التنمية و من المواطنين، لكن خيار استمرار الحكومة و البحث عن حليف جديد و قوي و له كان معارضا سابقا كان الأرجح ضمن الخيارين السابقين ، و قد طالت مفاوضات تشكيل حكومة جديدة خمسة أشهر لتنتهي بدخول " حزب التجمع الوطني للأحرار" من الأحزاب المحسوبة على الولاء للحكومة ، في 10 أكتوبر 2013 ، و يرتفع عدد الوزراء ليصل إلى 39 وزيرا كانوا 31 في التشكيلة الأولى " بينهم 6 نساء" كانت امرأة واحدة و 8 وزراء تكنوقراط " كانوا خمسة ".

و يتهم الحزب القيادة الجيدة لحزب الاستقلال بأنه افتعل أزمة الأغلبية الحكومية بهدف التشويش عليها و ربما إسقاطها ، تأثرا بالتطورات التي عرفتها المنطقة ، كما يعتبر أن النجاح في " تكوين الحكومة عبر تعديل حكومي هادئ و سلمي و بطريقة ديمقراطية فوت الفرصة على من سعوا

إلى جر المغرب إلى ما شهدته دول أخرى من عودة للتوتر و عدم الاستقرار " و يعتبر ذلك مؤشرا على تدبير سلس للعلاقة بين الكومة و المؤسسة الملكية و الحفاظ على التوافق الدائم القضايا الخلفية مع المحافظة على أطروحة " الإصلاح في ظل الاستقرار" و عدم انجرار الحزب إلى الدعوات الملحة للمواجهة و الصدام .

لقد كان دستور 2011 محطة مهمة في التطور الدستوري المغربي عموما ، و في الاستجابة لمطالب شرائح واسعة من الشعب المغربي و احتياجات فئات منه ، و بالتالي فإن تعقيل مقتضيات يعتبر مهمة أساسية للحكومة في هذه المرحلة ، و من مطالبها الأكثر وضوحا و إلحاحية و إخراج القوانين التنظيمية التي ينص عليها الدستور ، و هي تسعة عشرة قانونا تنظيميا تشمل مجالات مختلفة ذات أهمية خاصة تشمل مجالات مختلفة .

أثر الدستور المغربي جهوية متقدمة قائمة على توزيع جديد و ديمقراطي للصلاحيات بين الدولة و الجهات على أساس مبادئ موجّهة تتمثل في الوحدة الترابية و الوطنية ، التوازن ، التضامن التغيير الديمقراطي ، و تحويل رؤساء مجالس الجهات سلطة تنفيذ قراراتها ، تعوض ممثلي الدولة " الفصل 138" إلى جانب إسهام الجهات و الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة و هي إعداد سياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين " الفصل 137" كما أدخل الدستور تعديلات على تركيبة مجلس المستشارين "الغرفة الثانية للبرلمان" ليضم لأقل مرة أعضاء ينتخبهم المجلس الجهوي على مستوى كل جهة من بين أعضاء مع أعضاء منتخبون من قبل أعضاء المجالس الجماعية و مجالس العمالات و الأقاليم " الفصل 63" و تستلزم هذه المقتضيات تكييف القوانين نعها و تنظيم انتخابات الجهات و باقي الجماعات الترابية و تجديد مجلس للمستشارين .

يعتبر الفساد من أكبر العوائق التنمية و النهضة في الدول المنظمة و بينها المغرب ، كما تعتبر مكافحته أحد المواضيع التي يبنى عليها حزب العدالة و التنمية برنامج السياسي و حملته الانتخابية ، و يرى الكثير من أن نجاح تجربته مرهون بالنجاح فيها .¹

¹ -نور الدين قريال ، التحديات الداخلية لحزب العدالة والتنمية، مرجع سابق .

المطلب الثاني : التحديات الموضوعية لحزب العدالة و التنمية المغربية:

تأثر المغرب إلى حد ما بالأزمة الحالية و الاقتصادية التي عرفتها أوربا الشريك الاقتصادي و المالي الأساسي للمغرب ، و تضررت عدد من مؤشراتته الاقتصادية ، و يتضح هذا إذا عرفنا أن حوالي 60 % من صادرات المغرب ، و 80 % من إيرادات قطاعه السياحي ، 90 % من تحويلات مهاجريه هي مع دول الاتحاد الأوربي ، لذلك جعلت الحكومة تحسن الوضعية ، و الحفاظ على توازنات المالية ، و توازنات إقتصادية هدفا أساسيا من أهدافها ، و تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين رهين برفع هذا التحدي .

و بالنظر إلى التزام البرنامج الحكومي بخفض سنة عجز الموازنة الحكومية إلى 03% من ناتج الداخلي الإجمالي و تقارب حاليا 06 % فإنه من الصعب الالتزام بذلك في الوقت نفسه و تحقيق أهداف البرنامج الحكومي بوضع نظام جبائي تحفيزي لمقاولات الصغرى و المتوسطة مؤسس على نسبة ضريبة ملائمة و تحسين الخدمات الاجتماعية في الصحة و التعليم و مكافحة الفقر ، و هو ما استلزم زيادة الإنفاق الحكومي في تلك المجالات .

شهد المغرب طيلة عقود عجزا كبيرا على المستوى الاجتماعي لم يعرف بداية التراجع إلا مع تجربة التناوب التي قادها الاستاذ عبدالرحمن اليوسفي ، و سرعان ما عاد المنحى للارتفاع مرة أخرى بسبب السعي للتحكم في النفقات و خاصة الموجهة للخدمات الاجتماعية من صحة و تعليم.....إلخ كما عرفت السنوات الثلاثة الأخيرة مناخا اجتماعيا متوترا و تطلعات و مطالب اجتماعية متصاعدة و اتسمت سنة 2013 م باستمرار الاحتجاجات مركزيا من طرف فئات من العاطلين ، و اتجهت نحو أنواع أخرى من الاحتجاجات ليطغى عليها الطابع المحلي ، و كلها مؤشرات و مظاهر تعبر عن ارتفاع سقف انتظارات المغاربة لتحسين ظروف معيشتهم و تطوير الخدمات الاجتماعية .

إن المنطق الإصلاحى التي تبناه حزب العدالة و التنمية يجعل منه فاعلا أساسيا في هذه المعادلة ، ما دامت لديه قدرة على امتصاص من الصدمات المتتالية التي يتعرض لها في واقع سياسي مضطرب ، يغلب عليه منطق الصراع و ما دامت لديه القدرة على مواجهة محاولات إضعافه

و ضرب مصداقيته أمام الرأي العام ، هذه التحديات تتطلب من أعضائه و قياديه مواصلة الايمان بالمشروع و مستعد للتضحية في سبيل رؤية مغرب الغد متباها بملكه و شعبه و وطنه بين الأوطان.

يستغل حزب العدالة و التنمية من قبل السلطة الحاكمة لمواصلة سياسة صندوق النقد الدولي

/ الاتحاد الأوروبي مما أتاحت له الصعود انتخابيا و هذا لحاجتها إليه ¹.

و رغم شدة الضربات و المناورات و تكثيف الحملات استطاعت التجربة التي يقودها حزب العدالة و التنمية أن تصمد لتعطي الدليل أن ما يحدث في البلاد ليس مجرد جملة إعتراضية أو قوس ينتظر الإغلاق بل على العكس كانا الحزب و الحكومة التي يقودهما يخرجان أقوى بعد كل مناورة و عقب كل حملة فترسخت القناعة لدى المواطنين ، و لدى الفاعلين الرئيسيين بجداولها التاريخية و ضرورتها المرحلية بما أفرزته من مناخ سياسي و اقتصادي و اجتماعي جديد رفع رأس المغرب عاليا بين الأمم .

و عليه يعطي السياق الداخلي للمغرب مكانة متميزة تخوله استقرارا مقدرًا في منطقة متسمة بالاضطراب ، و على الرغم من التحديات المتداخلة فإن حزب العدالة و التنمية و الحكومة التي يرأسها سجل نجاحا نسبيا سنة 2013 م في امتحان استقرار الأغلبية الحكومية ، و تمكنت الحكومة من تجنب العديد من محاولات إسقاطها و شل مشاريعها الإصلاحية .

¹ -مقدم الجيلالي وبهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية بالمغرب ، مرجع سابق ، ص 83.

خلاصة واستنتاجات:

خلص هذا الفصل المسوم بـ: " دور حزب العدالة و التنمية في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 الذي قسم إلى أربعة مباحث عالجت هذا الجزء ، و أهم نتائجه كما يلي:

حزب العدالة و التنمية هو حزب سياسي وطني يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية و في إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين ، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث و ديمقراطي ، و مزدهر و متكافل ، كما يعد من الأحزاب الأكثر انفتاحا على الحداثة الإيجابية و ديمقراطية داخلية فعلية .

حظي الحزب في الاستحقاقات الأخيرة بالإجماع عليه من طرف الناخبين ، انطلاقا من رسالته و برنامجه التفاعلي في خدمة الناخبين و الشعب المغربي عموما ، كما يعتمد الحزب على مبادئ أهمها- الالتزام و الشفافية ، و التدرج و إشراك المواطنين ، و التعاون مع الفاعلين و النضالية مع مراعاة المصلحة الوطنية العليا ، و الممارسة اليومية.

يشارك حزب العدالة و التنمية في بناء و دعم المؤسسات في ظل ظروف متباينة بعضها يفرضها الحكم الملكي و البعض الآخر تشكل من وضعه في الحزب في إطار أطياف التيارات الإسلامية في سياق محافظته على استمراره و استقراره على ولاء قواعده الشعبية .

كما أن مشاركة حزب العدالة و التنمية في العملية السياسية لم تؤدي إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد ، و بالتالي ضعف و عدم فاعلية في دعم و بناء المؤسسات المغربية ، كما أن تجربة التعددية الحزبية في المغرب و كذا مساهمة حزب العدالة و التنمية فيها أخذت مسارات مختلفة ، و عرفت أزمتا عدة ، و هذا ما دل على كثرة الأحزاب السياسية و تفككها ، و هذا ما أدى إلى فشل هذه التجربة .

حائزہ

خاتمة :

تناولت هذه الدراسة موضوعا موسوما بـ"الأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي في المغرب ك حزب العدالة والتنمية نموذجا بعد 2010" ، انطلاقا من الإشكالية الرئيسية وهي : "ما مدى مساهمة حزب العدالة والتنمية كنموذ للأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010؟" ، وكذا انطلاقا من فرضية رئيسية تمثلت في : "ساهم حزب العدالة والتنمية ايجابيا في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010" ، كما خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج :

الحزب السياسي هو اتحاد أو تجمع تنظيمي على المستويين القومي والمحلي ويعبر في جوهره عن مصالح القوى الإجتماعية محددة ، تستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة ، أما الإصلاح السياسي هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا .

كما أن الإصلاح يوازي فكرة التقدم ، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني ، كما تلعب الأحزاب السياسية دور كبير في الإصلاح السياسي وحمائته والحفاظ عليه الأمر الذي يبين أهمية الأحزاب السياسية ودورها المحوري والفعال في العملية السياسية .

في المغرب ، نظام الحكم هو نظام ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي وتنطلق الملكية في تصورهما لمكانتها الدستورية ، حيث يقوم النظام المغربي على مبدئين أساسيين هما : مبدأ التعاقد وهو أساس سلطة الملك ، ومبدأ السيادة فالحياة السياسية والتفاعلات الداخلية تخضع للسلطات الثلاث المتمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكل سلطة مستقلة عن الأخرى وتدخل بين هذه السلطات .

التعددية السياسية في المغرب تتميز بخصوصية عن التعددية التي قامت في الدول التي عرفت موجة التحول الديمقراطي ، كما أن المؤسسات المغربية رغم الصلاحيات التي تتمتع بها إلا أنها تبقى خاضعة للسلطة الملكية المغربية ، ووفقا لدستور 1962م نشأت بموجبه الأحزاب السياسية المغربية وآخر تعديل فيما يخص قانون الأحزاب هو دستور 2011 .

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي وطني يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين ، ويعد من الأحزاب الأكثر انفتاحا على الحداثة "الإيجابية" ، وديمقراطية داخلية فعلية ، حظي في الاستحقاقات الأخيرة بالإجماع عليه من طرف الناخبين انطلاقا من رسالته وبرنامجه التفاعلي في خدمة الناخبين والشعب .

من أهم المبادئ التي يعتمد عليها حزب العدالة والتنمية ويسعى إلى تكريسها وترسيخها تتمثل في : الإلتزام والشفافية ، والتدرج وإشراك المواطنين والتعاون مع الفاعلين والنضالية مع مراعاة المصلحة الوطنية وتقديمها على باقي المصالح الأخرى.

يشارك حزب العدالة والتنمية في بناء ودعم المؤسسات في ظل ظروف متباينة ، بعضها يفرضها الحكم الملكي والبعض الآخر يتشكل من وضعه في الحزب في إطار أطياف التيارات الإسلامية في سياق محافظته على استمراره واستقراره وبقائه وعلى ولاء قواعده الشعبية .

كما أن مشاركة الحزب في العملية السياسية لم تؤدي إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد ، وبالتالي ضعف وعدم فاعلية حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات المغربية ، وبالنسبة لمساهمة حزب العدالة والتنمية في التعددية السياسية أخذت مسارات مختلفة ، وعرفت أزمات عدة وهذا ما دل على كثرة الأحزاب السياسية وتفككها ، وهذا ما أدى إلى فشل هذه التجربة رغم مساهمته الكبيرة في هذا المجال .

يواجه حزب العدالة والتنمية المغربي تحديات ذاتية أي على المستوى الداخلي للحزب خاصة فيما يتعلق حول الخلافات والصراعات حول منصب الأمين العام ، وكذا تحديات

موضوعية أي على المستوى الخارجي للحزب فيما يخص المعارضة وكذا السلطة الحاكمة للبلاد .

ومنه خلصت الدراسة في الأخير إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية فيما يخص مساهمة حزب العدالة والتنمية كنموذج للأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 ، وهذا من خلال دوره في بناء ودعم المؤسسات المغربية وكذا مستوى أدائه في دعم التعددية السياسية المغربية كما قد برامج وإصلاحات تخدم وتساهم في عملية الإصلاح السياسي بالمغرب .

ومنه فإن الفرضية التي طرحتها الدراسة حول " مساهمة حزب العدالة والتنمية ايجابيا في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 تم إثبات صحتها من خلال ما قدمه الحزب من إنجازات وإصلاحات وبرامج بناءة تخدم عملية الإصلاح خاصة والدولة عامة .

فجر رس الجبأول

فهرس الجداول :

جدول رقم (01) : يوضح أغلب الأحزاب السياسية في المغربص 63

جدول رقم (02) : يوضح أعضاء الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية في البرلمان.. ص 95

فجر رس الأمة الحق

4/قائمة الملاحق :

1/الملكية : متحصل عليه يوم 2019/05/03 على الرابط :

www.maroc.ma/nr/exeres/21300a

2/المغرب : متحصل عليه يوم 2019/04/03 متوفر على الرابط :

www.wikipedia.org


3/محمد الأزهر ، قانون الأحزاب السياسية الرقم (04-36) قراءة ونصوص الرباط : دار النشر المغربية ، 2006 .

4/حزب العدالة والتنمية متحصل عليه : <https://wikipedia.org/wiki>

5/وثائق الحزب المرجعية ، الرسالة : www.pjd.ma

6/بيان صادر من المملكة المغربية ، الجريدة الرسمية ، 17 ماي 2011 :

<https://www.hespress.com>



فهرس المراجع

1/ قائمة المراجع :

- 1- أبو الفضل جمال الدين محمد ابن منظور ، لسان العرب (القاهرة : دار المعارف 1997م) .
- 2- أسامة غزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث .
- 3- أحمد ثابت ، الإصلاح السياسي في العالم الثالث : في علي الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد ، اتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة : منشورات النخبة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة ، 1999م) .
- 4- أشرف محمد عبد الله ياسين ، "السياسة الأمريكية اتجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط" ، العربية للعلوم السياسية نع .26، 2010 .
- 5- بدر حسن الشافعي ، "الديمقراطية في الوطن العربي" ، الديمقراطية ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، جريدة الأهرام ، ع .4، 2001) .
- 6- زين العابدين حمزاوي ، " الأحزاب السياسية وأزمة الإنتقال الديمقراطي في المغرب " العربية للعلوم السياسية ، ع .16 ، 2007 .
- 7- حمدي عطية مصطفى عامر ، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي وإسلامي "دراسة مقارنة" (مصر: دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ط 1 ، 2014)
- 8- حمدي عبد الرحمن ، المشاركة السياسية للمرأة خيرة الشمال الإفريقي (مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ط 1 ، 2001) .
- 9- حسين عبد الحميد أحمد أحمد رشوان ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط ،(مصر : جامعة الإسكندرية كلية الآداب ، 2008) .

10-حمدي عبد الرحمن حسين ، دراسات في النظم السياسية الإفريقية (جامعة القاهرة ،2001).

11-حسنين توفيق إبراهيم ، التطور الديمقراطي في العالم العربي : قضايا والمشكلات السياسية الدولية ، ع.142 ، أكتوبر 2000 .

12- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح(مصر : المطبعة الأميرة ، ط 3 ، 2011).

13- محمد زيتوني ، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية ، حالي تونس ومصر 2011 ، 2014 ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

14-محمد يازيد لرينونة ، أسس علم النفس (الجزائر:المحمدية الجسور للنشر والتوزيع ،2015).

15-محمد سليمان وآخرون ، النخبة السياسية في العالم العربي ،(القاهرة :مركز الدراسات والبحوث السياسية ، 1996) .

16-مناصرة ماركسي حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبيرة ، قراءة في تجربة مجهزة كنعان النشرة الإلكترونية ، ع 703 ، 2005 .

17-مقدم الجيلالي بهرام مصطفى ، دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية في المغرب : حزب العدالة والتنمية نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة سعيدة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ، 2015 - 2016).

18- محمد شبلي ، الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية ، دراسات مقارنة بين الجزائر والمغرب 1989-2012 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلاقات الدولية 12 ، 2013) .

19- محمد شقير ، الديمقراطية الحزبية في المغرب (المغرب : دار إفريقيا الشرق ، 2003) .

20- مهدي جرادات ، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010) .

21- ناصر لكسور ، التعددية السياسية بين المتطلبات بالداخل والضغوطات الخارجية ، دراسة مقارنة ، تجربة الجزائر والمغرب 1988-2008 ، مذكرة لنيل الماجستير (جامعة الجزائر 03 : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011-2012) .

22- نور الدين حاروش ، الأحزاب السياسية (دار الأمة للطباعة والنشر 2009) .

23- عبد الله ساعف ، "الإصلاح السياسي في العالم العربي ، القدس العربي ، ع 5843. .

24- عبد الإله بلقزيز ، الإصلاح السياسي (لبنان ، الشركة العالمية للكتاب ، 2007) .

25- عبد الله حسن جوجو ، الأنظمة السياسية المقارنة (بدون بلد : جامعة مفتوحة ، 1997) .

26- عبيدات أحمد وآخرون ، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة الطريق (بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ، جويلية 2012) .

27- علي الدين هلال ، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (الهيئة العامة المصرية ، ط.6 ، 1982م) .

28-عمارة بركات ، دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الجزائر 1999م-2016 ن مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة سعيدة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2017-2018).

29-فايز سارة ، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب (المغرب الأقصى:رياض الرئيس للكتب والنشر ، 1990م) .

2/المراجع بالأجنبية :

1/Maurise Duverger .Les parties politiques ,Librairie Armand colin ,paris,1976.

2/Max weber , The theory of social and economic origanization , New yourk the free press , 1947 .

3/المقالات والمواقع الإلكترونية :

1/أحمدمالكي ، "العدالة والتنميةحزب يقاوم الخريف العربي " ، الأناضول ، 2015/09/09 في : <https://almesroom.com>

2/محمد كنوش الشرعة ،"الإصلاح السياسي في الوطن العربي" ...المفهوم والدلالات ، 2019/03/19، عل 18:00 في : <https://forum-univibiskra.net>

3/نور الدين قربال ، المنهج الفكري لحزب العدالة والتنمية ، الخميس 23 أكتوبر 2016 في : <https://m.espress.com/writers>

4/مركز كارينغي للشرق الأوسط : <https://carnegie-mec.org/2018>

5/عزيز الهلالي في نقد الخطاب السياسي لحزب العدالة والتنمية ، جريدة المساء ، ع 139. الخميس 2007/03/01 : <http://almassaa-jourmak.org/ar/nocle/132>

فهرس المكنوبات

فهرس المحتويات

الصفحة

إهداء
شكر و عرفان
مقدمة
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية والإصلاح السياسي	
المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية 12
المطلب الأول : الأحزاب السياسية ونشأتها 12
المطلب الثاني : وظائف الأحزاب السياسية ومعايير تصنيفها 19
المبحث الثاني : مفهوم الإصلاح السياسي 26
المطلب الأول : تعريف الإصلاح السياسي وأهدافه 27
المطلب الثاني : مبادئ ومستويات الإصلاح السياسي 30
المبحث الثالث : الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي : جدلية العلاقة 35
المطلب الأول : علاقة الأحزاب السياسية بالإصلاح السياسي 35
المطلب الثاني : دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي 37
الفصل الثاني : الأحزاب السياسية الإسلامية والإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010	
المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي المغربي 42
المطلب الأول : خصائص النظام السياسي المغربي 42
المطلب الثاني : بنية النظام السياسي المغربي 45

- المبحث الثاني : خارطة الأحزاب السياسية في المغرب51
- المطلب الأول : الأحزاب السياسية في المغرب51
- المطلب الثاني : علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب السياسية52
- المطلب الثالث : الدستور المغربي والأحزاب السياسية المغربية54
- المبحث الثالث : واقع التعددية السياسية في المغرب وتحدياتها58
- المطلب الأول : التعددية السياسية بالمغرب "دراسة تحليلية"58
- المطلب الثاني : تحديات التعددية السياسية في المغرب68
- الفصل الثالث : دور حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي في المغرب بعد 2010 .**
- المبحث الأول : التعريف بحزب العدالة والتنمية المغربي74
- المطلب الأول : نشأة حزب العدالة والتنمية وتطوره75
- المطلب الثاني : الرؤية الفكرية والتنظيمية لحزب العدالة والتنمية79
- المبحث الثاني : إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات بالمغرب84
- المطلب الأول : تصور حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات بالمغرب84
- المطلب الثاني : أداء حزب العدالة والتنمية في بناء ودعم المؤسسات في المغرب89
- المطلب الثالث : تقييم مستوى أداء حزب العدالة والتنمية في بناء المؤسسات بالمغرب..97
- المبحث الثالث : إسهام حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية بالمغرب98
- المطلب الأول : تصور حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية بالمغرب98
- المطلب الثاني : أداء حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية بالمغرب102

المطلب الثالث :تقييم أداء حزب العدالة والتنمية في دعم التعددية السياسية في المغرب.	104
المبحث الرابع : تحديات حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسية بالمغرب	107
المطلب الأول : التحديات الذاتية	107
المطلب الثاني : التحديات الموضوعية	110
الخاتمة	114
فهرس الجداول	118
قائمة الملاحق	120
قائمة المراجع	122
فهرس المحتويات	127

ملخص

خلاصة :

خلصت دراسة موضوع "الأحزاب السياسية الإسلامية ودورها في الإصلاح السياسي في

المغرب ك حزب العدالة والتنمية كنموذج بعد 2010" إلى مايلي :

حظي موضوع الأحزاب السياسية بقدر واسع من اهتمام الباحثين وعلماء السياسة والمختصين رغم اختلاف أفكارهم واتجاهاتهم وإيديولوجياتهم من خلال إعطاء مفهوم الأحزاب أو من ناحية التصنيف ، وذلك على اعتبار أن الأحزاب السياسية التي تؤثر بشكل كبير ومباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره .

فال حزب السياسي هو تجمع منظم على المستويين القومي والمحلي ويعبر في جوهره عن مصالح القوى الإجتماعية محددة ، تستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها ، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة أما الإصلاح السياسي فهو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية ، فهو يوازي فكرة التقدم وعلى فكرة التغيير نحو الأفضل .

كما تلعب الأحزاب السياسية دور كبير في الإصلاح السياسي وحمايته والحفاظ عليه الأمر الذي يبين أهمية الأحزاب السياسية ودورها المحوري والفعال في العملية السياسية من خلال تحقيق التكامل القومي وكذا وظيفة التعبئة السياسية وفي وظيفة الضبط والسيطرة ووظيفة الوساطة والمشاركة في صنع القرار والسياسات العامة .

أما بالنسبة للمغرب ، فنظام الحكم فيها نظام ملكي دستوري ديمقراطي إجتماعي وتتعلق الملكية في تصورهما لمكانتها الدستورية ، حيث يقوم النظام على مبدئين : مبدأ التعاقد وهو أساس سلطة الملك ، ومبدأ السيادة ، وله ثلاث سلطات ، التنفيذية والتشريعية والقضائية .

التعددية السياسية بالمغرب تتميز بخصوصية عن التعددية التي قامت في الدول التي عرفت موجة التحول الديمقراطي ، كما أن المؤسسات المغربية رغم الصلاحيات والإستقلالية التي تتمتع بها إلا أنها تبقى خاضعة لسلطة الملك .

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي وطني يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين إلى السلطة ، ويعد من بين الأحزاب الأكثر انفتاحا على الحداثة "الإيجابية" ، كما حظي في الاستحقاقات الأخيرة بالإجماع عليه من طرف الناخبين انطلاقا من رسالته وبرنامجه التفاعلي في خدمة الناخبين والشعب .

كما يعتمد على مبادئ أساسية تتمثل في الإلتزام والشفافية ، والتدرج وإشراك المواطنين والنضالية مع مراعاة المصلحة الوطنية ، حيث شارك حزب العدالة والتنمية في بناء ودعم المؤسسات في ظل ظروف متباينة ، بعضها يفرضها الحكم الملكي والبعض الآخر يتشكل من وضعه في الحزب في إطار التيارات الإسلامية .

كما أن مشاركة الحزب في العملية السياسية لم تؤدي إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد ، وبالتالي ضعف وعدم فاعلية حزب العدالة والتنمية في دعم وبناء المؤسسات المغربية أما بالنسبة لمساهمته في التعددية السياسية أخذت مسارات مختلفة ، وعرفت أزمتا عدة وهذا وهذا ما أدى إلى فشل تجربته في هذا الخصوص .

Summary:

The study of "Islamic political parties and their role in political reform in Morocco as the Justice and Development Party as a model after 2010" concluded that:

The issue of political parties has attracted a great deal of interest from researchers, political scientists and specialists, despite the differences of their ideas, attitudes and ideologies by giving the concept of parties or classification, on the grounds that the political parties that have a significant and direct impact on the functioning and movement of the political system and its continuity. The political party is an organized gathering at the national and local levels and expresses in essence the interests of specific social forces aimed at reaching power or influencing it through various activities, especially through the assumption of its representatives in public positions. Political reform is the development of the efficiency and effectiveness of the political system in its internal and external environment, It is parallel to the idea of progress and the idea of change for the better.

Political parties also play a major role in political reform, protection and preservation. This indicates the importance of political parties and their pivotal and effective role in the political process through national integration as well as political mobilization, control, mediation and participation in decision-making and public policies.

As for Morocco, the system of government is a constitutional monarchy, democratic and social, and monarchy is conceived in terms of its constitutional status. The system is based on two principles: the principle of contracting, which is the basis of the king's authority, the principle of sovereignty, and three executive, legislative and judicial powers.

Political pluralism in Morocco is characterized by the pluralism of the countries that have known the wave of democratic transformation. Moroccan institutions, despite their powers and independence, remain under the authority of the king.

The Justice and Development Party is a national political party that seeks from the Islamic point of view and within the framework of constitutional

monarchy based on the emir of the believers. It is one of the parties most open to "positive" modernity. In serving the voters and the people.

The Justice and Development Party participated in building and supporting institutions under different circumstances, some imposed by the monarchy and others formed by its position within the party within the Islamic currents.

The participation of the party in the political process did not lead to the establishment of a sound democratic system in the country, and thus the weakness and ineffectiveness of the Justice and Development Party in supporting and building the Moroccan institutions. As for its contribution to political pluralism, it took different paths and experienced several crises. In this regard.